الوحدة اليمنية
سيناريوهات المستقبل

تقديم: عادل الجوجري
إعداد: حسن حامد

الوحدة اليمنية
سيناريوهات المستقبل

تقديم: عادل الجوجرى

إعداد: حسن حامد

الجمع والتنفيذ الفنى: عفت إبراهيم

رقم الإيداع: ١٩٣٩٠ /٢٠٠٠

الترقيم الدولى: 4 - 16 - 5304 - 977

طباعة: ستار بريس . الهرم

الوحدة اليمنية
سيناريوهات المستقبل

الإهــداء...

إلـــى القومـيين العرب، المؤمنين بوحـدة عربيـة شاملة، من المحيط إلى الخليج، على أسس الـديمقراطية والعدالة واحـترام حقوق الإنسان.

إلـــى الشعب اليمنى صانـع الوحدة، المتطلع إلى غد أفضل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

نهدى هذا الكتاب..



بقلـم: عادل الجوهرى

لماذا هذا الكتاب؟

يصدر هذا الكتاب متزامناً مع مرور عشرة أعوام على توقيع اتفاقية الوحدة بين شطرى اليمن فى ٢٢ آيار (مايو) ١٩٩٠، ومرور ستة أعوام على الحرب ـ الكارثة ـ التى جرت فى صيف ١٩٩٤، والزمن يفقد قيمته إن لم يمثل وقفة للمراجعة والتقييم والتأمل. واستدراك الماضى واستشراف ما هو آت. وإذا كان من حق الأجيال العربية أن تعرف ما جرى فى اليمن منذ توقيع اتفاق الوحدة إلى أن حدث نوع من الصراع على الوحدة وشركائها وجماهيرها فى ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٩٤ عندما أعلن الرئيس على عبدالله صالح فى ميدان السبعين بصنعاء بدء الحرب ضد شريكه فى الوحدة (الحزب الاشتراكى)، فإن من حق هذه الأجيال أن تطالع إحدى القراءات العلمية للمشاكل والعقبات التى حالت دون تحقيق وحدة سليمة، معافية، وقوية، ومن ثم معرفة طبيعة ونوعية الأزمات التى واجهها المجتمع الجديد فى اليمن بعد الوحدة.

■■■

وقد يتساءل البعض: لماذا يصدر هذا الكتاب ـ الدراسة ـ عن مركز إعلام مقره القاهرة، ولا يصدر عن مركز أبحاث فى صنعاء أو عدن؟

والواقع أن الذين قد يطرحون هذا السؤال لهم مبررهم فى ظل التشرذم العربى الرسمى، لكن هذا السؤال يفتقد مبرره إن لم تكن قيمته أيضاً إذا تم إدراك حقيقة أن

المشاعر القومية العربية رغم كل شىء لاتزال هى صاحبة الغلبة. وإذا كان كل نظام عربى قد تمترس وراء حدوده الجغرافية زاعماً أنه ليس من حق أحد التدخل فى شؤون دولته، فإن الجماهير العربية لاتزال ترى أن الوطن العربى الذى ننتمى إليه هو ذلك الذى يمتد من المحيط إلى الخليج، ومن ثم فإن ما يجرى فى أية بقعة من أرض الوطن يهمها جميعها ومن دون استثناء.

ألا يصدق ذلك على القضية الفلسطينية التى هى قضية العرب المركزية، حتى وإن حاول النظام العربى الرسمى فك ارتباطه بهذه القضية بدعوى أن أصحابها هم المعنيون فيها؟

ألم يهتز الواقع العربى من المحيط إلى الخليج بذلك «الخطأ» الذى ارتكبه النظام العراقى عندما قام بغزو دولة الكويت فى ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠، وألم ينفجر بركان الغضب العربى احتجاجاً على «خطيئة» قيام بعض الدول العربية بالمشاركة فى تحالف دولى لضرب العراق؟

أن دابة لو تعثرت فى أية أرض عربية فإنها تكون مسؤولية كل مواطن عربى، سواء كان حاكماً أو محكوماً، وبهذا الفهم القومى للأمر نقول أن هناك اعتبارات أخرى دفعتنا لإعداد هذا الكتاب هى:

أنه فى زمن العولمة العابرة للقوميات والتى يعمل فى إطارها النظام العربى الرسمى سواء باختياره أو رغماً عنه لم تعد هناك حدود جغرافية تحول دون وضع اليد فى كبد الحقيقة، ولم يعد الاهتمام بما يجرى فى الشيشان تدخلاً فى الشئون المحلية، فكيف يكون الحال بما يجرى فى بلد عربى من أعز البلدان؟ لقد دفعت مصر الناصرية آلاف الشهداء والجرحى والمعوقين دفاعاً عن حق الشعب اليمنى فى دخول القرن العشرين بعدما كاد يغرق فى بحر الظلمات، وسوف يدفع المفكرون العرب من جهدهم وعرقهم ما يجعل اليمن وباقى الأقطار العربية فى داخل خارطة العصر.

أن السمة الأساسية لـ «العولمة» من الناحية السياسية هى ذلك الاهتمام العالمى المكثف بحقوق الإنسان فى العالم، ولعل أبرز ما يشار إليه فى هذا المجال هو حق الإنسان فى

اختيار مصيره، فإذا قرر الألمان التوحد، ونفى الانقسام الذى فرضه الحلفاء بعدما انتصروا فى الحرب الكونية الثانية فمن حقهم أن يفعلوا ذلك، وإذا أرادت الجمهوريات التى كانت تشكل فى السابق ما يسمى «الاتحاد السوفيتى» الاستقلال، وأن ينفرط العقد لكى يبقى الدب الروسى وحيداً، فإن أحداً فى العالم لم يتدخل لعرقلة حق هذه الشعوب فى امتلاك حريتها، وبالتالى دولتها.

لقد جرى تقسيم يوغسلافيا إلى عدة جمهوريات بناء على الالحاح القومى والشعوبى وليس بناء على أية ضغوط خارجية، وبنفس المعيار تم تحقيق الوحدة اليمنية فى ٢٢ مايو بناء على اتفاق إرادة النخب السياسية فى الشمال وفى الجنوب. ومن دون مشاركة شعبية حقيقية فى هذا الحدث التاريخى الهام، ولو تأمل أى باحث محايد الإجراءات التى اتخذها الألمان قبل الإندماج مقارنة بما اتخذه اليمنيون، لإدرك الفرق بين وحدة علمية، وبين وحدة انفعالية وعاطفية، بل أن كثيرين يعتقدون أن النخب السياسية فى الشمال وفى الجنوب لجأت إلى الوحدة هروباً من أزمات داخلية فرضت نفسها، وكادت أن تسبب المزيد من الأزمات، وثمة من يرى أن القيادات الشمالية فى الحزب الاشتراكى لعبت دوراً كبيراً فى دفع الجنوب إلى وحدة من دون تمهيد علمى وموضوعى لها، ومعروف أن الحزب الاشتراكى اليمنى طوال تاريخه هو حزب وحدوى يضم أعضاء من الجنوب والشمال، بل يضم قيادات مؤثرة وصلت إلى أعلى مستويات السلطة وهم من أصل شمالى.

المهم أنه بعد عشرة أعوام من إعلان الوحدة يصبح من حق الشعب اليمنى فى الشمال وفى الجنوب أن يختار طريقه إما باستمرار الوحدة كما هى، أو بإدخال إصلاحات عليها لتصحيح مسارها أو لإلغائها، ومما لا شك فيه أن حق تقرير المصير حق إنسانى، وإذا كان الانفصال جريمة، فإن فرض الوحدة على الجماهير يعتبر جريمة لا تقل ضرراً وأذى.

إننا من موقع قومى، وعربى نرى أنه لا بديل عن الوحدة اليمنية، ولكن الوحدة الشاملة، العادلة، التى تحقق المساواة بين المواطنين من دون تمييز مناطقى أو سياسى، والوحدة التى تحقق العدالة الاجتماعية بين المواطنين على صعيد عدالة توزيع الثروة والسلطة، وعدم

تركيز السلطة فى يد فئة قليلة من البشر تتمركز فى بقعة جغرافية محددة، ولم يعد سراً أن السلطة فى اليمن تتمركز فى «قرية بيت الأحمر» وهى فخذ من قبيلة سنحان وهى جزء من قبيلة «حاشد» التى ينتمى لها رئيس الدولة، وحليفه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب. كما ينتمى لها كبار ضباط الجيش، والحرس الجمهورى، والمخابرات. والأمن المركزى، بل وينتمى لها أيضاً نسبة كبيرة من القضاة.

أن تصحيح مسار الوحدة لا يعنى التراجع عن الوحدة، وإنما يعنى إعطاء جرعات منشطة لوحدة فقدت توازنها بعد حرب دامية خلفت آلاف القتلى والجرحى والنازحين والمشردين فضلاً عن المفصولين من أعمالهم، والذين يحصلون على رواتب تمثل الحد الأدنى من دون إضافة الحوافز والزيادات، وأصبح متوسط دخل المواطن هو ١٨٠ دولاراً فى العام بعدما كان وصل إلى ٦٢٠ دولاراً فى عام ١٩٩٠.. ولعل السؤال هنا يكون منطقياً: ما جدوى الوحدة للمواطن إذا كانت مرافقة لتراجع مستواه المعيشى، ومستوى الدخل السنوى؟

لقد ظهر حزب اجتماعى فى جنوب اليمن هو «حزب خليك فى البيت» الذى فرضته الدولة على آلاف الضباط وضباط الصف والمواطنين فى الجنوب، والذين احيلوا إلى التقاعد بنيما هم فى سن العمل بسبب انتمائهم للحزب الاشتراكى أو بسبب اشتراكهم فى الحرب ضد القوات الشمالية أيام حرب صيف ٩٤. وهؤلاء المتقاعدون إجبارياً مضطرون إلى المكوث فى البيت حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً.

أن المنتمين إلى حزب «خليك فى البيت» وأولادهم وزوجاتهم يشكلون إحدى الظواهر الاجتماعية السلبية التى ترتبت على الحرب الدامية التى ليس هناك أدنى شك فى أن «التحالف العسكرى ـ القبلى ـ الأصولى» الشمالى هو الذى شنها ضد القوات الجنوبية التى كانت موجودة فى الشمال، وقوامها أربعة ألوية تم تدميرها قبل أن تبدأ القوات الشمالية زحفها فى اتجاه الجنوب، لكن هناك ظواهر اجتماعية خطيرة سوف تترتب على تواجد القوات الشمالية بشكل مكثف فى مدن الجنوب وضواحيها، وتشير صحيفة معارضة إلى ٦ ألوية تحاصر مدينة عدن و١٠ ألوية منتشرة حول حضرموت، كما تشير

إلى «عسكرة المجتمع» من حيث كثافة القوات المنتشرة حول المدن، والتى ساهمت فى خلق المزيد من الأزمات على نحو ما حدث فى محافظة الضالع «خلال شهر مارس ٢٠٠٠» عندما تورطت قوات اللواء ٣٥ مدرع ضد ابناء المحافظة وجرت عمليات قصف بالمدفعية فضلاً عن اعتقال عشرات المواطنين من دون وجه حق ونزوح ١٤٠ أسرة عن قراها. أن تكثيف القوات المسلحة حول المدن الجنوبية يمكن أن يحافظ على وحدة الأرض لمصلحة سلطة مركزية، لكن مثل هذه الوحدة لا تدوم، لأنها لا تحقق مصالح المواطنين، ولا تستند إلى قناعاتهم، فالوحدة الحقيقية تحميها قناعات الناس ومصالحهم وليس الدبابات والمدفعية الثقيلة، وهذا ما أكد عليه الزعيم الخالد جمال عبدالناصر عام ١٩٦١ عندما رفض أن تتدخل القوات المسلحة المصرية لمواجهة الانفصاليين فى سوريا، لأنه أدرك أن القتال قد يؤدى إلى بقاء وحدة الأرض، لكنه لا يمكن أن يحقق وحدة النفوس، ولقد حرص عبدالناصر على أن يبقى حلم الوحدة طاهراً من دون أن يلوثه الدم أو دخان الدبابات، فقد يأتى جيل يحقق الوحدة على أسس موضوعية، وأن يجتهد فى صنع حقائق الوحدة «مؤسسات ـ مصانع ـ مدارس وجامعات» قبل أن تتحقق الوحدة الاندماجية.

■■■

لقد كانت ـ ولاتزال ـ الوحدة اليمنية أملاً عربياً فى وحدة شاملة من المحيط إلى الخليج، تنهى عصور التجزئة والتشرذم والأقليمية، وتفتح بوابات الأمل أمام وطن عربى واحد لاسيما فى عصر التكتلات الكبرى، لذا استقبلت الجماهير العربية قرار الوحدة اليمنية بترحاب شديد، وربما كانت الأحداث العاصفة فى الساحة العربية التى تزامنت مع توقيع اتفاقية الوحدة فى اليمن، وبخاصة الغزو العراقى للكويت الذى وقع بعد عشرة أسابيع من الوحدة اليمنية هى التى لم تترك فرصة أمام السياسيين والمفكرين العرب لبذل مجهود فكرى وسياسى لدعم الوحدة اليمنية، غير أن تفاعلات الوحدة اليمنية فى الداخل كانت السبب المباشر فى أن يضع المفكرون الوحدويون أيديهم فوق قلوبهم، وهم يتأملون المشهد السياسى فى اليمن، إذا لم يمر العام الأول على الوحدة إلا وكانت عمليات عنف سياسى واجتماعى قد مورست ضد شركاء الوحدة والمصير، ونقصد هنا الحزب الاشتراكى اليمنى ومعه قوى التحديث والعصرنة وحملة مشروعات النهضة.

اتذكر إننى وصلت إلى صنعاء فى أكتوبر ١٩٩٢، كانت البلاد تشهد أزمة «مكتومة» ربما أكون قد ساهمت فى عرض ملامحها خلال سلسلة حوارات أجريتها مع قيادات تمثل أطراف الأزمة: د. ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب وعضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى، والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس التجمع اليمنى للإصلاح وشيخ مشايخ قبيلة «حاشد» والرجل القوى فى المسرح السياسى اليمنى، والدكتور عبدالكريم الاريانى الذى يوصف بأنه مهندس العلاقات الخارجية لليمن، لكنه فى الواقع مخطط تنظيمى هام ضمن جنرالات أو هيئة أركان النظام.

وشملت الحوارات السادة جار الله عمر ومحمد سعيد عبدالله «محسن الشرجبى» ووزير الدفاع هيثم قاسم وهم من أبرز قادة الحزب الاشتراكى، والسيد عبدالحميد الحدى عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى العام.

■ ■ ■

واتذكر أن الشيخ عبدالله الأحمر قال لى يومها منهياً حديثه «أن الردة عن الوحدة كفر» لكن جار الله عمر قال لى فى بيته أن هناك أزمة حقيقية يصعب تزويقها بالعبارات الجميلة، واستطيع أن ألخص الأزمة فى عبارة أو كبسولة هى وجود صراع بين رؤيتين، رؤية تستهدف تحديث المجتمع اليمنى باعتبار أن الوحدة طاقة تطوير وتنوير للواقع وتنمية للإمكانات، ومن ثم من الضرورى بناء مجتمع يقوم على أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة، ويمثل الحزب الاشتراكى هذه الرؤية سواء من خلال نشاطه داخل مجلس النواب، أو فى القرارات التى يشارك فيها نائب رئيس الجمهورية السيد على سالم البيض، وهو أيضاً الأمين العام للحزب، فضلاً عن القرارات التى يصدرها قياديون اشتراكيون تبوأوا مواقع مهمة فى الحكومة، من بينها منصب رئيس الحكومة «المهندس حيدر عطاس» ووزير الدفاع العميد هيثم قاسم.

وكانت هناك رؤية أخرى تنطلق فى تفسير الوحدة من مقولات استفزازية من نوع «عودة الفرع إلى الأصل» أو عودة الجنوب «محدود البشر غزير الإمكانات» إلى الشمال

«غزير البشر ومحدود الإمكانات» وهذه النظرة فى حد ذاتها كفيلة بإجهاض أى عمل وحدوى، لأنها تغيب أهم شرط من شروط إنجاز الوحدة وهو توافق الإرادات، والشراكة من موقع الندية.

لقد عبر الرئيس على عبدالله صالح أكثر من مرة عن هذه الرؤية، كما عبر عنها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وإذا كان التاريخ اليمنى الحديث كله لم يشهد وحدة، فإن بعض منظرى السلطة حاولوا لى عنق الحقيقة بإدعاء أن الفرع عاد إلى الأصل، وليس هذا وحده مربط الفرس، فالمشكلة الأكبر كانت فى العقول التى تحكمت فى نظرة وفلسفة الشمال تجاه الوحدة، لقد ظهر إلى الواقع حزب شمالى جديد هو التجمع اليمنى للإصلاح، الذى ضم جناحين هامين هما الجناح القبلى ويمثله الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر المتحالف مع الرئيس لأسباب قبلية ومصلحية، فالرئيس مع أنه قائد البلاد من الناحية الدستورية، إلا أن الشيخ عبدالله الأحمر يقود الرئيس من الناحية القبلية، وفى مجتمع كاليمن تلعب القبلية دوراً سيادياً أكبر من سيادة الدولة ونظمها ودساتيرها.

والجناح الآخر فى حزب الإصلاح هو الجناح الدينى ويمثله جماعة الإخوان المسلمين بزعامة الشيخ عبدالمجيد الزندانى والشيخ ياسين عبدالعزيز، وهذا الجناح ظل على صلة بدرجة أو أخرى بجماعات العنف الدينى التى ظهرت فى التسعينيات كنتيجة طبيعية لتحولات الواقع العربى، أو بسبب الحرب الافغانية الروسية التى ساهمت فى تجنيد جيش من المتطرفين الدينيين عرف إعلامياً باسم «الأفغان العرب»، وسوف يلعب المتطرفون الدينيون دوراً فى الحرب اليمنية (٩٤) لمصلحة التحالف الشمالى، وإلى جانب قوات الرئيس على عبدالله صالح، الأمر الذى يكشف عن علاقة السلطة فى اليمن بظهور وانتشار هذه الجماعات.

■■■

وسوف تحسم حرب صيف ١٩٩٤ الصراع بين الرؤية التحديثية والرؤية التقليدية لمصلحة الأخيرة، وإذا كانت سنوات الوحدة الأربع الأولى (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤) قد شهدت صراعاً بين تيارين فكريين، ورؤيتين، فإن سنوات الوحدة التالية (١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠) شهدت

حسماً لمصلحة العقل التقليدى، الذى تحكم فى جميع المؤسسات، وراح يتعامل بمنطق تصفية الحسابات مع قوى التحديث وبخاصة الحزب الاشتراكى الذى صودرت ممتلكاته ومقراته ووثائقه، كما جرت مطاردة كوارده بعدما اضطرت قياداته العليا إلى النزوح خارج اليمن.

وبدا المشهد السياسى مثيراً للتأمل، فالقيادات الجنوبية التى وقعت اتفاقية الوحدة، وهى التى حملت مفاتيح دولة الجنوب وسارت بها فى اتجاه الشمال لتوقيع اخطر قرار فى تاريخ الجنوب منذ استقلاله عن بريطانيا، هذه القيادات وبينهم على سالم البيض، وسالم صالح محمد، وياسين سعيد نعمان، وحيدر عطاس وعدد آخر من القيادات تعيش خارج الوطن، بينما الشريك الآخر فى الوحدة يحكم اليمن بسلطة مطلقة، وبخاصة بعدما اختل التوازن السياسى والمناطقى تماماً، وباتت قيادات الجنوب فى المؤسسات الدستورية مجرد شخصيات ديكورية لا حول لها ولا قوة، ويلاحظ أن جميع الشخصيات الجنوبية فى سلطة ما بعد حرب ٩٤ لا تنتمى إلى الحزب الاشتراكى الحالى، بل معظمها على ثأر معه منذ الأزمة العاصفة التى شهدها الحزب فى عام ١٩٨٦، والتى عرفت إعلامياً بحرب «الأخوة الأعداء»، وقد استفاد نظام صنعاء من وجود خلافات وثارات تاريخية بين مجموعات اشتراكية كانت تصارعت فى ١٩٨٦، وجذب المجموعة المناهضة لقيادة الحزب الحالية، ولعب بها مرتين، الأولى خلال الحرب حيث جرى توظيفها لشق جبهات القتال، أو لتقديم معلومات حول الخطط والمواقع الدفاعية للجيش الجنوبى. والمرة الثانية بعد الحرب حيث تم تجميل الهيئة الحاكمة ببعض الشخصيات الجنوبية مثل نائب رئيس الجمهورية عبدربه منصور، أو وزير الخارجية عبدالقادر باجمال ووزير الداخلية حسين عرب.. وعلى نفس المنوال جرى تهميش الحزب الاشتراكى وهو الشريك فى إنجاز الوحدة تماماً من السلطة، بل راحت سلطة ما بعد الحرب تمارس تقسيم الحزب من الداخل سواء عن طريق رشوة بعض قياداته لكى تعلن استقالتها أو إرهاب البعض الآخر ومطاردته ومحاولة قتله، ولعل ١٥٠ محاولة اغتيال تعرض لها اشتراكيون منذ الوحدة حتى الحرب كفيلة باثبات المنهج التصفوى الذى اعتمدته دوائر فى السلطة

لإرهاب قادة الحزب الاشتراكى. واتذكر أننى عندما زرت الدكتور ياسين سعيد نعمان فى منزله بصنعاء تفقدت معه موقع قذيفة «أر. بى. جى» اطلقت على المنزل، وكادت تودى بحياة من فيه لولا العناية الإلهية.

إن أولاد وأقارب نائب رئيس الجمهورية على سالم البيض لم يسلموا من عمليات اغتيال مدبرة، ولا أولاد الصف القيادى الأول فى الحزب الاشتراكى لاسيما من ابناء الجنوب الذين طالتهم أيادى الاغتيال السوداء، فى حين لم تطلق رصاصة واحدة على قيادى أو أقاربه من الاشتراكيين الشماليين، الذين يعتقد أنهم لعبوا دوراً فى تضليل الاشتراكيين الجنوبيين قبل توقيع اتفاق الوحدة، عندما تقدموا بتقارير مغايرة للواقع. ويبدو أنه كانت هناك اتفاقيات جرت فى الكواليس مع بعض الاشتراكيين الشماليين وجهات فى السلطة الشمالية قبل إجراء الوحدة بغية جر الحزب إلى توقيع الوحدة، ولمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يرجى العودة إلى كتاب «جنوب جزيرة العرب بين دعاوى الوحدة وحقائق التاريخ» لمؤلفه عبدالله أحمد الحسينى.

■■■

لقد ظهر مصطلح «الاستنساخ» فى الساحة العالمية كتعبير عن قدرة العلم والعلماء فى استنساخ سلالة من نفس الفصيلة، وارتبط المصطلح بالنعجة «دوللى» التى تم استنساخ مثيل لها، وفتح الحدث الأبواب أمام تكهنات واسعة حول قدرة العلم فى تطوير الحياة البشرية، وتعويض المحرومين، غير أن هذا المصطلح العلمى اكتسب فى اليمن - مثل مصطلحات أخرى سياسية وعلمية - مدلولات غريبة، إذ ارتبط بقيام السلطة بكافة أجهزتها لاسيما الأمنية باستنساخ أحزاب سياسية داخل كل تيار أو حزب أو تنظيم تكون مرتبطة بالسلطة، ومنافسة للحزب الأم، ومهددة له.

وبهذه الطريقة تم تقسيم التيار الناصرى فى اليمن إلى ثلاثة أحزاب هى: التنظيم الوحدوى الناصرى، وهو التنظيم الأم، ثم الحزب الديمقراطى الناصرى وهو حزب هلامى على علاقة مباشرة بجهاز الأمن السياسى، ثم تنظيم التصحيح الناصرى، وكان على علاقة بالحزب الاشتراكى لاسيما أثناء احتدام الأزمة.

وفى توقيت لاحق «بعد الحرب» جرى تقسيم حزب البعث إلى حزبين. وامتد استنساخ الأحزاب على يد أجهزة الأمن والاستخبارات إلى حزب «رابطة ابناء اليمن» - رأى - ووصلت الظاهرة ذروتها مع الحزب الاشتراكى الذى لم تكتف الأجهزة بمحاولات شقه، وإنما سعت إلى تفتيته، وشرذمته إلى ستة أو ثمانية أحزاب، عن طريق جذب عناصره القيادية سواء بالترغيب أو الترهيب، ورغم كل هذه المحاولات السلطوية لازالت التيارات والروافد السياسية فى اليمن تقاوم من أجل الاتفاق على قواعد سليمة للعبة، وقواعد صحيحة لبناء الوطن تعوض غياب «وثيقة العهد والاتفاق» التى وقعت فى الأردن قبل الحرب «يناير ٩٤» ولم تر حروفها النور على الإطلاق، مع أنها تتضمن مشروعاً كاملاً لبناء الدولة الحديثة، يعبر عن الضمير الجماعى للشعب اليمنى حسبما قال لى السيد عبدالرحمن على الجفرى رئيس حزب رابطة ابناء اليمن «رأى» ورئيس الجبهة الوطنية للمعارضة «موج»، لكن يد الحزب كانت أسرع، ربما لأن التجهيز للحرب لم يبدأ ليلة إعلانها، بل جرى - حسبما يرى كثيرون - فى اللحظة التى تم فيها توقيع اتفاق الوحدة، إذ أدرك الطرف الشمالى أنه حتماً سيدخل فى مواجهة مع الحزب القائد فى الجنوب، والذى يمتلك خلفية ايديولوجية علمية، ويطمح إلى نشر رؤيته الحداثية فى أوساط النخبة السياسية قبل نشرها على نطاق واسع فى صفوف الجماهير.

وكنموذج واضح للديمقراطية الشكلية نشير إلى الانتخابات الرئاسية التى جرت فى أكتوبر ١٩٩٩ بين اثنين من المرشحين هما على عبدالله صالح، ونجيب قحطان الشعبى، الأول شمالى والثانى جنوبى، والاثنان من حزب واحد هو المؤتمر الشعبى، ويتندر المواطنون بقولهم أن «الشعبى» أعطى صوته للرئيس «صالح»، وهذه الانتخابات الأقل قيمة من الاستفتاءات لأن المواطن فى الاستفتاء يستطيع أن يقول «لا» أو «نعم». أما فى الانتخابات الرئاسية التى شهدتها اليمن، لم يكن هناك مجال أمام أحد لكى يقول «لا»، وعلى أى حال لقد فاز الرئيس بنسبة ٩٦٪ لكن الشعب اليمنى خسر فرصة تاريخية لمنافسة رئاسية بين ممثل للدولة وممثل للمعارضة، إذ تم حرمان المنافس الاشتراكى الجنوبى على صالح عباد «مقبل» من دخول حلبة الانتخابات، وهو المرشح الذى اجمعت عليه كل أحزاب المعارضة ماعدا حزب رابطة ابناء اليمن «رأى» الذى قاطع الانتخابات - أصلاً - منذ لحظتها الأولى.

وإذا كان من الضرورى هنا تقديم نقد لاذع للسلطة التى كلفت الشعب اليمنى مالا يقل عن ٢٥ إلى ٢٧ مليار ريال يمنى فى انتخابات صورية، فإنه من الضرورى تقديم نقد للحزب الاشتراكى وباقى أحزاب المعارضة التى صدقت ـ فى لحظة ـ أن النظام يمكن أن يسمح بإجراء انتخابات فيها رائحة ديمقراطية، وتصورت أن «مقبل» سوف يحصل على نسبة ١٠٪ من أعضاء البرلمان المقررة لقبول ترشيحه. والواقع أن التحالف القائم بين حزبى المؤتمر والإصلاح تبدى بصورة جلية فى هذه الانتخابات، فحزب الإصلاح قرر أن مرشحه فى الانتخابات هو على عبدالله صالح، وقد حدث ذلك قبل أن يرشح «صالح» نفسه، ومن ثم فقد تعرض الحزب الاشتراكى ومعه أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للأحزاب المعارضة إلى خديعة حين تصوروا أن السلطة سوف تسمح بوجود انتخابات بين متنافسين، أو أنه من الممكن أن يترشح «مقبل» أمام «صالح» حتى وإن كانت كل أدوات القوة والسيطرة والفرز فى يد «صالح»، من هنا لم تكن هناك أدنى مبالغة عندما قال محمد حيدرة مسدوس أحد أبرز القادة الراديكاليين فى الحزب الاشتراكى «أن موقف حزب رأى كان هو الموقف الصحيح عندما قاطع الانتخابات من أول لحظة».

هذا المشهد برهن بوضوح على أن الهامش الديمقراطى الذى تتغنى به السلطة يمكن الإحاطة به فى لحظة إذا ما مس السلطة، أو إذا وضعها فى اختبار جدى بين أن تكون ديمقراطية أو ديكتاتورية، وثمة مشاهد أخرى شهدتها الانتخابات التشريعية التى جرت فى أبريل ١٩٩٧، وقاطعتها بعض أحزاب المعارضة «الاشتراكى ـ رأى» والتى احتكرها الحزب الحاكم، وكان عبدالكريم الإريانى الأمين العام للمؤتمر الشعبى الحاكم أميناً مع نفسه عندما قال قبل الانتخابات أن حزبه يعمل على تأمين أغلبية مريحة فى مجلس النواب أى حوالى ١٦٠ مقعداً من أصل ٣٠١ مقعداً حتى يمرر القوانين التى «تحقق مصلحة البلاد».

■ ■ ■

وقد تحققت بالفعل للحزب الحاكم ما أراد، فكيف انعكس ذلك على مصالح البلاد؟

فى تموز (يوليو) ١٩٩٨ اندلعت مظاهرات فى عموم البلاد، هى مظاهرات الجوع والغضب، وامتدت من صنعاء إلى حضرموت، لكنها سرعان ما تمركزت فى محافظتى

مـأرب والجـوف، وفى بعض الأوقـات فى مـحـافظة إب، وهى مـحـافظات شـمـاليـة، وكـان السـبب فى هذه المظاهرات هو قـرارات رفع الأسـعـار بناء على وصـفـة صندوق النقـد الدولى التى خضعت لهـا السلطة اليمنية ضـمن وصفـات سياسيـة وأمنية أخرى خضعت لها من دون استشارة الشعب.

لقد صـدق مجلس النواب الذى يملك أغلبية مقاعده الحزب الحاكم على قرارات رفع الأسعار لبعض السلع الرئيسية ومن بينها المازوت والكيروسين وبعض السلع الغذائية مثل القمح والدقيق، وانعكست هذه الزيادات على باقى السلع فحدث بركان فى أسعار السلع، الأمر الـذى دفع الجمـاهير من أقصى الشمـال إلى أقصى الجنوب للخروج فى مظاهرات غضب ضد السلطة،ولولا تدخل الجيش، وبخاصة سلاح الجو وسلاح المدرعات ما كان ممكناً السيطرة على التظاهرات وبخاصة فى محافظتى مـأرب والجوف حيث استمرت المعارك بالطائرات والدبابات لمدة شهر، وسقط نحو ٥٠٠ قتيل وجريح حسب مـا جاء فى صحف المعارضة اليمنية فى الداخل والخارج.

والواقع أن مـا يسمى برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى وضعه صندوق النقد الدولى لليمن، وطبقته الحكومة حرفياً أدى إلى هزة اقتصادية واجتماعية خطيرة، إذ تخلصت الدولة من الدعم الذى كانت تخصصه لعدد من السلع الرئيسية، خاصة الغذائية، كما قامت فى الوقت نفسه برفع سعر الخدمات التى تقدمها للمواطنين، وبخاصة أسعار الكهرباء والماء والديزل الذى يعتمد عليه الفلاحون فى تشغيل ماكينات الرى.

وكان برنامج الإصلاح الاقتصادى قد دخل حيز التطبيق فعلياً منذ العام ١٩٩٥ بعد مشـاورات استغرقت عامين، وتم خلاله تطبيق وصفة دولية لا تراعى ظروف اليمن الاقتصادية والاجتماعية، وبدا هذا البرنامج وكأنه جلسة تعذيب سنوية للجماهير التى ظلت تنتظر الفرج من دون أن يأتى، ليس بسبب خلل فى البرنامج وإنما لأن الفساد المالى والإدارى اسـتطاع أن يأكل أية زيادة طارئة فى الدخل، ولم يخف أحد من المسـؤولين، وبخاصة الرئيس على عبدالله صالح حقيقة انتشار الفساد فى كل القطاعات، وبدلا من أن تدخل الدولة فى مواجهة حاسمة ضد الفسـاد، راحت تداعبه وتغازله وتدلله، لأن

أجهزة الدولة نفسها وبمعنى أدق مراكز القوى الفاعلة فى النظام هى السبب الأساسى فى صناعة الفساد وإنتاجه وترويجه على نطاق واسع.

والفساد Corruption ظاهرة ملازمة للمجتمعات المختلفة، وهو بمفهومه الاقتصادى يعنى استغلال الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة، والوظيفة العامة قد تكون حكومية، أو أهلية، وفى تحليل لظاهرة الفساد فى اليمن كتب الأستاذ ناظم محمد حميد فى صحيفة «بريد الجنوب» العدد ١٨٨ بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٠٠ متساءلاً: من هم المفسدون، وهل هم حقيقة مادية ماثلة بيننا أم اشباح تتراقص على دمائنا وقوتنا وعزة النفس فينا؟ فالدولة اليمنية لم تقدم وزيراً أو غفيراً للمساءلة القانونية بتهمة الفساد، واستعراض برامج الحكومة المتعاقبة منذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادى فى ١٥ مارس ١٩٩٥ «حكومة عبدالعزيز عبدالغنى» ومروراً بوزارة د. فرج بن غانم إلى حكومة الأريانى لا تفرز اختلافاً أو تميزاً فى تناول موضوع الفساد، بيد أن جميع تلك البرامج الحكومية اضحت تكراراً مملاً بدون نتائج تذكر على صعيد الواقع العملى، أى أنها طحن بلا دقيق.

ويواصل حميد تحليله: وكانت حكومة د. فرج بن غانم قد فشلت فى اقتحام حصون الفساد السلطوى، الأمر الذى ارغمه على تقديم استقالته لرئيس الجمهورية فى ١٩٩٨/٣/٢٨ بحيث تشكلت حكومة جديدة برئاسة الدكتور عبدالكريم الإريانى، وكان من المثير أنها ضمت جميع أعضاء الوزارة السابقة، الأمر الذى برر التكهنات والشكوك التى رافقت رحيل الدكتور بن غانم كونه قد سعى جاهداً لمحاصرة بعض أوجه الانفاق الحكومى المبذرة، وإجراء تعديل وزارى يشمل حقائب أساسية طالها أوجه الفساد مثل: المالية، النفط، النقل والثروة السمكية.

وفى إطار الفساد المستشرى فى اليمن يتساءل العديد من المهتمين عن الأرقام الحقيقية لعائدات النفط اليمنى، وحجم المديونية الخارجية، وميزانية مكتب الرئاسة، والمبالغ التى جنتها الحكومة من حصيلة بيع شركات ومؤسسات القطاع العام «الجنوبى» والخلاصة هى أن هناك مراكز قوى فى اليمن يغذيها الفساد، وتتناقض مصالحها كلياً مع سيادة القانون أو حتى برنامج الإصلاح الاقتصادى.

لقد كشفت صحيفة «التجمع» الصادرة فى عدن أن الميزانية السنوية للحكومة قد ازدادت «تورماً» فى بابها الأول، الذى هو باب النفقات، حيث زادت الميزانية المرصودة للدفاع عام ٩٩، وزادت ميزانية الأمن السياسى ومكتب رئاسة الجمهورية وشؤون القبائل، إضافة إلى ميزانية وزارة الداخلية، ومع زيادة الإنفاق على مؤسسات الدفاع والأمن وأجهزة السلطة ظلت حالات الإنهيار الأمنى، والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان هى السمة المميزة لحالة الأوضاع فى اليمن، وظل الكثير من الملفات السيئة تطرح نفسها على السلطة، مثل اتساع رقعة الفقر، وانتشار السجون الخاصة وغير القانونية وعمليات الاختطاف واستضافة المحاكم الجنائية للصحف والكتب ومحاكمتهم على أساس أنهم مجرمون.

وتبدو المفارقة كبيرة، فالنظام المتهم دوليا «انظر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٩٩» بانتهاك حقوق الإنسان هو نفسه الذى أعلن عن تأسيس «صندوق حقوق الإنسان» الحكومى الذى سوف تخصص له ميزانية ثابتة، وقد علق أحد الصحفيين «عبدالرحيم محسن» على ذلك فقال: «إنى اتخيل أولئك الذين سيكون من نصيبهم أموال الصندوق من فاسدى النظام، الذين يقدمهم ويمولهم النظام فى مواجهة الدعاة الحقيقيين لحقوق الإنسان فى اليمن».

والواقع أن اليمن تعانى أزمة مركبة، أزمة فكرية، اجتماعية، سياسية واقتصادية وأمنية، وإعلامية، وتعترف السلطة فى كثير من الأحيان بوجود مظاهر لهذه الأزمة المركبة، وإن كانت تميل عادة إلى إلقاء اللوم على أسباب وربما جهات خارجية، ولم تحاول السلطة على الأقل بعد حرب ١٩٩٤ الاقتراب من الأسباب الحقيقية التى أدت إلى الأزمة، وبالتالى لم تتمكن من طرح صيغ عملية لحلها، وجوهر الأزمة فى اليمن هو غياب مشروع وطنى للتنمية والحداثة، فاليمن تبدو من بعيد كبلد بلا أفق، بلا مستقبل، تحيطها العواصف الكامنة مثلما تحيطها الأساطير، كل شىء فيها محتمل، استمرار الأوضاع على ما هو عليه، أو وصولها إلى الدرك الأسفل، احتمالات التغيير واردة، لكن ليس معروفاً على وجه الدقة صورتها. والأمر المؤكد هو أن احتمالات التغيير عن طريق الآليات الديمقراطية الذى كان مطروحاً ـ ولو نظرياً ـ قبل حرب صيف ١٩٩٤ تتراجع

تاريخياً كما ثمة مؤشرات على أن القبيلة كمؤسسة اجتماعية تقليدية ستواصل حربها ضد الحداثة، وضد بناء المؤسسات، وسوف تواصل تحالفها مع النخبة العسكرية، وفى بعض الأحيان مع الأصولية المتطرفة «كلما اقتضت الضرورة» لمنع أى مشروع حداثى، تنموى، نهضوى من النفاذ إلى الواقع.

وفى المقابل فإن فرص التغيير عبر هبات جماهيرية وفق النموذج الأندونيسى تبدو هى الأرجح، تلك الجماهير الغاضبة التى تجتاح فى تحركها الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة، ومنظمات المجتمع المدنى الموالية للسلطة، وتفرض قرار التغيير على السلطة والأحزاب، ومنظمات المجتمع المدنى، وتصنع حقائق سياسية واجتماعية فى أرض الواقع.

ولقد برزت فى مطلع عام ٢٠٠٠ ظاهرة سياسية جديدة فى اليمن هى تأسيس اللجان الشعبية اليمنية فى محافظات الجنوب، عدن وحضرموت والضالع وآبين ولحج وشبوة، دفاعاً عن حقوق الإنسان. وتمثل هذه الظاهرة - فى اعتقادنا - إرهاصات الإبداع الشعبى، التلقائى، المتجاوز للأطر الحزبية والمنظمات شبه الحكومية، وهى لا تمثل فحسب إطاراً احتجاجياً مؤقتاً، وإنما إطاراً لتغيير آت قد تتجلى فيه حكمة الشعب العربى اليمنى وإبداعاته.

عادل الجوجرى



١

الأزمة السياسية

لعلنا نتذكر جميعاً ان من بين الاسباب التى ادت الى انهيار الاتحاد السوفيتى، التكوين الذى قام عليه الاتحاد على اساس مبدأ القوة والضم القسرى للجمهوريات والمقاطعات، دون مراعاة لخصوصية المجتمعات والقوميات التى انطوت على رفض كامن لذلك التشكيل المفروض بالقوة، وعلى الرغم من محاولة ستالين تغيير التركيبة الديمو جرافية للسكان فى البلاد السوفيتية لفرض الأمر الواقع، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً بعدما يقرب من أربعين عاماً من تلك الوحدة القسرية لما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى، بدليل عودة تلك الكيانات الى سيرتها الأولى بعد انهياره، حيث تفككت الروابط التى كانت تحكمها القوة، وظهرت الجمهوريات المستقلة واتخذت شعوبها طرقاً متعددة فى خياراتها وما حدث ويحدث فى الشيشان ايضاً مازال يمثل ذروة الصراع للحصول على الاستقلال على نحو سقطت معه مقولة «الوحدة الجبرية» أو «وحدة القوة» ونفس الموقف ينطبق على داغستان التى تطالب هى الاخرى بالانفصال.

وفى يوغسلافيا السابقة شهد العالم حرباً شرسة بين الصرب والبوسنيين، وصلت الى حد التطهير العرقى الذى طال شعب البوسنة من قبل الصرب، فقط لأن هذا الشعب حاول التعبير عن حقه وهويته القومية، بعيداً عن كيان الهيمنة والتسلط والاستبداد الصربى الذى يستنزف خبراتهم وثرواتهم وفى تشيكوسلوفاكيا السابقة تمت معالجة المشكلة عن طريق الحوار السلمى على النحو الذى تم بانفصال سلوفاكيا عن جمهورية التشيك بعد ان كانت دولة واحدة اثناء الحرب الباردة التى بدأت فى اعقاب الحرب العالمية الثانية.

وعلى مستوى آخر، أفضى الحوار الطويل بين بريطانيا وايرلندا، الى انجازات طالما تطلع اليها الايرلنديون على نحو أثبت مجدداً، أن نهج التصلب بات لايجدى امام رغبات الشعوب التواقة الى التقدم والحرية، وقد مكنت احداث اندونيسيا الاخيرة وسقوط سوهارتو من وضع البلاد على بداية طريق التغيير، كما مكنت تلك الأحداث من عودة الحق الى شعب تيمور الشرقية الذى كان ضمن الاتحاد الاندونيسى المفروض عليه، وقد شجع هذا الموقف على مطالبة اقاليم اخرى باستقلالها مما دفع بالقيادة الاندونيسية إلى الاستجابة لتلك المطالب، ضمن عدة اختيارات من بينها الاستقلال والكونفدرالية، ثم اننا نتذكر ايضاً بجانب هذا كله كيف انتهى الامر بالصراع بين الحكومة السودانية ومعارضيها الى شبه اتفاق مبدئى بشأن حق الجنوب السودانى فى تقرير مصيره.

ما علاقة هذا كله اذن بموضوع كتابنا؟.. وهل اذا كانت هناك علاقة وثيقة بينه وبين اليمن ، يعنى اننا ننادى بالانفصال وتمكين الجنوب اليمنى من حق تقرير مصيره.. الحقيقة ان الوضع فى اليمن، ليس بعيداً عن كل ما تقدم، فقد ظل اليمن يمنين على مدى تاريخه السياسى وفشلت كل الحروب بين الجنوب والشمال فى تحقيق الوحدة، الامر الذى يعنى ان دولة الوحدة التى اعلنت طواعية وسلمياً فى ايار - مايو - ١٩٩٠، كانت بمثابة «وحدة اختيارية» ما لبثت ان فقدت هذه القيمة، بعد أن تجلت - كما يرى المحللون السياسيون المعتدلون نظرية المؤامرة التى تبناها الطرف الشمالى واعتمدها حكام هذا الطرف الشمالى منذ أول يوم للوحدة على نحو فقدت الوحدة السلمية الطوعية كل شروطها وامكانات استمرارها.

ولقد بدا الامر برمته وكأنه محاولة للهيمنة والتسلط، وتجلى بشكل اكثر وضوحاً فى المقولات التى اطلقها حكام الشمال من شاكلة «عود الفرع الى الاصل»، بكل ما تنطوى عليه هذه المقولة وغيرها من مفاهيم للضم والالحاق والتى هدفت الى تحويل الجنوب من شريك فى الوحدة الى تابع للشمال، وتوج هذا بحرب صيف ١٩٩٤ وما حدث من اجتياح عاصمة الجنوب وعدن فى ٧ يوليو ١٩٩٤ تحت ذريعة الوحدة على نحو رأى فيه المراقبون أنه ألغى معادلة التوازن، وبالتالى كان من أهم نتائج الإلغاء هو الهيمنة على الجنوب بالقوة.

نحن بالطبع ضد الانفصال، كما أننا ضد أن يتم النظر إلى الجنوبيين جميعهم بما فيهم المشاركون فى الحكم اليوم ـ شكليا ـ من جانب السلطة على أنهم انفصاليين، كما أننا ضد أن يتم النظر الى تطلعات الجنوبيين فى استعادة حقهم المشروع فى الحياة وحقهم فى تصحيح مسار الوحدة على انه نوايا انفصالية، ويكفى ان نقول انه على الرغم من كل الدروس التى سبق ذكرها وتجسدت فى شرق العالم وغربه، ان مفهوم الهيمنة والتسلط والضم والالحاق وفرض الوحدة او الاتحاد بالقوة والقسر أمر تجاوزه العصر، وأصبح استمراره غير ممكن بعد المطالبات المتوالية من قبل الشعوب التى فرضت عليها وحدات من هذا النوع بالعودة الى اوضاعها التاريخية بعيداً عن الوحدات غير القابلة للاستقرار والاستمرار، ولكن ـ ايضاً لأننا لا ننادى بذلك، سواء كان لصعوبة تحقيقه او لاعتبار السير ضد التيار او وضع العربة امام الحصان، وكان ما كان من امر الوحدة، لابد ان نؤكد على ضرورة ايجاد حل جذرى للمشكلة اذ يكفى ان يتصفح المرء احدى الصحف ليصعق بالاستغاثات والمناشدات الموجهة الى الرئيس اليمنى او غيره، بسبب ارض نهبت علنا، او بيت احتل عنوة، أو وظيفة حرم منها صاحبها عسفاً، ومن المؤكد انه يتعاظم موج هذا الظلم العاتى يوما بعد يوم، ونحن هنا بالمناسبة ضد تكرار هذه الاخبار على وتيرة واحدة، حيث اورثت القارىء المتفرج المظلوم الباكى ما يمكن ان يطلق عليه «ثقافة الشكوى» والتى اصبحت تعويضاً عن «ثقافة المقاومة» والرفض والدفاع عن الحق وهل المواطن الضغيف المستجدى مثل المواطن القوى المدافع عن ارضه وماله وأهله؟ ولعل مبدأ تشكيل اللجان هو القاعدة التى يمكن ان يبنى عليها المجتمع المدنى، وهو مفهوم على ما يبدو انه ابتذل فى اليمن حتى اصبح لا يعنى شيئا إلا الكسب الشخصى او مجالا للتدريب على الاصطياد، محلياً ودوليا، وشرط شروطه كلها الطوعية والمبادرة من الناس، ورفض تدخل السلطات او اية هيئة خارجية، محلية او اجنبية، فى اعماله، أى استقلاله عن الدولة والاحزاب والخارج، وفى مثل هذه الظروف التى تقوم فيها السلطة بخلط الاوراق كما تثبت الوقائع او تقوم بالسطو على مؤسسات المجتمع المدنى، ولا تقدم أمام ذلك الاحزاب المعارضة شيئاً سوى التفرج فلا يوجد بديل اذن لأخذ الناس أنفسهم زمام المبادرة فى أيديهم.

ان مـا يفـرض ذلك بـالضـرورة هو تحـول الكيـان اليـمنى الى دولة تقـوم على قـاعـدة مجتمع غير متوازن، لا من حيث المواطنة ولا المصلحة الاقتصادية ولا التمثيل السياسى ولا الحقوق الدستورية والقانونية، مما خلف برمته مشكلات اجتماعية لا حصر لها انتقلت من الشمال الى الجنوب، واقرب مثال على ذلك ان الاسر التى كانت تنعم بدرجة من الاستقرار الاجتماعى والامان الاقتصادى والتى يقودها أب من المهنيين او موظفى الدولة صارت اليوم فى ازمات اقتصادية خانقة اى ان المجتمع تحول الى فئتين.. اقلية تنعم بالثروة واغلبية تعيش تحت وطأة الجوع والفقر والمرض، فى حين تلاشت الطبقة الوسطى، اذ تراجع دخلها بنسبة ٨٠٪ تقريباً، واصبحت تواجه فجوة كبيرة بين ما تحصل عليه من راتب وبين الارتفاع الرهيب فى الاسعار، فتحاول بالتالى ان تسد هذه الفجوة بطرق تحفظ لها كرامتها وصورتها الاجتماعية، كأن يعمل رب الاسرة فى عمل آخر بعد ساعات العمل الرسمى، أو ان تضطر النساء الى تقليص ميزانية البيت الى اقصى حد، والاستغناء عن اية كماليات وعدم التوسع فى شراء ملابس للأولاد، والتخلى عن فكرة الذهاب الى الطبيب، والتعويض عن ذلك بشراء ادوية ومسكنات للأطفال، وهو ما يعرض حياتهم الى الخطر، كما يعرض النساء الى خطر آخر هو تدهور الصحة فى ايام الحمل والولادة، مما يجعلهن مرشحات للموت، كما أن الآباء أو الشباب الذين كانوا فى السابق يمارسون العمل السياسى فى منظمات الحزب الاشتراكى او فى النقابات والاتحادات المهنية والعمالية صاروا لا يجدون الوقت لمثل هذه النوعية من النشاط، لأنهم منهمكون فى تدبير سبل الحياة فى ظل تخلى الدولة عن رعايتهم او توظيف الخريجين الجدد.

ولعل هناك ما هو أسوأ من ذلك حالا، خاصة بالنسبة للموظفين من المحافظات الجنوبية والتى تصل نسبتهم الى اكثر من ٢٥٠ ألف موظف، يعملون فى وزارات الصحة والتربية والتعليم والاشغال العامة، تدهورت احوالهم المعيشية بشكل كبير، واذا كان الموظفون فى المحافظات الشمالية تعودوا على طرق غير مشروعة لتحسين دخلهم، من بينها الرشوة او التلاعب فى الحسابات او سرقة الأرصدة الخاصة بهذه المؤسسات فإن موظفى الدولة الجنوبيين لم يعتادوا مثل هذه الاساليب نظراً لأسلوب تربيتهم السياسية والثقافية فى الدولة الاشتراكية قبل الوحدة، ومعنى هذا انه قد انتقلت.. للأسف هذه

الامـراض الاجتمـاعيـة الخطيـرة من الشـمـال الى الجنـوب خلال سنوات الوحدة بحيث لم يعـد الموظف الجنوبى يجـد حـرجـاً فى طلب الرشوة أو الاكـراميـة من المواطن رغم ان هذا السلوك يتـنـاقض مع تربيـتـه وافكاره السـيـاسـيـة، لكن الحـاجـة والعوز يدفـعـان مـثل هذا الموظف إلى ارتكاب هذه الجـرائم حتى يستطيع أن يوفر احتياجات بيته.. هذا بالاضـافة الى مـجـمـوعـة من العـادات السـيـئـة التى انتقلت ايضـاً من الشـمـال الى الجنـوب يأتى فى مقدمـتها الفساد، الرشوة، المحسوبية، تعاطى القات، التكفـيـر، السـلاح، الارهـاب، التطرف الدينى، خطف الاجـانب، الاغـتصـاب، إلى غيـر ذلك مما دفـع بثـلاثة منظمـات دوليـة فى توقـيت واحـد هى البنك الدولى واليـونسـيف ورادا بارن إلى الاهتـمـام بظاهـرة اطفـال الشوارع فى اليـمن، حيث وردت تقديرات حول ٣٠ الـف طفل فى العاصمة صنعـاء وحدهـا هائمون على وجـوههم فما بالك ببقـيـة المحافظات الشـمـالية والجنوبية معـاً، كما افـصحت احدى الدراسات الاجتماعية بان نسبة ٢٠٪ من هؤلاء الاطفال ينتمـون الى أسـر متوسطة تدهورت أحـوالها فى السنوات العشر الاخيـرة، سـواء بسبب البطالـة أو ارتفاع الاسـعار او عدم قدرة اولياء الامور على الوفاء بمتطلبات الاسر الحياتية.

وقد لاحظت دراسـة اجتمـاعية اخـرى اعدها مركـز الدراسات السيـاسية والاجتمـاعيـة بجـامعـة صنعـاء أن نسـبـة كبـيـرة من الخـارجين على القـانون والمتورطـين من الجنوب فى اعمـال عنف وجـرائم كانوا ينـتمون إلـى أسـر مـحـتـرمة قـبل أن يدفـعهم الفـقـر الى دوائر الضياع، كما رصـدت مجموعة من المحللين الاجتماعيين التحولات الاجتماعية فى المجتمع اليمنـى خلال العشـرة اعوام الماضية بالتـأكيـد على ان الفقـر استطاع ان يزحف الى فئات لم تكن واردة فى جـدول الفقـر قبل الوحدة، وهو مـا يعنى ان شـرائح من الطبقـة الوسطى سقطت فـى بحر الفقـر والعوز بعـدما كانت مـسـتـورة بالمعنى الاجتـمـاعى، خاصـة فى بعض احياء مدينة عدن وهـى التى كـانت تنعم باحوال اقتصـادية واجتماعية مـستقرة، فـالدولة الاشتـراكيـة فى الجنوب قبل الوحـدة كانت ملتـزمة بسيـاسة تعيين الخـريجين وكـانت توفر رواتب منظمة وكافية لتـحقيق حياة كريمة الا ان هذا الوضع تغير نتيـجة مخطط وسياسة مرسومة حسبما تعبر الصورة.

ان الصـورة الآن فى اليـوم تـزدحم بالكـثـيـر من الازمـات، ونتـفق بـداية على ان الـفكر

اليمنى ليس فى أزمة، باعتباره ليس كائناً حياً له أهداف وطموحات يتأزم إذا لم يحققها، انما هو مجرد مفهوم وأبنية عقلية فى أذهان اليمنيين، ولذا فالأزمة هى ازمة منتجى الفكر فى الاساس، كنتيجة حتمية لازمة المجتمع الذى ينتجهم ويتعامل معهم، واذا كان الفكر عاجزاً عن توجيه حركة الواقع او التأثير فيها، فإن ازمة اللاجدوى وانعدام الفعالية هى ازمة منتجى الفكر الذين رسموا لأنفسهم وظيفة اقناع الناس بجدوى وامكانية مشروعاتهم لتغيير الواقع ودفعه الى الامام.

السؤال الأن بالفرض الجدلى: الى اية فئة من منتجى هذا الفكر انحسر المجتمع اليمنى الآن؟.. يبدو فى صورة الازمة بوضوح تربع السلطة على عرش الانتاج الفكرى وحدها، ومزاحمة الآخرين فى هذا دون أن تترك فرصة لغيرها، ومن ثم يسهل القول بأنه اذا كان الفكر اليمنى عاجزاً عن تجاوز قائمة الموضوعات التى فتح النقاش حولها عند مطلع هذا القرن، وربما من قبله بعشرة اعوام، فالعجز هو عجز السلطة عن تجاوز قائمة القضايا المستهلكة، واذا كان الفكر عاجزاً عن الوصول الى قواعد عريضة من الناس، فإن السلطة هى العاجزة فى المقام الأول عن اثارة اهتمام الدوائر الأوسع من الناس بما تفعل.

ولعل من اقرب الشواهد على ذلك فى المشهد اليمنى الاجتماعى الراهن هو التعليم، والتربية، ففى اليمن نظامان للتعليم الأساسى، احدهما التعليم الحكومى العام، والذى يفتقر الى ابسط مقومات الدعم المادى، وتقع تبعاته على المواطن الذى يتحمل اعباء رسوم التدريس الذى تتقاسمه المدارس الحكومية المحدودة، والمدارس الخاصة الغالية المصروفات، والثانى هو التعليم الدينى «المتطرف» الذى تتبناه المؤسسة الاسلامية ممثلة بحزب «الاصلاح»، ويحظى هذاالاخير بموازنة تفوق كثيراً ارقام الموازنة التى تصرف على وزارة التربية والتعليم اليمنية، ثم ان الاساليب المتبعة فى تنشئة الجيل تفتقر إلى أبسط مقومات التربية العصرية.

هذه الاساليب او البيداجوجيا، تقوم فى اهم منطلقاتها الفكرية والسياسية على تعزيز ابعاد الثقافة التلقليدية العرفية والشفاهية المتوارثة التى يعاد انتاجها لتكريس ثقافة الحكم وآلياته!!

إلى ذلك نجد أن التعليم العام والعالى فى اليمن، يفتقر إلى اية ابعاد عصرية على المستويين المهنى والصناعى، ويكفى ان نلقى نظرة دقيقة على المنطق الاستهلاكى، السريع الربح للصناعة القائمة فى اليمن لنقف على الاسباب والدواعى الدافعة الى اهمال البعدين الصناعى والتكنولوجى فى التعليم العام والجامعى فى اليمن، فكل ما يلقى إلى الطلاب والتلاميذ والباحثين فى المدارس والجامعات لا يتجاوز اسوارها، لايرى النور فى سياقه التطبيقى، الأمر الذى يكشف الاكذوبة التى انطوت عليها الدعوة الى الاهتمام بالتعليم المهنى.

لقد كان فى الجنوب تعليم مهنى نذكر منه المعهد المهنى ومعهد التجارة ومعهد التكنولوجيا ومعهد الاسماك والمعاهد الزراعية ومعاهد الابحاث التربوية، كما كانت مادة البوليتيكنيك تدرس فى مدارس الجنوب، لكن الامر اليوم اختلف تماماً، كما تم استبدال مناهج كليات الحقوق الجنوبية بمناهج كليات الشريعة الاسلامية الشمالية والامر بالطبع لا يتعلق بالشريعة الاسلامية السمحاء بقدر ما يتعلق بشريعة الاعراف القبلية السائدة فى الشمال - ولعلها منذ القرون الوسطى - وهذا يعنى تعثر آليات اعادة انتاج الفكر باعتباره كما اى شىء آخر ينمو فى محيط يتكون من الظروف التى يمكنها ان تخلق عقلية مبدعة او متحمسة او قادرة على انتاج الفكر ومن الجمهور او المجتمع الذى يتولى استقبال هذا الانتاج الفكرى، فيستجيب له بحيث تمثل استجابته هذه نوعاً من التغذية العكسية التى يستفيد منها طائفة منتجى الفكر بشكل عام، وبحيث تنعكس ردود الفعل على المرحلة السابقة من الانتاج الفكرى فى المراحل اللاحقة له ومنه.

والفرضية التى يقوم عليها هذا التحليل ان خللاً ما قد اصاب هذه الدائرة فلم تعد مكتملة، الامر الذى سبب كل ما نتحدث عنه من مشكلات فى المجال الاجتماعى، والتى يبدو فى ظلها ان المجتمع اليمنى لم يعد قادراً على اقتسام دائرة انتاج واستهلاك الفكر معاً بنفس الكفاءة التى كان ينتج بها فى الماضى، بالاضافة الى اثره فى تكوين فئة اجتماعية جديدة ذات مهارات وسمات مختلفة، بما يعنى ان السلطة بعمد أودون عمد جعلت لنظام التعليم اليمنى لديها اثراً توحيدياً، بحيث ان الاصول المختلفة لابناء هذه الطبقة قد اختفت تدريجياً، وحلت محلها مجموعة من الصفات والخصائص المشتركة

كما لو انها حولت نظام التعليم الى ماكينة لانتاج فئة اجتماعية جديدة.

وبالطبع فإنه يصعب تحميل ماكينة التعليم بالمسئولية كلها، فقد صاحب تدهور هذه الماكينة تطورات اخرى كان لها ان ضاعفت من اثر هذا التدهور، فالشعور بالمسئولية والدور يرتبط الى حد كبير بتوافر قدر من الحريات العامة. يسمح بالتعبير عن الشعور وبممارسة الدور، اما فى ظل غياب الحريات وانتشار القمع فإن التكلفة العالية لهذا الشعور وتلك الممارسة لم يكن لها من أثر سوى خفوت الشعور والتخلى عن الممارسة، ولذا فإن ارتباط الفكر والثقافة بالسياسة وبالواقع الاجتماعى هو امر غير مشكوك فيه بالنسبة لى. فمن مشكلات وظواهر الواقع الاجتماعى والسياسى يستمد المثقفون موضوعات اهتمامهم وسبل معالجتها أيضاً، ومن ردود الفعل التى تصلهم من الواقع يعالجون اوجه النقص فى اطروحاتهم او يطورونها او يتخلون عنها، وقد عانت الحياة الاجتماعية اليمنية الكثير منذ تم تضييق نطاق الحريات العامة، وخاصة منذ تحول الحكم الى احتكار لفئة قليلة تدير العلاقات بينهما فى سرية وتكتم بعيداً عن اعين الناس.

ومنذ تم تصفية التعددية الحزبية، غير ان هناك ما هو اكثر اهمية من القمع، فالديماجوجيا والتعبئة المبالغ فيها والافراط فى اطلاق توقعات الناس واستهلاك «الكلام الكبير» فى غير موضعه، وما ارتبط بذلك أو ترتب عليه من كذب النظام وشيوع الفساد، كل هذا ادى الى فقدان المجال العام لكل مصداقية ولفقدان الكلام الجاد اى معنى بعد ان ارتبط فى ذهن العامة بالكذب والتدليس واللامعنى واللاجدوى. بل وبالفساد والعمل على تبرير المنافع الشخصية التى يجنيها البعض وضعف الموهبة لدى البعض الآخر. الامر الذى ادى بالناس للانفضاض من حول منابر الكلام الجاد وانسحابهم من سوق الثقافة، ولذا نعنى بالقول ان الثقافة والفكر هى من مكونات المجال العام والضرر الذى يلحق بالاخير ينعكس بالضرورة على الأول.

وربما تأتى على رأس قائمة الاضرار التى لحقت بالتفريغ الجديد للحياة الاجتماعية فى اليمن هو التهجير الجماعى للمواطنين والاستيلاء على ممتلكاتهم واقتسام المناطق والاراضى والسطو على المتنفسات والتمييز فى المواطنة والتغيير الديموجرافى، كما لم

تهدأ حركة الانتقال والهجرة الداخلية إلى عدن منذ الوحدة بما يوحى بعدة أهداف من اهمها:

أولا: سياسة تنظيم وتمويل الهجرة الى المحافظات الجنوبية، وليس ادل على ذلك من قول الاريانى: اما المحافظات الجنوبية فمن حقنا ان نرسل الى حضرموت مليون شمالى لكى يسجلوا هناك ويمنعوا حضرموت من الانضمام الى دول الخليج ومن الممكن ان نرسل مائة ألف جندى إلى أبين ومائتى ألف جندى إلى لحج وأربعمائة ألف جندى إلى عدن لكى نقوم بعملية تهجين للمناطق الجنوبية ونمنع انفصاليتها».. اذن كانت عملية تنظيم وتمويل هجرة اعداد غفيرة من المشتغلين مع الأجهزة جزءاً اساسياً من خطط سياسة التنظيم، هذا بالاضافة الى الاعداد الكبيرة التى انتقلت بحثاً عن الرزق ولقمة العيش، وأولئك كونوا ما يمكن تشبيهه بالقوة النائمة التى تحركت للعمل مباشرة عند تفجير الازمة التى انتهت بحرب صيف ١٩٩٤، ثم بدأت من جديد بعدها، مما ادى الى ان نسبة كبيرة من هؤلاء عادوا إلى مقر الحياة انتظاراً لمهمة جديدة ربما تتحسب لها السلطة فى هذه المحافظات.

ثانيا: تغيير معالم المدينة، وفى هذا الهدف وصل الحال فى عدن الى حد الاستيلاء على الجبال ومساحات واسعة من الشواطىء بالاضافة الى ان هذه الحالة تميزت بالبناء العشوائى وبالاستيلاء بقوة السلاح على مساحات مملوكة لمواطنين، وادى السباق المحموم على اقتطاع الاراضى والبناء العشوائى وبسط اليد على ما امتدت اليه الى تغيير فى طبيعة تكوين السكان من جهة، والى تغيير النظام الهندسى للمدنية التى قامت عليه، وتطورت فى اطاره وفى طابعها الذى عرفت به، كذلك الى مخاطر جسيمة، وفى ظل هذا الضغط الموجه والمرتب للتغيير السكانى فى عدن أو غيرها من المحافظات الجنوبية، فإن الحديث عن اى حكم محلى واسع الصلاحيات أو غيره يعد فى الاساس مجرد مكيدة تدبر بليل لا أكثر، وهو ما فطن إليه المعتدلون فى احزاب المعارضة من حيث تطبيق مبدأ مركزية التخطيط العام ولا مركزية التنفيذ والتكامل بين السلطات واجهزتها، ولقد اصبحت كل المؤسسات والمصالح التابعة للدولة يديرها اناس من غير اهالى المحافظات مما اشاع لديهم شعوراً بالدونية وعدم المساواة، وحتى من يشغل منصباً كبيراً فهو لا

يملك امكانية ممارسته ويظل اسما شكلياً هو ووظيفته التى يمارسها فعلياً شخص آخر يكون اقل درجة منه فى العادة، وفى ظل سياسة الاستقطاع والتقاسم هذه فإنه حتى الفراغات ـ الحدائق ـ فى عدن لم تسلم من البطش والسطو وشمل ذلك حدائق الاطفال وميادين الشباب وحتى المدارس تم اقتطاع جزء منها او بالاستيلاء على الفراغات بجانبها، حتى تحولت المدينة الى كتلة صماء بلا لون ولا هوية ولا هواء، واصبحت كتلة من الممرات الحلزونية والاتربة والمخلفات وتحولت الساحات التى كانت تزين المدينة حتى الارصفة إلى اسواق للباعة المتجولين القادمين من الشمال، والذين ينامون على الارصفة ليلاً.

اما الوضع الحالى للمدينة فلا علاقة لاهلها به، اذ يقبعون فى منازلهم القديمة المهترئة، فى حين أصبح هذا التغيير واحداً من الشواهد على سياسة السطو كما انه معلم بارز للتمييز الذى يعانى من صنوفه الاهالى فى اكثر من صعيد، فيما يستمر حرمانهم بصورة خاصة من قطعة أرض تكفل لابنائهم وجودهم.

وتواجه الدعوات المستحية التى يهمس بها الأهالى رعباً أو المعارضة بأحقية توزيع قطع الاراضى أو الوظائف فى عدن لأهاليها بتهم الانفصالية والعمالة والارتزاق، كما يصل الحال بالتشكيك فى يمنية المواطن على كل الأحوال.

الا تكشف الصورة بظلالها تلك عن أن السلطة التى تتحدث عن حقوق الانسان وترفع راية الحريات، تقف على رأس مجتمع يختل فيه التوازن اختلالاً تاماً، وتدار فيه الشؤون اليومية بقانون القوة والغاء الآخر، فيدخل اليمن اليوم مع بدايات الألفية الثالثة قائمة الدول التى لا تجد لقمة العيش ولا الدواء ولا التعليم بل انها لا تجد الامان على نفسها من سياسة التمييز والإذلال والافقار للسواد الاعظم من الناس ومن الجرائم التى ترتكب ضد الانسانية فخلقت مجتمعاً لا يتحقق فيه اى اندماج وطنى حقيقى، بل كرست واقع ازمات لا تنتهى؟.. وعلى هذا النحو يكشر الفساد عن انيابه، والفساد ظاهرة ملازمة للمجتمعات، والنظم المختلفة، وهو بمفهومه الاجتماعى يعنى استغلال الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة، والوظيفة العامة قد تكون حكومية أو أهلية، ويقصد باستغلال الوظيفة أن المنتفع لا يمتلك حقاً فى الانتفاع بمال غيره أو بالسلطات المخولة.

له من الآخرين، والفساد كالفيروس ينكمش تحت تأثير الضوء المسلط عليه وحرارة الشفافية التى توفر وضوحاً يصعب على الفساد النفاذ اليه، ويتحدد الى درجة الفجور فى ظل غياب تلك الشفافية وايضاً سياج التعتيم الذى تفرضه النظم على كافة مصادر الدخل والانفاق الحكومية، بالتلازم مع غياب التشريعات والقوانين المنظمة لمصادر دخل انفاق مؤسسات المجتمع المدنى الاخرى، ويترافق الفساد دائماً مع شقيقته الصغرى المدللة الرشوة، وهى المقابل المادى او المعنوى للخدمة او المنفعة المقدمة عن طريق التحايل على النظم والقوانين ومعايير الاستحقاق او الاهلية، وبذلك لا ينحصر الفساد الى النطاق الرسمى او الحكومى، بل يمتد ليشمل المنظمات والقطاعات الاهلية ايضاً.

ولكن يبقى السؤال: من هم المسفدون؟ وهل هم حقيقة مادية ماثلة بيننا؟ ام اشباح تتراقص؟ وما علاقة ذلك باليمن موضوع حديثنا؟.. الملاحظ ان اليمن كدولة لم تقدم حتى هذه اللحظة وزيراً او غفيراً للمساءلة القانونية بتهمة الفساد، فهل يعنى ذلك ان اليمن تخلو من الفساد والرشوة كأحد اهم الازمات التى تعانيها بعد الوحدة؟.. الحقيقة ان استعراض برامج الحكومات المتعاقبة منذ بدء برنامج الاصلاح فى ١٥ مارس ١٩٩٥، حكومة عبدالعزيز عبدالغنى، حكومة الدكتور فرج بن غانم ـ المستقيلة ـ وحكومة الدكتور عبدالكريم الاريانى الاخيرة، لاتفرز اختلافاً أو تمييزاً فى تناول موضوع الفساد مع كثرة الشواهد الدالة على وجوده بل تفاقمه وتعملقه فى بعض الاحيان، غير ان جميع تلك البرامج الحكومية اضحت تكراراً مملاً بدون نتائج تذكر على صعيد الواقع العملى، اى انهما بمثابة «جعجعة بدون طحين».

فقد كانت حكومة الدكتور فرج بن غانم فاشلة فى اقتحام حصون الفساد السلطوى، الامر الذى ارغمه على تقديم استقالته لرئيس الجمهورية فى ٢٨ مارس ١٩٩٨ بحيث تشكلت حكومة جديدة برئاسة الدكتور عبدالكريم الاريانى، وكان من المثير انها ضمت جميع اعضاء الوزارة السابقة، بلا استثناء، الامر الذى برر التكهنات والشكوك التى رافقت رحيل الدكتور فرج بن غانم، كونه قد سعى جاهداً لمحاصرة بعض اوجه الانفاق الحكومى المبذرة، واجراء تعديل وزارى يشمل حقائب اساسية طالتها أوجه الفساد مثل: المالية، النفط، النقل، الثروة السمكية، كما تنبه الى ان اعلان الجرعة الرابعة من برنامج

الاصلاح الاقتصادى يستدعى اجراءات فعالة، تقنع المواطن العادى بجدوى التضحيات التى يقدمها نتيجة ارتفاع الاسعار وتآكل دخله الشهرى، وعوضاً عن تبنى توجه جاد لاجتثاث الفساد، حسبما نرى من ظلال الصورة، اعتمدت السلطة على قوة الجيش والامن لفرض جرعاتها الاصلاحية منتهية الصلاحية، الامر الذى قاد الى الانتفاضة الشعبية - كأكبر دليل - التى ترافقت مع اعلان القرارات الاقتصادية فى اطار الجرعة الرابعة علماً بأن اليمن قد شهد انتفاضتين شعبيتين ضد رفع الاسعار، كانت الأولى فى نوفمبر ٩٧ والثانية فى يونية ١٩٩٨، ولعل هذا ما دفع العديد من المهتمين بظاهرة الفساد المستشرى فى اليمن الى التساؤل عن الارقام الحقيقية لعائدات النفط اليمنى وحجم المديونية الحقيقية الخارجية وميزانية مكتب الرئاسة والمبالغ التى جنتها الحكومة من تخصيص منشآت القطاع العام - الجنوبى فى الاساس - وكذلك سلامة إجراءات التخصيص المتبعة إلى غير ذلك مما يؤكد ان هناك مراكز قوة فى اليمن يغذيها الفساد وتتناقض مصالحها كلياً مع سيادة القانون وانتشار مؤسسات المجتمع المدنى وزيادة فعاليتها.

والمثير فى الامر ان وسائل الإعلام العربية والاجنبية كانت قد كشفت عن حالة غضب اعترت رئيس الوزراء اليمنى، وقالت انه فى هذا الصدد قام بزيارة رئيس الدولة واطلعه على ما اسماه «اضراب الوزراء» فوعد رئيس الدولة بالتدخل لتمكين رئيس الوزراء من تطبيق برنامجه فى مواجهة الفساد، وتعود وسائل الاعلام تلك لتؤكد ان الوزراء الذين قاطعوا متابعة الزيارة مسنودون من رئيس الدولة ومعهم الذين كانوا قد عطلوا خطة فرج بين غانم من قبل، بل هم على استعداد لخوض حرب ابادة بحيث لا يعترض احد طريقهم، وابرز هؤلاء على الاطلاق وزير النفط والاسكان ، حيث بلغ الفساد فى هاتين الوزارتين حداً لم يحدث من قبل ولم يعد فى امكان احد السيطرة على الوضع، فعائدات النفط التى ارتفعت فجأة بسبب الارتفاع المفاجىء فى سعر البرميل من ٨ الى ٢٠ دولار لم تنعكس ايجابياً على اى نحو فى ميزانية الدولة، كما لم تشهد الموازنة اى تحسن بالرغم من تأكيدات الدولة المستوردة للنفط بأنها لم تتأخر فى سداد مستحقات النفط اليمنى، وما يقال عن النفط ينطبق بالشكل نفسه على الاسكان والثروة السمكية.

ولقد قرأت بحثاً اعده استاذان مساعدان بجامعة عدن يقول: إن من اهم نتائج ازدياد وتفاقم ظاهرة الفساد والرشوة هى ظاهرة التهريب والتى بلغ حجم المبالغ المستخدمة فى تجارتها اكثر من ٧٥ مليار ريال مما حرم الدولة من ايرادات تقدر بعشرات المليارات، وليت تقف آثار هذه الظاهرة عند حد حرمان الدولة لايراداتها، لكنه ينعكس ايضاً على الصناعة الوطنية بالسلب، فأصبحت تلك الصناعة مهددة بالافلاس نتيجة عدم قدرتها على المنافسة مع اسعار المواد المهربة، فضلاً عما يشهده اليمن من تدهور حقيقى فى مستوى المعيشة بسبب ارتفاع معدل البطالة ومعدل النمو السكانى وتدهور القوة الشرائية للمواطنين.

وهذا ما اورده ايضاً تقرير هيئة التنمية البشرية بالامم المتحدة عام ١٩٩٨ والذى يقول ان متوسط دخل الفرد فى اليمن تراجع من ٦٨٨ دولار عام ١٩٩٠ الى اقل من ٢٨٥ دولاراً وهو الدخل الاقل فى العالم بالنسبة لمجموع الدول الفقيرة، حيث يصل متوسط دخل الفرد فى البلدان النامية الى ١٠٢٠ دولاراً، وفى الوقت الذى وصل فيه الافقار الى هذه الدرجة نجد ان لكل وزير ثلاث سيارات على الاقل وترى الصرف البذخى على المظاهر والاحتفالات كما ان وزارات التنمية البشرية تراعى التقتير فى ميزانياتها بينما هناك اسراف كبير على نواحى اخرى يأتى فى مقدمتها شيوخ القبائل والجهات الأمنية.

الوضع بهذه الصورة متشابك الى حد التعقيد، وما من امر أو ازمة فى جانب الا وتؤثر تأثيراً مباشراً على مختلف الجوانب الاخرى، ولم يسلم نواب المجلس من الفساد كذلك، هؤلاء الذين يفترض فيهم انهم سلطة رقابية مثلما هم سلطة تشريعية، هم الذين يخربون النظام القانونى والادارى فى اليمن بسبب مطالبهم - كما نرى فى الواقع - التى لا تنتهى، والتى تعكس مصالح طبقة اجتماعية محددة، فمن المعروف أن سلاح المال، والعامل الطبقى كانا قد لعبا دوراً مهما فى اختيار النواب الذين وصلوا الى مجلس النواب للتعبير عن مصالح ٥٪ بينما باقى الشعب يعانى دون أن يعبر عنه احد.

ولعلنا بعد ان نلفت النظر هنا الى تداخل العوامل المتسببة فى عدم قدرة السلطة اليمنية على اجراء اصلاحات نطرح تساؤلاً من قبيل: من يحاسب من؟.. ان الفساد الذى انتشر فى جميع القطاعات، تتعامل معه السلطة بمظهرية، بما يكشف عن عدم الجدية

لأسباب تتعلق بعدم القدرة على المحاسبة لأن الكل على ما يبدو متورط بصورة او بأخرى فى الفساد المالى والادارى، فالرئيس يعترف انه كان يضطر الى توقيع قرارات استثنائية خاصة لنواب الشعب، وهذا فى حد ذاته يعد وجهاً من اوجه الفساد، وهذا ليس كلامنا، اذ يقول الرئيس ان هذه الاستثناءات تمثل خرقاً للقوانين والتشريعات والقرارات الإدارية فإن جاء الفساد من اعلى سلطتين فى اليمن فماذا ينتظر الشعب؟

وضمن الاطار نفسه فى مطلع عام ١٩٩٦ حدث أن شنت اجهزة الامن حملة واسعة للقبض على التجار المحتكرين للسلع وخلال اسبوع واحد تم القبض على ٤٢٥ تاجراً ثم اتضح فى التحقيقات انهم يعملون لحساب تجار كبار آخرين اقارب لابرز رجالات الدولة، واضطر وكلاء النيابة للافراج عنهم، اذ انها غير قادرة على القبض على الرؤوس الكبيرة، ولعلنا نتذكر وقتها ان صحف صنعاء الرسمية خرجت وعلى صدر صفحاتها الاولى عناوين عريضة تشير الى حملة الرئيس على الفساد، ثم مضت الايام واختفت العناوين واختفت الحملة وبقى الفساد، كما حدث فى العام ١٩٩٩ حيث طلب الجهاز المركزى للمراقبة على الحسابات من مجلس النواب التحقيق مع المسؤولين فى خمس وزارات خدمية هى النقل والمواصلات والصحة والاسكان والكهرباء والمياه لوجود فساد مالى وادارى بلغ مليارات الريالات، وعقدت الجلسة برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، فاذا نصف النواب غائبون، واذا الوزراء يمتنعون عن حضور الجلسة، وقال الشيخ عبدالله وقتها موجهاً حديثه الى النواب: اذا لم تشاركوا فى الرقابة على المؤسسات فما هو دوركم؟.

والواقع ان النواب الذين يمثلون الحزب الحاكم تم اختيارهم بعناية ليس لاداء المهمة المقدسة فى تشريع القوانين، والرقابة على السلطة التنفيذية، انما لتمرير القوانين التى تضعها السلطة التنفيذية مهما كانت مجحفة بحقوق المواطن اليمنى، والدليل على ذلك ان برلمان ١٩٩٧ هو الذى وافق على القرارات الاقتصادية، الصادرة فى اول يوليو ١٩٩٨ والتى نصت على رفع اسعار السلع الاساسية «الكهرباء - البنزين - القمح - المسلى والزيوت» وهى التى فجرت تظاهرات غاضبة فى عموم ارجاء اليمن.

فى رأيى، ان التعبير الحقيقى او حتى الاصلاح السياسى والقانونى والادارى والاجتماعى لا يمكن ان يتم فى ظل مجلس نواب مصنوع فى معمل الحزب الحاكم هذا مستحيل بالطبع،

ومالم تتم انتخابات تشريعية جديدة تتوفر فيها النزاهة والحيدة، لا يمكن أن يتم اى تعديل للمسار، وطالما - ايضا - هناك ذلك المتحالف بين المؤتمروالاصلاح فإن الخلل السياسى سوف يظل قائما فى اليمن، الا اذا سمح - فى المقابل - لاحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة ان تتحرك بحرية لتكوين كتلة سياسية موازية، ومنافسة لكتلة السلطة.

وتذكرنا القرارات الاقتصادية الصادرة فى أول يوليو ١٩٩٨، وماتلتها من قرارات، كيف تكشف الصورة العامة للمشهد الاجتماعى المرتبط باحتياجات المواطن اليمنى من السلع الضرورية عن ارتفاع الاسعار بشكل لم يعد ممكناً معه شراؤها، الامر الذى اثار غضب المواطنين واستيائهم بعد ان باتوا عاجزين عن شراء تلك السلع التى تشهد من جانب آخر احتكار التجار لها، وتحت ذريعة الاصلاح الاقتصادى فوجىء المواطنون باختفاء الدقيق بعد ان وصل سعر الكيس إلى ١٩٠٠ ريال يمنى، وهو ما يفوق ربع الدخل الشهرى للمواطن، وعلى مستوى آخر اصبح سائداً فى الشارع اليمنى كثير من القلق والإحباط جراء تسريب معلومات عن جرعات اضافية جديدة من الغلاء وما يترتب عليه من جوع بهدف ضمان مصادر دخل اضافية لتعويض العجز فى الموازنة بالعملة المحلية، وتشمل هذه الجرعات رفع اسعار السلع والخدمات الضرورية للمواطن وذلك من خلال اقناع مجلس النواب للمصادقة على رفع ضريبة الدخل على الموظفين بنسبة ٤٥٪ بدلاً من النسبة السابقة.

لاشك ان وضعاً كهذا على سبيل المثال، يؤدى بالناس نحو مزيد من الانكفاء حول الذات والمصالح الشخصية فى محاولة مشروعة لكسب العيش والصمود فى معركة البقاء الصعبة، فيصبح الخلاص الفردى ممكناً دون تحمل مسؤولية أو لعب دور، اذ ينغمس الجميع فى نمط استهلاكى للحياة، يصعب اعتباره فى حد ذاته سبباً فى الانسحاب من الساحة العامة، ان هذا الحال لا شك ادى الى تعريض المواطن اليمنى الى مواجهة المزيد من الاجراءات التعسفية من قبل ادارة الشركات التى يعمل بها فوصل الامر على سبيل المثال إلى أن هناك شركة عاملة فى مجال الصناعات البلاستيكية، فرضت على العمال بها استلام اجورهم الشهرية على هيئة منتجات بلاستيكية تباع بخسارة تتجاوز نسبة ٤٠٪ مما يعنى ان هؤلاء العاملين وهم اكثر من ٣٥٠ عاملاً، لن يتقاضوا سوى نصف

اجـورهم، ناهـيك عن الاذلال المعنوى الذى يمكن ان يـواجـهـه العـاملون فى بيع وتصـريف هذه البضائع.

وفضـلا عن هذا فقـد ادى ارتفاع الاسعـار الى ركود الاسواق وخلو مـحلات البقالة من البضائع وانتقال هذه البضائع لتباع على العربات المتجولة بـأعلى الاسعار، ثم سرعـان ما توالت مشاهد سـريعة بعـد ذلك تحمل متغيرات كثيـرة اصابت كل المجـالات، وعلى سبـيل المثال فقد قـررت مؤسـسة المياه والصرف الصحى رفع تسعيرة المياه بنسبة تتجاوز ٥٠٪ عمـا هى عليه، على نحو دعا المـواطنين الى وصف هذه الاجراءات بأنها احجـاف حقيقى بحقهم وعبث باستقـرارهم المعيشى الذى انعدم حـالياً من الاساس والغـريب الذى ارتبط بذلك ايضاً، أن الاوبئة القاتلة قد وجدت فرصتها فى الانتشـار ولا يعرف المراقبـون كيف ومـاهى الصلة التى ترتبط بشكل فنى بمســألة ارتفـاع الاســعـار، وربما ذلك بكثـرة فى المناطق الجنوبية تحديداً، على مرآى ومسمع من الجميع، وقد بلغت حالات الوباء المسجلة من جـراء انتشـار الملاريا مثـلاً فى بداية يناير من هذا العـام اكثر من ٣٣ حـالة فضـلاً عن ان المستشفـيات لم تعـد قـادرة على استيعـاب الحـالات التى تصل، سـواء بالاصـابة بهـذا الوباء او بغيـره من الامـراض الكثيـرة التى زادت حـدتهـا، مما ادى بالمرضـى إلى افتـراش الممرات او الوقوف طوابير امـام العيادات الخاصة التى لا يقدرون على تكاليفها، فى حين تغلق العيادات ابوابها فى وجه من لا يملك ثمن العلاج.

ولعل المناسبة هنا تفـتح ذراعيها للحديث عن تردى الخـدمات الصحية وتراجع مـستوى الامكانات الطبـية المتاحـة لعلاج المواطن اليمنى من اجهـزة طبيـة وادوية وعـلاجـات وأسـرة ومستـشفيات وعيادات خـارجية، واطبـاء وممرضـين، فتشـير التـقارير الواردة عن مـشروع دعم الخطة الخمـسية ٢٠٠٠ الى ان نسـبة التـردى والتضخم خـلال خمس سنوات ماضـية بلغت ٥٦٥٪ الامر الذى انعكس سلباً على المستوى المعيشى للسكان، ثم تركـز تلك التقارير على تـردى الرعـاية الـصـحـيـة خـاصــة، فـتـؤكـد ان حـالات الاصـابة بمرض المـلاريا فى العاصمة التجارية عـدن قد بلغت ٢٣٧ حالة ولاتزال ١١٣٢ حالة تنتظر دورها فى الكشف الطبى الذى ينعدم او يكاد فى المدينة من جراء تردى الخدمـات الصحية، الى جانب تردى الحالـة الصحية بسبب انتشـار المستنقـعات ومـخلفات الصـرف الصحى، والقـمامـة وتكاثر

الباعوض فى مختلف احياء المدينة بسبب الانفجارات المستمرة للمجارى، وفى المقابل لا تعطى الحكومة اليمنية ادنى مستويات اهتمامها لتطهير البيئة او معالجة الحالات المصابة.

لا شك ان ابتعاد الدولة عن تبنى ودعم الخدمات الاجتماعية بسبب قرارات البنك الدولى قد ادى الى زيادة الفقر واتساعه بين صفوف الناس، خاصة وهم عاجزون عن تلبية احتياجاتهم الضرورية والاساسية والتى تشمل الغذاء والدواء والتعليم، والحكومة فى المقابل تصر على استكمال تنفيذ برنامجها للاصلاح الاقتصادى الذى لم يحقق اى تقدم ملحوظ، سوى ما شهدته السوق الوطنية من موجة حارقة من الغلاء الذى اضر بمجمل شرائح محدودى الدخل والتى تقدر بنحو ٩٥٪ من السكان، لا سيما مع سيطرة فئة من التجار ذوى العلاقات الوطيدة مع اجهزة الحكم على هذه السوق، وعلى الاستيراد من الخارج، اذ يقومون برفع الاسعار لتحقيق اكبر الارباح دون تدخل من الاجهزة الرقابية التابعة للدولة، لأنه ربما تكون هذه الاجهزة متورطة أصلاً فى الفساد كما ذكرنا، وبالتالى فإن المواطن اليمنى هو وحده الذى مازال يدفع الثمن الباهظ لتلك السياسات الراهنة التى ربما تدفع به الى القيام بانتفاضات احتجاجية اخرى تطالب بتغيير كل الاجهزة التى تعمل باسلوب يتعارض مع مصالحها، ورغبتها فى تحقيق وتوفير الاستقرار المعيشى الحقيقى.

ونأتى الى السلطة القضائية، كأحد ضوابط الحياة الاجتماعية، وندهش حينما نجد المسؤولين الكبار يؤكدون ان الفساد موجود داخل المحاكم وداخل اقسام الشرطة، ومكاتب وكلاء النيابة، وهذا يعنى ان العدل غائب فى اليمن، وبعد عشرين عاماً قضاها فى حكم اليمن، يعترف الرئيس بضرورة اصلاح احوال القضاء على الرغم من اعتباره رئيساً للهيئة العليا للقضاء، وكان عليه ان يلتفت فى وقت مبكر الى هذا الفساد وان يبادر باتخاذ اجراءات عاجلة لعلاجه، لكن الواقع مع هذا يؤشر الى عدم توفر النية الحقيقية لاصلاح احوال القضاء، لان التحالف الاجتماعى - السياسى، الحاكم، مستفيد لاشك من فساد القضاء، اذ ان اولاد شيوخ القبائل واقاربهم يجدون فى القضاء الحالى حماية لهم اذا ارتكبوا جرائم ضد الشعب، واقارب رجالات الدولة والحزب والجيش يجدون فى

قاض فاسد خيراً وحماية لهم ان خالفوا القوانين او ارتكبوا افظع الجرائم، ولهذا كان من البديهى أن تنتشر ظواهر اكثر خطراً و اشد وجعاً على المجتمع اليمنى، مثل العنف والسرقة والنهب والسلب والاختطاف وغيرها مما يرتبط فى مجمله بالارهاب ضد المجتمع، ولعل هذا الامر يرتبط بما هو اشد ازعاجاً اذ أن اكثر القضاة الشرفاء لا يجدون ادنى حماية من الدولة، وقد اشتكى النائب العام اكثر من مرة من أن وكلاء النيابة يتعرضون إلى الضرب والاهانة اذا اصدروا قرارات ضد أهالى وأقارب المسؤولين الكبار، كما اشتكى القضاة من اقتحام المسلحين لمقرات المحاكم، وتلك جميعها اساليب وممارسات للعنف والارهاب لم يكن يعرفها أو تعود عليها المواطن اليمنى الجنوبى، انما انتقلت اليه من الشمال بعد الوحدة، كما أن حركة التنقلات والترقيات التى تصدر فى شأن القضاة من القصر الجمهورى فى صنعاء، صارت هى ايضاً وسيلة لفرض الارهاب على القضاة، فمن لا يلتزم بما يريده المسيطرون يجد نفسه فى ابعد محافظة ومحروماً من كافة الامتيازات.

وتزداد الامراض الاجتماعية سوءاً فى المجتمع اليمنى مع تردى حال الصحافة التى تمثل عين الشعب على المسؤولين والميكروسكوب لاكتشاف الفساد، وربما يبدو فى ظلال الصورة أن السلطة اليمنية قد وضعت عصابة سوداء على عين الصحافة وقالت لها سيرى فى طريق الديمقراطية، فأى طريق هذا وكيف تسير تلك؟!

والسجل حافل امامنا بانتهاك الحريات والحقوق الصحفية، كما انها مليئة أيضاً . هذه السجلات . بوقائع حصار ومطاردة قادة وكوادر وكتاب الصحف المختلفة.

وبعيداً عن الانفعالية والعاطفية، ان اليمن اليوم فى حاجة ماسة الى اشياء هامة يفتقدها افتقاداً عظيماً، فى حاجة الى العدل والمساواة والتوازن والامن والاستقرار، اذ لاغرابة أن تشهد اليمن فى ظل غياب كل هذا مزيداً من الاهتزازات الاجتماعية ابتداء من الجريمة والعنف الى التفكك الاسرى والانحلال القيمى الناجم عن الفقر والحاجة، ففى عدن وحدها وفقاً لآخر التقديرات، ارتفعت معدلات الجريمة من ١٣٨٧ عام ٩٤ مروراً بـ٢٥٠٦ عام ٩٥ وانتهاء ٥٨٥٦ عام ١٩٩٩ بنسبة اجمالية تفوق ٢٩,٧٪ هى الاكبر بين سائر المحافظات اليمنية وفى تحليل العلاقة بين الجريمة والعدل والمساواة والتوازن

والأمن الاجتماعى والاستقرار والحرية تشير الارقام الى انه كلما تدنى نصيب الفرد من هذا كله ازدادت الجريمة ارتفاعاً.

ان هذه الارقام ليست مزاجية لهوى سياسى بحثاً عن استخلاص تعسفى ونتائج مضمدة، كما انها ليست عشوائية قطعت عن السياق وسلخت نتائجها عن المقدمات، لتحقيق اهداف خبيثة، كما انها لا تدخل فى باب المكايدة والتربص واقتناص الفرص للنيل والايقاع بالاخرين، إنما المفجع ان هذه الارقام حكومية لجهاز احصائى حكومى يمنى، وجدت فى بطن كتاب محدود التداول يصدر سنوياً لغير العوام، ولذا فهى تمثل بالنسبة لنا شحنة ديناميت مازالت تتفجر ومازلنا نفزع لان اليمن هى ضمن خارطة مجتمعنا العربى والاسلامى الذى ننشد سلامته وامنه وتقدمه وازدهاره.

ليس هناك برهان أمامنا - بموضوعية - على أن السلطة القائمة قررت التوبة والكف عن ممارسة الايقاع بين الافراد والاحزاب والقبائل، أو أنها بدأت تأخذ باستراتيجية امنية جديدة تقوم على أن حماية الأمن العام هى المهمة الكبرى للدولة، وان حق توفير الامان واجب عليها ولا عذر لها عن تأديته، وبنفس القدر من المسؤولية والتساوى مع خصومها، كما مع مسؤوليها والمقربين اليهم، سواء برابطة النسب أو بدافع المصلحة، ولسنا هنا بصدد الجدال حول كفاءة وزير الداخلية - كمسئول أول عن ضبط الامن العام - لكننى لا اجد فيه ما يبرر استمراره فى هذا المنصب، بعد أن اتضح جليا انه كان يتهم الحزب الاشتراكى اليمنى بحوادث العنف والاختلالات الامنية فى حوادث كان يقوم بها متطرفون يتبعون جهات معنية فى السلطة، او بعض الواصلين فى الاجهزة الامنية فى إطار صراع المصالح بينهم، ولم يقدم وزير الداخلية اعتذاره لمن اتهمهم خطأ مرة واحدة، واللجوء فى المقابل الى وصف حوادث العنف بأنها جنائية، على الرغم من اعلان بعض الجهات - وان كذبا - مسؤوليتها عن هذه الحوادث.

ما يهمنا فى هذا الصدد هو كيف يمكن الاعتقاد بوجود استراتيجية امنية لصيانة الامن العام فى ظل أفراد مسؤولين عن الامن تتحكم فيهم احقادهم الشخصية ضد الآخرين، وفى ظل قيادات امنية تعطى ولاءها لمصالحها الذاتية ولانتماءاتها القبلية الضيقة؟.. لعل البعض يتصور أن الركون إلى وضع كهذا هو اشبه بإحالة القضايا

الخاصة بالعفو العام إلى شخص لم ينزع من اعماقه الغل، فيحول اصحاب تلك القضايا إلى ضحايا، وهو ما يعنى أن الانقلاب الامنى ربما يكون سياسة رسمية، وليس وضعاً طارئاً، لاسباب طارئة.

وعلى كل، تتفق الحكومة مع أحزاب المعارضة، فى أن العنف الاجتماعى - الذى له أبعاد اقتصادية ونفسية - يمثل أخطر الظواهر المستحدثة التى تهدد مستقبل اليمن، وان القروح التى انتشرت فى جسد المجتمع اليمنى وهى: الانتحار ولاسيما فى المحافظات الجنوبية حتى غدا ظاهرة فى بلد مسلم تحرم فيه العقيدة قتل النفس، وانتشار الجريمة وقطع الطرق واختطاف للاجانب ورجال الاعمال والفتيات، كل هذه الثمار المرة للعنف الاقتصادى الذى جعل سياسة الحكومة عنفاً شاملاً، لم تسلم من شروره حتى الفئة الحاكمة وقاعدتها الاجتماعية التى تستأثر بالدخل الوطنى بواسطة نمط استهلاكى باذخ يفقأ العين ويجعل جنتهم واحة سعيدة فى صحراء من الشقاء البائس، حتى أنه أصبح العنف المادى - القتل والاغتصاب والمخدرات - من وسائل اللهو عند ابناء بعض فئات المجتمع اليمنى.

ان القضاء على العنف السياسى أو الاجتماعى يستلزم بناء الدولة على قاعدة النظام والقانون وإلى قضاء مستقل، وينبغى العودة الى الفكر المستنير الذى يرى ضرورة تحديث آليات المجتمع المدنى ليواجه العنف فى المقام الأول والذى ينبت فى الظلام، كما انه من الواجب الالتفات الى ان المناطق التى يعيش فيها رجال القبائل الذين يمارسون العنف، هى بالاساس مناطق محرومة من ابسط الخدمات الضرورية لحياة كريمة، فيضطرون إلى الضغط على الحكومة لإقامة خدمات لمناطقهم مثل المدارس والمستشفيات ومشاريع زراعية اكبر، إلى غير ذلك من الخدمات التى تعيد إلى هذه المناطق ملامح الحياة بعد أن تحولت إلى اشبه بمناطق بدو رحل بعدما تركزت الثروة فى يد قلة من سكانها.

ولا يخفى أن من أهم ما يجب أن يوضع فى الاعتبار أن تطور وتنوع عمليات العنف الاجتماعى فى اليمن، بغض النظر عن ارتباطه بالمواطن الشمالى فى الاساس وانتقاله بالوحدة الى المواطن الجنوبى - كونه عنفا محلياً وليس مستورداً من الخارج، حسبما تردد الحكومة فى اجهزة الاعلام، فالتفاعلات الداخلية بين العوامل الاقتصادية المتدهورة

والتراكم النفسى والارث الفكرى تمازجت فى مرحلة تاريخية، وانتجت كل هذا الكم من العنف، ولذا لم يعد من قبيل الدهشة أو اللافت للنظر ظهور انماط جديدة من الجرائم مثل الفتن الدينية وخطف الفتيات واقتحام مكاتب رجال الاعمال.

واذا كانت الجريمة الاجتماعية المنظمة أو العشوائية عرفت - عبر التاريخ - اشكالاً محددة من نوع السرقة والثأر والقتل العمد، فإن الجرائم الجديدة فى اليمن ولدت من رحم المجتمع وفى اطار تفاعلاته ولذا فإن أى حل مطروح لن يكتسب القوة أو المصداقية مالم يلامس الأسباب الحقيقة لظواهر العنف المتعددة، ولقد اصدرت الدولة فى اغسطس ١٩٩٨ سلسلة من القوانين الجديدة بهدف تحجيم ظواهر العنف الاجتماعى والسياسى بعدما تحولت عمليات اختطاف الاجانب من مجرد ورقة تستعملها القبائل للضغط على الدولة بهدف تحقيق مطالبها الى ورقة سياسية دموية تستعملها فصائل دينية متطرفة لايلام الحكومة، واستنزافها اقتصادياً، فضلا عن احراجها امام المجتمع الدولى، ورغم تغليظ القوانين الى حد الاعدام الا ان النتائج جاءت عكس ما تشتهى السفن، اذ تزايدت معدلات وأشكال الجرائم الاجتماعية والسياسية، بحيث باتت الحكومة فى وضع صعب، لم تنجح فى القضاء عليه تلك الاساليب التى لجأت اليها بغرض فرض سيطرة كاملة على الاراضى، بل وصل الامر الى تعرض وزير الداخلية نفسه الى محاولة اغتيال بجوار احد الاسواق الشعبية فى العاصمة.

وكذلك طرحت الدولة صيغة مجلس امنى فى كل محافظة، ثم طرحت قانون منع حمل الاسلحة داخل العاصمة والمدن الكبرى الا بإذن خاص صادر من وزارة الداخلية، لكن شيوخ القبائل والكبار نشطوا فى الحصول على اذونات لمرافقيهم وذويهم بحمل الاسلحة، وهكذا تبخر القانون بمجرد صدوره، وازاء تعقيدات الوضع الامنى افرطت الدولة فى الاعتماد على وحدات الجيش، ولجأت الى سياسة الوعود المتكررة دون ان يكون لديها قدرة على الوفاء، الامر الذى فجر مشكلات عنف بالجملة لاسيما فى محافظتى مأرب والجوف حيث تكررت عمليات تفجير خط انابيب النفط الواصل الى صنعاء.

وبالنظر الى حجم الخسائر المترتبة على هذه التفجيرات نستطيع القول بأنها تفوق ما كانت تطالب أو تحلم به القبائل، والواقع ان سياسة التمييز بين قبائل القمة وقبائل القاع

أو المدن القريبة والمدن النائية أدت الى افتقاد المواطنين أية مشاعر للانتماء، اذ ان هناك قبائل يمنية تبدو منسية كما أن هناك قرى ومدناً يمنية تعتبر من سواقط القيد فى موازنة الدولة واقربها قبائل تهامة مثلاً، من هنا يبدو الأمل الوحيد فى خطة تنمية شاملة، لا سيما فى اتجاه القبائل المنسية ولكن ذلك لابد أن يسبقه دون شك تحقيق الاستقرار السياسى فى البلاد باعادة آلاف النازحين وتصفية آثار حرب صيف ١٩٩٤، وفتح الحوار مع كل الفصائل وقوى المجتمع السياسى والثقافى دون تهميش أو استبعاد حتى تتحقق المصالحة الوطنية الحقيقية.



الأزمة الاقتصادية

بلغت المشكلة الاقتصادية وتداعياتها حداً يلقى بظلاله على المحافظات الجنوبية والشمالية. وبشكل يجعل الحكومة اليمنية فى مأزق حقيقى وشامل، لم تنفع معه وصفات البنك الدولى وصندوق النقد، كما لم تنفعه القروض والمساعدات، فى وقت يتزايد معه عجز الموازنة، وتدهور سعر العملة المحلية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وما يترتب على ذلك من تداعيات المشكلة الامنية كالجريمة وغيرها.. لكن قبل الدخول الى المدن المظلمة للمشكلة الاقتصادية يلفت النظر أن التحليلات السائدة لتلك المشكلة اكتفت بإلقاء علل المجتمع ومشكلاته على السلطة السياسية والنخبة الاقتصادية، لكن فى نظرى لم يعد ذلك كافيا، فقد اصبح من المحتم ان نشير ايضاً الى مسؤولية الجماهير أو الشعب نفسه، فالاستبداد والطغيان السياسى لا يعيشان طويلاً الا بفضل اللامبالاة والاستلاب والاستعداد المستديم للخضوع.

ولا يمكن فهم مشكلات اليمن الاقتصادية، وما تتعرض له كافة العناصر البيئية الحيوية من تردى عنيف أو تراجع أو تخريب دون الاشارة الى عجز أحزاب المعارضة، وميل الجميع للتحلل من المسؤولية أو القائها على آخرين، بين طائفة اخرى من العوامل، وان كان بالطبع اساس المشكلة الاقتصادية يكمن فى السياسات الاقتصادية المتبقية والتى تسير عكس الضوابط التى يفرضها الزمن الآنى أو المرحلة الحساسة التى بدأ الاستعداد للتعامل معها بعد دخول العالم الالفية الثالثة.

وعلى وجه العموم، فثمة من يقول إذن - بأننا - كشعب نتحمل مسؤولية فقرنا وهواننا الداخلى وربما الخارجى من منظور الامم، ففشل الشعب اليمنى - لا اقول الحكومة - فى

إحداث قطيعة حقيقية مع التخلف أو تحقيق الانطلاق الاقتصادى واللحاق بمن سبقه، لايمكن تفسيره الا على ضوء الممارسات الحكومية الخاطئة وبجانبها اللامبالاة الشعبية وما يتفرغ عنها من علل، الى الدرجة التى يبدو معها هذا الشعب ـ كما ترى وجهة النظر تلك ـ فى حاجة إلى من يخدعه ويكذب عليه ويسخر منه ويسبه احياناً، وليس إلى من يمنحه المصداقية أو من يقول له الحقيقة صراحة، صريحة واضحة، او من يتعامل معه باحترام ويقدره وينادى عقله ووجدانه، ومن هذا المنظور ربما تجد النظم الحاكمة مبرراً فيما تمارسه ضد الشعب وضد المنطق خاصة إلى الحد الذى يبلغ ايمان الحكومة بأن شعبها لا يرغب فى ان يبذل جهداً ذهنياً أو عقلياً بسيطاً ولا يريد أن يتحرك من مكانه ليشاهد الدنيا واسعة عريضة، وليرى ظواهر الخلق والمخلوقات متنوعة ومناضلة من اجل الحياة، وهنا بالمناسبة أذكر ما قاله لى أحد المحللين: أن هذا الشعب يريد أن يجلس ماداً قدميه فاغرا فاهه، مشدوها دون انتباه، وهو يلقم فمه بالقات، مالئاً عينه وآذانه وعقله بالافكار السخيفة المبتذلة، كما انه يجفل ويبتعد عن كل ما يحتاج منه لجهد منظم أو متضافر مع غيره لبناء عالم افضل، وحتى لمجرد التعرف على عالم جديد لم يألفه، كما انه لا يقبل سوى مالا يدفع فيه ثمناً، ولا يرفض الا ما يكلفه جهداً، ومن هنا تصبح أهم أسباب هذا الاستلاب العنيد وهذا التأقلم الفارغ العنيف، هو استعداد الناس لمجرد العبور فى الزمن وليس الحياة الفعلية ولذلك يصبح كل شىء جائزاً وكل حال ممكناً ومقبولا أو قابلاً للاحتمال، وتصبح المقاومة قاصرة فى تحمل مسؤوليتها على الجبهات المعارضة التى ربما تكتفى ايضاً بإلقاء اللوم على الحكومة وممارساتها دون النظر بعين الاعتبار الى تغيير لا مبالاة الشعب نفسه.

ويضيف هذا المحلل السياسى: وعلى قدر ايمان الجبهات المعارضة بأن للجمهور عقلاً، لكنه عقل مهان، وأن للجمهور وجداناً، لكنه وجدان خامل مقهور مطمور، تؤمن بأن هذا الجمهور يواجه دنياه بهذا العقل المهان فيصبح كل شىء قابلاً للتصديق والاستمرار، وجديراً بالقبول والشرعية، ولا يكاد هذا الوجدان الخامل يتساءل عن مفارقة أو يسعى لحل معضلة او حتى مجرد أن يدهش من شىء مهما بلغ ثقله على النفس واصطدامه مع الضمير، ولذا يصبح من الممكن لاى محلل أو مراقب لتلك الاوضاع الاقتصادية اليمنية

وتداعياتها أن يضع فى حسبانه أن الشعب اليمنى يتحمل مسؤولية فقره مثلما يتحملها بنفس القدر نظامه الحاكم، خاصة حين يتحول بالقهر السياسى الذى يمارس ضده إلى كيان ليس على استعداد لأن يتغير أو ان يفعل وجوده أو أن يفهم ويستوعب لكى يشارك أو يسهم فى بناء شىء أو تعديل موقع شىء بفعل ما أصابه من لامبالاة أو فلنسمها تلك القدرة الفذة غير المحدودة على التحمل، ولعلها ظاهرة ممتدة ومتجذرة فى اعماق التاريخ العربى كله وليس اليمنى فحسب أمام النظم السياسية التى تعمدت أن تقهر شعوبها، وان كانت هذه الظاهرة - ظاهرة اللامبالاة - غير متساوية فى حقب التاريخ المختلفة، كما انها لم تكن متجانسة امام الاشكال والمصادر المختلفة للقهر والقبح، فكيف يمكننا ان نفهمها وأن نفسر تجلياتها فى الحياة اليمنية؟.. هل هى ناتجة عن ممارسات السلطة الحاكمة فى الاساس أم هى من سمات الشعب اليمنى نفسه؟

ان الاجابة عن هذا التساؤل، ربما هى نفس الاجابة عن التساؤل الذى يفجره المثال الذى يحضرنى الآن، فلو لاحظ أحد المواطنين وهو يقود سيارته على الطريق السريع أن ثمة كلباً نافقاً فى منتصف الطريق، فتركه وذهب إلى حال سبيله، هل يؤخذ سلوكه هذا كنوع من اللامبالاة؟.. الاجابة الراجحة لا شك ستحدث نوعاً من الخلاف فى التعريف، فقد يرى البعض أن هذا المواطن قد يعتقد بأنه من المستحيل عليه أن يوقف سيارته فجأة لكى ينظف الطريق مما يلقى فيه من أجسام أو مواد، وتلك حجة ربما تكون مقبولة من زاوية أن هناك جهات متخصصة يتوجب عليها القيام بهذه العمليات، لكن قد يرى البعض الآخر أنه طالما أن هذا الطريق هو ملك له، ينتمى إليه مثلما ينتمى إلى بيته وأهله واسرته وشارعه ومدينته ووطنه، فعليه أن يأخذ الأمر على عاتقه إما بتنظيف الطريق أو بحث الأمر وتقصى حقائقه والمطالبة أو حث الجهات الرسمية على القيام بالمهمة.

لاشك أن الحالة الأولى تنطوى على ما نسميه لا مبالاة، أو انعدام الحساسية امام الحياة الانسانية وعدم الانتماء أو الشعور بها، فى حين أن الحالة الثانية ليست اختياراً حراً محضاً من بين اختيارات مختلفة، وتظهر بمناسبة وجود معضلة تحتاج إلى حل مؤسساتى، أى حل لا يترك المسألة للاختيار الفردى وانما لقرار مجتمعى قابل للتنفيذ

بصورة منهجية لكنه يعتمد فى الاساس على مبادرة من فرد، ونعنى بذلك انه فى حالة غياب حل مؤسسى لمعضلات ما، فالممارسة الايجابية التى تعكس اهتمام المجتمع والمواطنين ازاء شئونهم هى أن يفعلوا شيئاً ما، ولو على نحو تطوعى وفردى، غير أن التسليم ببقاء المشكلة على ما هى عليه هى ما نسميه لا مبالاة.

هل معنى هذا انه بالامكان وفقاً لهذا المنظور أن ندين الشعب اليمنى ونحمله مسؤولية تردى اوضاعه الاقتصادية؟.. لقد لاحظ علماء اقتصاديون كبار أن الاهتمام بالشؤون الاقتصادية - والسياسية ولكن بدرجة أقل - عادة ما يكون محصورا فى شريحة بسيطة من الناس، فصاغ العالم الايطالى موسكا قانونه الشهير باسم القانون الحديدى للنخبة، وفيه يقول أن الشؤون الاقتصادية فى العالم فى المقام الأول والسياسة فى المقام الثانى، حتى لو لفتت انظار اعداد كبيرة من المواطنين فى فترات معينة، فإنها تعود إلى التركز بين عدد محدود من الناس هم من نسميهم النخبة، لكن رداً على هذا القانون، يؤكد التاريخ العالمى والعربى واليمنى ان هناك فترات شهدت دخول الجماهير دخولاً مباشراً الى الساحة، بما يؤدى إلى وقف العمل الاعتيادى للمؤسسات السياسية وحدوث أزمات تنتهى إلى تغيير حاسم فى البنية المجتمعية أو فى طائفة السياسات المتبعة بتأثير هذا الضغط الشعبى، ومع هذا فلا يمكن مقارنة ذلك بمستوى الاهتمام والمشاركة الفعلية من جانب الجماهير فى فترة العشر سنوات الاخيرة والتى تجسد حتى الآن عمر الوحدة، فإنه رغم تحقيق زيادة سريعة فى أنشطة عدد من المنظمات غير الحكومية، إلا أن مستويات المشاركة من خلال العضوية أو التبرع بالوقت والمال ومن خلال المبادرة بأفكار وطرح مشروعات عامة ربما تكون قد تدهورت، وهو ما يظهرمن نتائج الاستطلاعات القليلة للرأى العام التى طبقت مؤخراً.

هكذا فإن من الملاحظ أن الحياة الاقتصادية فى اليمن تكاد تكون مقصورة على عدد ينكمش تدريجيا من المثقفين اليمنيين، وفى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين تشهد اليمن واحدة من اكثر مراحل تاريخها الحديث ركوداً من الناحيتين السياسية والاقتصادية، حيث تنكمش بصورة ملحوظة مشاركة الجماهير ويهبط حماس الناس لكل ما يتم فى الحيز العام وتغيب المبادرات الشعبية عن الصورة، ويرى المحللون ان

هذا الوضع كان نتيجة لعدة محاور اهمها الانصراف الى لوم الظروف الاقتصادية الضاغطة التى قادت الى هرولة الناس وراء لقمة العيش بما لا يترك لهم وقتاً أو طاقة للاهتمام بأى شىء عداها، ثم ان المحور الثانى يرتبط بتركيبة القيم عند الاجيال الجديدة، اذ ان هذه الاجيال تعلمت فى ظل نظام تعليمى متدهور وعاشت تحت تأثير اعلام سىء، وتمت صياغة عقولها فى اطار نظام ينهض على السيادة الكاملة للقيم المادية والحمى الاستهلاكية، وهذه الاجيال لم يتكون لديها وجدان يثرى بقيم وتجارب وطنية أو بحركة طموح للتقدم، وبفضل الممارسات الضاغطة عليها تشربت الانانية والفردية، ولم تعد على استعداد سوى للبحث عن المصالح الخاصة فى المجال الضيق المباشر لحياتها العائلية وصلاتها الشخصية، فضلاً عن المحور الثالث وهو الاهم، وهو النظام السياسى المتبع الذى لا يتيح فرصة حقيقية للمشاركة على قاعدة من الامان والاطمئنان، فالمشاركة من خلال أحزاب المعارضة مكلفة، وقد تصل التكلفة إلى حد الصدام مع اجهزة الامن المرهوبة من اليمنيين جميعاً، اما المشاركة من خلال حزب الاغلبية محدود، بل ينعدم بحكم محدودية انشطة الحزب الحاكم وانصراف دوره الى المجالات البيروقراطية المضادة.

والواقع أن هذا التفسير ثلاثى الابعاد أو المحاور لا يبدو مقنعاً فى رأيى رغم منطقيته، فالاصل فى المشاركة هى انها تتم للبحث عن حلول لمشكلات ضاغطة، اقتصادية وغير اقتصادية، والواقع ان الظروف الاقتصادية فى العقد الاخير لم تكن أسوأ مما واجهه اليمنيون فى العقود السابقة، بل ربما يكون الامر على العكس من وجهة نظر الحكومة اليمنية من خلال ايمانها بأن فرصة العمل والمكسب فى الداخل والخارج قد اتسعت بأكثر مما كان متاحاً فى الماضى، اما الفارق الحقيقى فيتمثل فى الاتساع الهائل لبنود الاستهلاك وللطموحات الشعبية بصورة جماعية ومتعاظمة بالمتع والمنافع التى كانت مقصورة فى الماضى على فئات «ممتازة» من طبقات المجتمع بحكم اصلهم العائلى أو مناصبهم أو ثرواتهم أو ملكياتهم أو قدراتهم العسكرية أو العقلية أو الثقافية الخاصة أو مهنهم أو مكانتهم الدينية أو صفاتهم الموروثة بصفة عامة، مع الوضع فى الاعتبار أن كل مجتمع ينقسم الى فئات لا متناهية ومؤسسات كثيرة وفرق ومجموعات

تشغلها تفاصيل كثيرة، بما يعنى أن هذه الطموحات لابد وان تكون مركبة ومعقدة.

ما يتجلى فى المشهد اليمنى الاقتصادى خلال العشرة أعوام الماضية فى الواقع يؤكد أنه لا وجود لإجابة حاسمة أو نهائية فيما يتعلق بالمشاركة الجماهيرية لتغيير الخطط والسياسات المتبعة من قبل السلطة السياسية الا انه مهما تحدثنا عن ذلك فسوف يظل للجماهير دور كبير قد يبرز أو يتجلى فى عشرات ومئات من المواقف وأوعية العمل الضيقة والصغيرة فى كل مجال بعينه بصورة مستقلة عن المجالات الاخرى، وقد بدا ذلك واضحا فى الكثير من الوقائع والتطورات التى تقول لنا العكس تماماً لما تقوله النظريات المنذرة بخروج الجماهير من الصورة، وستغيب عنها اكثر فى المستقبل، وقد مثلت هذه الوقائع شكلاً بارزاً للعمل الجماهيرى، وان كان ابرز آلياته متمثلاً فى الجبهات المعارضة رداً على وجهة النظر الحكومية تلك التى تؤمن بأن فرص العمل والكسب فى الداخل والخارج قد اتسعت بأكثر مما كان متاحاً فى الماضى.

ولعل من أهم الوقائع أو الآليات هو ما عناه المواطنون بالنظر الى ارقام وجداول وتوجهات الموازنة العامة التى أقرها مجلس النواب اليمنى للعام ٢٠٠٠، حيث وقف هؤلاء المواطنون على تأكيد جديد على فشل سياسات الحكومة اليمنية فى الجانب الاقتصادى على نحو يرهص لفشل لاحق وينذر بتصاعد الازمة الاقتصادية الى مستوى اكبر مما هى الحال من تدهور وهو ما يضاف الى الازمة السياسية والوضع الاجتماعى البائس، وقد اشارت التقديرات الاولية للموازنة الى ان حجم النفقات العامة يصل الى ٤٢٢,٢٤٩ بليون ريال فى حين لا تتجاوز الايرادات ٣٨٨,٩٥٣ بليون ريال مما يعنى أن العجز النقدى الكلى يصل الى ٣٣,٢٩٦ بليون ريال وعلى عكس ما يرى اى محلل اقتصادى ينظر الى هذا الامر كما لو انه اعتيادى، دقق المواطنون فى بنود الموازنة ووجدوا ان ٧٦٪ منها يذهب فى شكل مصروفات على الجهاز الحكومى بشكل باذخ يستنزف معظم بنود الموازنة، كما ان كثيراً من التقديرات قد انطوت على كثير من المغالطات التى لجأت اليها وزارة المالية على حساب الحقائق الاقتصادية الماثلة.

من امثلة ذلك، ان الموازنة قدرت سعر الدولار الامريكى بمبلغ ١٥٥ ريالاً فى حين يتراوح سعره فى السوق ما بين ١٦٠ ـ ١٧٠ ريالاً صعوداً وهبوطا، وعلى مستوى انتاج

النفط وعائدات التصدير قدرت الموازنة الانتاج النفطى بقيمة ١٨٥ مليون برميل، فى حين تشير الارقام الحقيقية إلى أنه يصل الى ٤٥٠ مليون برميل، كما حددت سعر برميل النفط بمبلغ ١٧ دولار فى الوقت الذى تصل قيمته الحقيقية الى ٢١ دولار وهذا أمر حلله الاقتصاديون بأن موازنة من هذا النوع تؤكد غياب المحاسبة والرقابة خاصة عندما يوضع فى الاعتبار ان معظم الضرائب لا يتم توريدها إلى خزانة الدولة، اذ يذهب ٧٠٪ منها الى جهات غير معروفة، كما ان الضرائب تقتصر على موظفى الدولة دون غيرهم، كما ان التهريب قد بات سياسة متبعة يؤكد الواقع انها ترعى رسمياً وتتمتع بحماية من مراكز قوى ومواقع مسؤولة عن طريق التلاعب بمنافذ اليمن وهناك كثير من الوقائع التى كشفت عن ان الضرائب والجمارك اصبحت تباع وتشترى بملايين الريالات، ناهيك عما تتبعه الحكومة من سياسة تجاه القروض الخارجية، إذ أنها تقوم بتسديد هذه القروض بقروض اخرى على نحو يضاعف حجم المديونية مما يلقى بظلاله السوداء على مستوى حياة الناس ومعيشتهم لاجيال قادمة، كما أن الحكومة تلجأ فى سياستها الاقتصادية فى كل مرة الى تغطية عجزها ببيع اذون الخزانة ورفع اسعار الفائدة.

هذه الحقائق جميعها كشفت للمواطنين ان الحكومة اليمنية ماتزال تتبع آلية إعداد الموازنة بنفس الطريقة التى كانت سائدة فى الجمهورية العربية اليمنية منذ اكثر من ثلاثين عاما، كما ورد على لسان وزير المالية علوى السلامى امام مجلس النواب اليمنى، الامر الذى يجعلها موازنة شمالية ١٠٠٪ لاصلة لها لا من قريب أو بعيد بالوحدة التى جرت منذ عشر سنوات، كما يجعلها موازنة غير دقيقة تعتمد على وظائف وهمية غير مشغولة لتبرير بند المصروفات، حيث يصل بند الرواتب الى ٤٦٪ من حجم الموازنة فى الوقت الذى يعج الشارع اليمنى بالبطالة وتتزايد اعداد العاطلين عن العمل ويتم الاستغناء عن اعداد كبيرة اخرى عن طريق بيع القطاع العام، وما يزيد الطين بلة ان الكتلة البرلمانية للحزب الحاكم أصرت على تمريرها بعد ان صوتت عليها اغلبية المؤتمر الشعبى العام وحدها.

وموضوع بيع القطاع العام يعد مشكلة كبرى بدأت فى التفاقم بعد اسبوع واحد من قيام الصحف المحلية فى صنعاء بنشر اعلان يطالب بشركات استشارية دولية لدراسة

وتقويم اوضاع ٣١ مؤسسة عامة معروضة للبيع، وقد تقدمت شركتان، واحدة كندية يملكها مستثمر يهودى يدعى عازرا شنيدر والاخرى أسبانية يملكها يهودى آخر - ايضاً - يدعى خافيير غولدمان، وهو ما جعل الخبراء الاقتصاديون اليمنيون يتخوفون من احتمالات تدخل جهات يهودية للسيطرة على المصانع والشركات اليمنية التى طرحتها الحكومة للبيع، وبعضها لها طابع استراتيجى مثل مصافى عدن والخدمات الارضية فى ستة مطارات دولية، فضلاً عن شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وما كان من الحكومة إلا أن اسرعت فى قبول عروض الشراء والبيع بعدما فشلت خطتها فى بيع ٤٨ مؤسسة عامة منذ عام ١٩٩٥ طبقاً للقرار رقم (٨) الذى نظم عملية البيع، كما ان اللجنة العليا للتخصيص التى جرى تشكيلها برئاسة عبدالكريم الاريانى رئيس الحكومة وعضوية وزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط والنفط، اكدت سلوكياتها فى عملية البيع بأنها لجنة بيروقراطية لا تملك الخبرة الكافية لمعرفة هوية وخلفيات الشركات الاجنبية التى تقدمت بعروض لشراء ٣١ مؤسسة عامة مطروحة للبيع، وربما يكون هذا التفسير اقل خطراً من التشكك فى وطنية تلك اللجنة وخوفها على اليمن، ونحن بالطبع لا نميل الى الاخذ بهذا التفسير لتعارضه من الناحية الموضوعية والحيدة التى يتسم بها هذا الكتاب، وبالتالى فإن ما يزيد من منطقية التفسير الأول أن الاريانى رفض نصيحة تقدمت بها جامعة صنعاء من خلال دراسة اعدها أساتذة متخصصون فى الاقتصاد حول الطريقة التى جرى بها بيع شركات عامة فى الاعوام الاربعة الماضية، وكانت تقضى بطرح المشروعات فى اكتتاب عام على المواطنين بما يساهم فى توسيع رقعة المالكين، ويحول دون تسلل الاجانب الى هياكل الاقتصاد اليمنى أو احتكار فئات محدودة للنشاط الاقتصادى، مما يخلف اثاراً اجتماعية خطيرة.

هذا الطرح، كان هو أهم اهتمامات النائب الناصرى سلطان خزام فى المسألة الاقتصادية اليمنية، خاصة عندما نجح فى جمع توقيعات عدد كبير من النواب ينتمون إلى احزاب مختلفة باتوا فى قلق من هرولة الحكومة فى اتجاه الخصخصة وعدم وضوح الرؤية حول مستقبل الاموال التى ينتظر ان تتوفر لدى الدولة بعد بيع المشروعات العامة، والخوف من تسلل الرأسمال الاجنبى وسيطرته على قطاعات يمنية حساسة، وقد انتقد

خزام قيام الدولة بطرح مشاريع مهمة وناجحة للبيع مثل مصافى عدن وثلاثة مصانع للاسمنت مما ينفى مبررات الحكومة بأنها لجأت إلى الخصخصة لانقاذ هذه الشركات من الافلاس خاصة وقد تضمنت الدراسة التى اعدتها جامعة صنعاء بعنوان «ضمانات برنامج الخصخصة» ذلك وفيها حذرت من المخاطر الاجتماعية التى يمكن ان تنشأ من بيع الشركات والمصانع العامة لجهة تهديد العمال بالطرد، ورفع أسعار المنتجات، وسيطرة فئة على الاقتصاد ومن ثم القرار السياسى فى اليمن، كما لفتت الدراسة النظر الى عدم الاعتماد على بيوت خبرة استشارية متخصصة فى بيع المشروعات العامة، الامر الذى يمكن ان يؤدى الى خسائر كبيرة، فضلاً عن مسألة البيع بأسعار زهيدة وكأن الحكومة تريد أن تتخلص منها أو تسعى للحصول على سيولة نقدية بأى ثمن كما ان عجز الموازنة لن يحل بواسطة طرح المشروعات العامة للبيع، خاصة اذا كانت حصيلة البيع تمر فى النهاية فى قنوات غير مشروعة بما يعنى عدم دخول هذه الأموال فى دورة اقتصادية جديدة، وبذلك يكون المواطن اليمنى فى الجنوب قد خسر مؤسساته العامة التى تم تشييدها فى زمن القيادة الاشتراكية، وذلك لمصلحة مجموعة ممن يرتبطون بعلاقة قوية مع القيادة السياسية، والاهم من هذا كله أن رفض الحكومة لهذه الدراسة دفع العديدين من المتابعين الى وضع ما اشيع ـ أثناء ذلك ـ فى الاعتبار بأن قيادات فى الحزب الحاكم هم أكثر سماسرة للعمليات التجارية والمضاربة على الدولار وشراء الشركات العامة من خلال وسطاء كما ان قيادات الاتجاه العقائدى فى حزب الاصلاح ينوون السيطرة على القطاع المصرفى من خلال شراء أسهمه فى ثلاثة بنوك يمنية كبرى هى البنك الاهلى وبنك الانشاء والتعمير وبنك التسليف الزراعى، بهدف تكرار تجربة حسن الترابى وجبهته الاسلامية عندما تمكن من السيطرة على عدد من ابرز البنوك السودانية ودانت له فيما بعد السيطرة السياسية، ولعل هذا من اهم ما يفسر كيف انه فى الوقت الذى تقترب فيه المهلة الزمنية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى فى اليمن من نهايتها، فإن الاقتصاد اليمنى يعيش حالة من التدهور.

وتصنف اليمن ضمن البلدان الاقل نمواً فى العالم، وتتسم ـ لهذا ـ بمعدل دخل سنوى للفرد يقل عن ٣٥٠ دولار سنوياً وبضعف القطاع الصناعى، وبانفخاض مساهمة القطاع

الزراعى، وبشح موارد النقد الاجنبى وغيرها من الاختلالات الاقتصادية الهيكلية، وتلك جميعها احتمالات تدفع بنا الى القول بأنه ليست هناك قاعدة أو قانون أو الزامية تجبر الجماهير للاهتمام بالشأن العام وتنمية روح الحرص على المصالح العامة واطلاق الخيال للاقتراحات البناءة وتحمل عبء اقتراحها على الجماعة أو المؤسسة التى ينتمى اليها الناس ونتيجة تتابعية لهذا، يقع العبء على السلطة، لكن هذه السلطة رغم الفرصة التاريخية التى شكلتها الوحدة اليمنية لتوفير امكانات تطور ملحوظ للاقتصاد، وفى اطار الجمهورية اليمنية الممتدة على مساحة ٥٥٥ الف كيلو متر مربع تحتوى على اكثر الاراضى خصوبة فى الجزيرة العربية، ناهيك عن الميزة الاضافية التى يشكلها تنوع المناخ - البارد شمالا والحار جنوباً - بالنسبة لاستقرار الانتاج الزراعى طوال العام، وشواطئها الممتدة على مسافة ٢٠٠٠ كيلومتر والمشرفة على بحر العرب والبحر الاحمر والتى يقع فى نطاقها العديد من مصائد الاسماك والاسفنج غير المستغلة أو المستثمرة على الرغم من امكاناتها الهائلة غير المكلفة فى مجال الاصطياد والتصنيع والتعليب، هذا بجانب الاستثمار فى مجال السياحة البحرية وامكانات تطوير الصناعات الاستخراجية مثل النفط والغاز وتوفر الايدى العاملة الرخيصة فى ظل سوق متنامى يبلغ تعداد سكانه حوالى ١٦ مليون نسمة، وأمام تلك الامكانات جميعها نقول لكن هذه السلطة فشلت فى الاستفادة من تلك الامكانات لتصويب المسار الاقتصادى الذى ظل ينحدر بفعل عوامل اخرى تضاف الى هذا .

من اهم هذه العوامل ان النظامين السياسيين المتوحدين، قد سحبا معهما تراكمات سنوات طويلة من الاخفاقات الاقتصادية والسياسية، بحيث شكلت الوحدة حلاً مثالياً لكليهما - او هكذا بدت الامور - للهروب من المساءلة الشعبية لحصاد سنوات طويلة من الازمات والحروب الأهلية التى استنزفت موارد اليمن، وافرزت تركة ثقيلة من الديون الخارجية، واعبائها التى فاقت ٩ مليار دولار، الامر الذى قاد الى ضبابية التوجه المستقبلى لمعالجة الوضع الاقتصادى المتدهور فى خضم التغييرات العاصفة التى واجهت الدولة الوليدة.

وفضلاً عن هذين العاملين، فإن الازمة السياسية التى تخللت الفترة الانتقالية الممتدة

من تاريخ اعلان دولة الوحدة حتى الانتخابات التشريعية الاولى فى ٢٧ نيسان - ابريل - ١٩٩٣، والتى شجعت رموز الفساد على استغلال الفوضى السياسية والادارية للدولة - كما وصفها المراقبون - الموزعة بين الشريكين المتحالفين: المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى، فى احراز مغانم شخصية على حساب الموارد العامة للدولة، فبدا الامر وكأن الشريكين المؤتلفين قد وظفا الوضع فى حكومة وحدة وطنية لتحقيق مكاسب سياسية لكل طرف منهما على حساب الطرف الآخر.. فأضحت الدولة خلال تلك الفترة اشبه بسيارة يقودها سائقان بمقودين مختلفى الاتجاهات، ثم ان انتقال الازمة السياسية الى المواجهة العسكرية الدامية خلال صيف ١٩٩٤، بخسائرها البالغة والتى قاربت ١١ مليار دولار بحسب التقديرات الرسمية، ناهيك عن الاضرار الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة المتمثلة فى خسائر البنية الاساسية، وعوامل الفرز الاجتماعى والسياسى الناجمة عن الحرب والتى شكلت شرخاً فى النفسية اليمنية، وكذلك الفساد المالى والادارى للدولة وهشاشة الرقابة الحكومية والقانونية على مؤسسات الدولة بحلقاتها المختلفة واختصار هذه المهمة على الجهاز المركزى للرقابة والمحاسبة الخاضع مباشرة لرئيس الجمهورية بعيداً عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، ونتيجة لتلك العوامل اصبح الاقتصاد يعانى من مشكلة حقيقية واختلالات هيكلية حادة قادت الى ركود وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادى وتصاعد معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية وارتفاع معدلات البطالة والعجز المتصاعد فى الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.

لذلك كان من الطبيعى ان يلجأ اليمن الى مؤسسات التمويل الدولية بهدف مساعدته على التغلب او التخلص من مشكلته الاقتصادية التى ادت الى عجزه عن الوفاء بالتزاماته الدولية تجاه المديونية الخارجية المتفاقمة، علماً بأن العلاقة اليمنية بكل من صندوق النقد والبنك الدوليين تعود الى نهاية ايلول - سبتمبر - ١٩٦٩ عند انضمام الجنوب - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - والشمال - الجمهورية العربية اليمنية - اليهما فى عام ١٩٧٠، وبعد الوحدة تواصلت تلك العلاقة عن طريق سلسلة من المشاورات - تشرين الثانى «نوفمبر» ١٩٩١، كانون الثانى «يناير» ١٩٩٢، ايلول «سبتمبر» ١٩٩٣، وبداية ١٩٩٤ - ثم بانتهاء الحرب الاخيرة وتشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة من المؤتمر الشعبى العام

والتجمع اليمنى للإصلاح، زارت اليمن بعثة مشتركة من صندوق النقد والبنك الدوليين فى ايلول ـ سبتمبر ـ ١٩٩٤، وخلال تلك الزيارة وافق اليمن على فتح ثانى مكتب تمثيل للبنك الدولى فى المنطقة العربية ـ بعد مكتب القاهرة ـ فى العاصمة صنعاء، الأمر الذى عكس رغبة الحكومة فى الحصول على دعم المؤسستين الدوليتين وتوصلهما الى اتفاق مشترك معها بهذا الشأن فى اطار المشروطية المتقاطعة لكلاهما.

وقد أكدت الاحداث التى جرت بعد ذلك، انه سعياً لتحقيق هذا الهدف، شرعت الحكومة فى تطبيق مجموعة من الاجراءات فى ١٥ آذار ـ مارس ـ ١٩٩٥ شكلت تدشينا لبرنامج الاصلاح الاقتصادى الذى تم الاتفاق عليه مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين فى ١٩ تشرين الثانى ـ نوفمبر ـ ١٩٩٥، مجسداً فى خطاب النوايا، فاعتبرت هذه الاجراءات مطلبا ضرورياً للدخول فى مفاوضات «نادى باريس» الهادفة إلى اعادة جدولة ديون اليمن الخارجية وتمهيداً لتنفيذ المرحلة الثانية من اجراءات التثبيت فى اطار ترقيات المساندة التى تضمنتها مذكرة التفاهم، والتى تقدمت بها الحكومة الى الصندوق والمحتوية على مجموعة اخرى من السياسات المالية والنقدية والاصلاحات الهيكلية التى تعتزم الحكومة تطبيقها خلال خمسة عشر شهراً تبدأ فى آذار ـ مارس ـ ١٩٩٦ وتنتهى فى حزيران ـ يونيو ـ ١٩٩٧ وحتى حزيران ـ يونيو ـ ٢٠٠٠ المرحلة الثالثة والنهائية للبرنامج.

ووفقاً للمؤشرات التى كشفت عنها الفترة المنصرمة من عمر البرنامج، يتضح افتقار الحكومة، وربما السلطة الحاكمة على وجه التحديد، للمصداقية اللازمة التى تتطلبها عملية تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى، وعجزها عن الوفاء باستحقاقات هذه البرامج، وهو ما كشف ـ وفقاً لخصوصية البرنامج اليمنى للاصلاح الاقتصادى ـ بالتبعية عن مقدار العبء والتضحيات التى ينوء بها كاهل المواطن اليمنى، خاصة امام كل موجة جديدة من ارتفاع الاسعار، والتى أدت بدورها الى تلاشى الطبقة الوسطى فى المجتمع اليمنى مع ما يشكله ذلك من انعكاسات مدمرة على التوجهات المستقبلية للنمو الاقتصادى برمته.

وفى سياق هذا العجز الواضح للحكومة فى توزيع اعباء البرنامج على فئات وشرائح المجتمع، انتشرت ظاهرة التهرب الضريبى والتهريب، وقد زاد من تضخم تلك الظاهرة

- غياب الرقابة الحكومية والصحية على واردات السلع الاجنبية بشكل خاص والمتدفقة من الخارج على طول البلاد وعرضها، الامر الذى شكل ابواباً خلفية للفساد او على الاقل يؤثر سلباً على كافة اجهزة الدولة ومؤسساتها الايرادية التى يعول عليها البرنامج فى زيادة الايرادات العامة لتحقيق خفض ملموس فى عجز الموازنة العامة بعيداً عن الاعتماد الكلى على الايرادات النفطية الخاضعة للصدمات وتقلبات اسعار السوق العالمية، وكذا اعادة توزيع الدخل الوطنى بما يكفل ارساء العدالة والامان الاجتماعى، وهذا معناه بشكل اجمالى أن تجربة البرنامج خلال الفترة المنصرمة اعترتها اوجه عديدة من الاختلالات يمكن ايجازها فى الآتى:-

أولا: ان نجاح البرنامج فى التأثير على عجز الموازنة العامة للدولة قد نجم اساساً عن زيارة الايرادات النفطية مقدمة بالعملة المحلية التى تآكلت خلال سنوات البرنامج، خلافاً لسعر الصرف الذى كانت تقيم به الموازنة العامة والذى تجاوز ستة اضعاف قيمته السابقة فى السنوات التالية للبرنامج - ١٢ ريالاً / دولاراً فى عام ١٩٩٤ - علما بأن الايرادات النفطية تشكل نسبة هامة من الايرادات العامة تقارب ٨٠٪ مما يعرض البرنامج لمخاطر انخفاض اسعار النفط العالمية وانعكاسها السلبى على عجز الموازنة مستقبلا ويكفينا تدليلاً على ذلك موجة انخفاض اسعار النفط العالمية خلال عام ١٩٩٨ والتى وصلت الى ادنى متسوياتها «٨ دولار/ برميل» بينما قيمت الموازنة العامة المخططة لنفس العام اسعار النفط بحوالى ١٨ دولاراً/ برميل.

ثانياً : ان الاجراءات الحكومية المتعددة التى استهدفت التأثير على الانفاق العام بهدف تخفيضه - او ترشيده بمعنى ادق - والتى تضمنت تخصيص منشآت القطاع العام، وتخفيض الدعم عن طريق زيادة اسعار ١٩٩٧، هذه الاجراءات قد فشلت فى تحقيق أهدافها، اذ لازالت النفقات العامة منسوبة الى الناتج المحلى الاجمالى فى تصاعد مستمر نتيجة ترافق تلك الاجراءات مع تبذير واضح فى الانفاق على مجالات اخرى تكاد تكون احوج الى الترشيد وعلى رأسها نفقات الجهاز الإدارى للدولة، اضافة الى استشراء الفساد المهيمن على مشاريع الموازنة العامة، والذى يبدو جلياً على سبيل المثال فى تكرار اعتماد مشاريع سبق تنفيذها، أو ترحيل المشاريع التى تم التصديق عليها من قبل مجلس

النواب سنة تلو الاخرى، بل واحتواء الموازنة على مشاريع وهمية أحياناً.

ثالثاً: فشل الحكومة فى تفعيل الوساطة المالية للبنوك، وتعزيز الثقة فى العملة الوطنية، حيث تنامت ظاهرة الاحلال النقدى أو «الدولرة» وارتفع رصيد ودائع العملات الاجنبية منسوباً الى ودائع البنوك، كما تعرضت تجربة اصدار اذون الخزانة الى احجام الافراد والقطاع الخاص فى الاقبال عليها وانحصر الطلب عليها فى البنوك التجارية والمؤسسات العامة لاعتقادها بأن الاستثمار فى اذون الخزانة يمثل استثماراً مضمونا فى ظل تذبذب سعر الفائد صعوداً وهبوطاً، وانخفاض معدل الفائدة الحقيقى بفعل تسارع معدلات التضخم، فضلاً عن الصعوبات التى تواجه البنوك فى سعيها لاستعادة القروض الراكدة، الامر الذى اصاب عملية الاقتراض البنكى فى مقتل.

رابعاً: رغم نجاح اليمن فى تخفيض نسبة كبيرة من مديونيتها الخارجية - وتحديداً فيما خص الاتحاد السوفيتى سابقاً - فان التخوف من تنامى حجم المديونية الخارجية مجدداً يظل هاجساً فى ظل سوء الادارة الاقتصادية وغياب الشفافية، فيما يختص باتفاقات الاقراض التى تعقدها الحكومة مع المؤسسات الدولية والبلدان والمنظمات المانحة لتلك القروض والمساعدات، الامر الذى يجعل من الحجم الحقيقى للمديونية الخارجية لليمن لغزاً محيراً لا يعرف غير أرحم الراحمين اجابة عنه.

خامساً: رغم اعتماد الحكومة على آلية للأمان الاجتماعى تهدف إلى امتصاص الآثار الجانبية للبرنامج، وتتكون من ستة برامج اجتماعية، الا ان تلك البرامج تفتقر الى خلفية دقيقة تشخص ظاهرة الفقر فى اليمن ومؤشراتها الرئيسية ناهيك عن اعتماد تلك الآلية، على نتائج مسح ميزانية الاسرة عام ١٩٩٢ - قبل البرنامج - متجاهلة التأثيرات السلبية للبرنامج على شريحة واسعة من ذوى الدخل المحدود - موظفى الحومة بشكل خاص - الذين استبعدتهم خارج نطاق تأثيرها، كما تعانى تلك البرامج من تعدد جهات الاشراف والتداخل فى الاختصاصات والصلاحيات الخاصة بالتعامل مع المانحين والمنظمات الدولية الداعمة لتلك البرامج، علماً بأن بعض برامج شبكة الامان الاجتماعى قد تأخرت ثلاث سنوات كاملة عن برنامج الاصلاح الاقتصادى وبعهضا لم يدشن بعد، وبذلك فإن النجاحات المحدودة التى حققها البرنامج قد ارتبطت بتكلفة اجتماعية

باهظة، مما يعرض قرار الغاء الدعم المقرر تنفيذه العام الماضى ١٩٩٩ - حسب البرنامج - لمخاطر عديدة.

السؤال الآن: هل هناك مؤشرات تؤكد مقدرة الحكومة على المدى القريب فى السيطرة على العجز، إذا وضعنا فى الاعتبار ان الجهود الحكومية التى بذلت فى تنفيذ البرامج الاصلاحية فى الاقتصاد اليمنى لم تحقق اية نتائج ملموسة؟

الحقيقة أنه فيما تشهد الاسواق اليمنية ارتفاعاً متصاعداً لأسعار المواد الغذائية والاستهلاكية والادوية، خاصة عقب الانتهاء من الانتخابات الرئاسية، اعترفت الحكومة اليمنية رسمياً بأن عدد المواطنين اليمنيين الذين يعيشون تحت خط الفقر فى ازدياد مستمر، وقد جاء ذلك فى تقرير رسمى سلمته الحكومة الى برنامج الامم المتحدة اواخر شهر اكتوبر الماضى، تضمن نتائج دراسات ميدانية اجريت فى نفس العام واظهرت ان نسبة الاسر التى تعيش تحت خط الفقر والمحرومة من جميع الخدمات بلغت ٢٥,٣٣٪ فى المناطق الحضرية و٤,٣٣٪ فى المناطق الريفية.

ومنطقياً امام هذا الاعتراف ان تعلن اوساط اقتصادية فى صنعاء عن قلقها ازاء القرار الذى اتخذه مجلس الوزراء مؤخراً بالموافقة على اقتراح وزارة المالية باصدار مشروع قانون لفتح اعتماد اضافى للموازنة العامة للعام الجارى بمبلغ اربعين مليار او ثمانمئة واربعين مليون ريال، ويأتى هذا القرار المفاجىء قبل شهرين فحسب من نهاية العام المالى ١٩٩٩، وهو الامر الذى يرفع معدلات العجز الكلى للموازنة الى اكثر من ٨٠ مليار ريال وهو رقم خيالى - بالطبع - يذكر لأول مرة، كما لم يكن من الممكن ان تتغاضى تلك الاوساط الاقتصادية عما حدث اثناء اقرار الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٠، خاصة وقد تم اقرارها فى غياب عدد كبير من اعضاء المجلس، فضلاً عن انها اظهرت زيادة كبيرة فى النفقات العامة بنسبة ٢٦٪ مقارنة بنفقات العام الماضى ١٩٩٩، حيث كانت ٣٣٥ مليار ريال وارتفعت الى ٤٢٢ مليار، فى حين اكدت الحكومة اليمنية ان موازنتها الجديدة تضمنت تخفيضاً للعجز ليصبح ٧,٨٪ مقارنة بالعجز المخطط للعام الحالى وهو ١٢,٢٤٪ كما ان الموازنة الجديدة تشير إلى أن الايرادات العامة ستصل الى ٣٨٩ مليار ريال فيما حدد العجز المخطط بمبلغ ٣٣,٣ مليار ريال.

اذن تبدو الخطورة واضحة من استمرار الحكومة فى نفس المنهج السابق دون احداث اصلاحات هيكلية حقيقية من شأنها أن تمنع مضاعفة نسبة العجز فى موازنة العام القادم وتمنع من اضطرار الحكومة الى طلب اعتمادات اضافية، غير ان الآمال ماتزال محكومة بالقيود بعد ان خيبت الحكومة التوقعات المتفائلة بامكانية حدوث تحسن فى ميزان المدفوعات نتيجة لارتفاع اسعار النفط عالمياً، فاستمر تدهور الاوضاع المالية والاقتصادية فى اليمن، وازداد هذا التدهور بلجوء الحكومة اليمنية الى الاعداد لاصدار نقدى جديد بدون غطاء لتمويل العجز فى الموازنة.

وحسب تقارير وارقام صندوق النقد الدولى نفسه، فقد بلغ العجز وفقاً لاحصاءات الاستيراد والتصدير المنقحة نحو ٧٠٠,٥ مليون دولار - العجز التجارى - اى اعلى مما قدره الصندوق فى وقت سابق، اضف الى هذا ان اعتماد اليمن على عائدات النفط وتزامن ذلك مع عدم قدرة الحكومة اليمنية على الضغط بشكل فعال على واردات اليمن من الخارج، كان هو السبب الرئيسى وراء تدهور حاد للحساب التجارى لليمن، وحسب تقديرات وحدة الرصد التابعة للايكو نوميست. فإن اليمن بسبب تزامن كل من العجز فى الحساب الجارى ودفع اقساط الدين العام الخارجى ستكون فى حاجة الى مبالغ مالية قد تصل الى ٤٣٣ مليون دولار، ومعظم هذه المبالغ وفرتها التدفقات المالية من الدول المانحة ومن صندوق النقد الدولى بما يعنى ان استمرار دفع المساعدات اصبح مسألة ضرورية هامة لليمن لمساعدة الحكومة بشكل خاص لتجاوز المشاكل فى القطاعات الاساسية، وحسب وكالة الانباء اليمنية «سبأ» فقد وافقت الحكومة الالمانية وذلك فى أواخر يوليو الماضى على توفير مبلغ ٤٠ مليون مارك المانى - بما يعادل ٢١,١ مليون دولار - لتمويل مشاريع الصحة والمياه والصرف الصحى والمجارى، كما وافقت المفوضية الاروبية منذ عام تقريباً على تخصيص مساعدات لمكافحة الملاريا تصل الى نحو ١٨٠٠ الف يورو بما يعادل ٨٣٠,٢٠٠ دولار - فهل يمكن ان نتصور ان هذه المساعدات تدخل تحت بنود الاقراض ولكن بشكل آخر.

ان ما رصدته الايكونوميست يحمل مصداقية كبيرة، واكبر تدليلاً على ذلك، هو ما قام به صندوق النقد الدولى مؤخراً - مع بداية عام ٢٠٠٠ - فى اطار سياسة حقوق

الاقراض لليمن بتخصيص قروض وتسهيلات اضافية قدرها ٣٧ مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة اى ما يعادل ٥٠ مليون دولار امريكى، وقد تقرر ذلك اثرمراجعة رسمية قام بها الصندوق للأداء الاقتصادى لليمن خلال شهرى فبراير ومارس من هذا العام، وبذلك يصل اجمالى ما خصصه الصندوق وجعله متاحاً لليمن نحو ١٥٣ وحدة اى ما يعادل ٢٠٦ مليون دولار امريكى، حسب شروط برنامج ضبط وتعديل واصلاح البنية الاقتصادية والاجراءات الخاصة بتمديد صندوق التسهيلات.

وهى شروط صعبة، وان كان قد اظهر الصندوق بشكل عام تعاطفه مع الحكومة اليمنية بسبب المشاكل التى واجهتها وتواجهها من خلال عملية اعادة تشكيل تركيبة الاقتصاد اليمنى وتطويرها والتى اعتمدت فى الاساس على سياسة نقدية متشددة وتطبيق اجراءات مالية صارمة كان من الممكن ان تخفض الموازنة العامة للدولة الى نحو ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى، اى ادنى من النسبة المقدرة سابقاً بنحو ٤٪ وذلك بعد المراجعة التى قام بها الصندوق فى برنامج الاصلاح المعدل خلال الربع الثانى من العام الماضى، وتلك بلاشك مسألة هامة وحساسة بالنسبة للاقتصاد اليمنى تعنى تذكير الحكومة اليمنية احترام التزاماتها وتعهداتها للصندوق بتقليص النفقات رغم الزيادة المتوقعة لعائدات النفط خلال العام الحالى.

ومعنى هذا ان اليمن ستظل عرضة لمصاعب اقتصادية جمة وكبيرة، وذلك بسبب تذبذب اسعار النفط بما يستوجب على صناع القرار فى اليمن التركيز على اصلاح النظام الضريبى، حتى ان شينج ميتسو سوكى ساكى نائب المدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى حث الحكومة اليمنية على ضرورة ادخال النظام الضريبى المسمى "VAT" ويعنى القيمة زائد الضريبة على السلع، وهو نظام يتم بموجبه تحصيل الضريبة عند بيع السلعة، ويتحمل المستهلك دفع هذه الضريبة للبائع الذى بدوره يوردها للخزانة العامة بموجب نظام محاسبى خاص يلتزم به البائع اما الضريبة فيتم تحديد نسبتها من قبل الدولة بقانون.

وينبغى بعد ذلك على الحكومة الانتقال فوراً لاصلاح الخدمة المدنية، كما يستوجب على اليمن تحسين الشفافية فى صنع القرار واسلوب تقديم التقارير، كما ان رفع الدعم

على المحروقات وسلع اخرى هو من اهم المفاتيح الرئيسية للاصلاح، وطبعاً الحكومة اليمنية لم تكذب خبراً كما يقولون بما يؤكد ان المواطن هو ادنى اهتماماتها بل ربما لا يندرج تحت قائمة اهتماماتها، فرفعت فى اواسط مايو الماضى الدعم على معظم المنتجات النفطية وكذلك السلع الاساسية الاخرى مثل القمح والدقيق وذلك ليتم تسويقه بحرية فى الاسواق، ووصل من جراء ذلك سعر الكيس زنة ٥٠ كيلو جراما من ١,٤٠٠ ريال يمنى الى ١,٥٣٥ ريال أى ما يعادل زيادة بنسبة ٩,٦٪.

ولا تتوقف اتفاقات الحكومة اليمنية مع صندوق النقد الدولى، وان اثرت سلباً على المواطن اليمنى، وكان من بينها مؤخراً، الاتفاق وفقاً لشروطه - اى صندوق النقد الدولى - فى يناير الماضى من العام ٢٠٠٠ على تقليص ٢٠٪ من إجمالى التوظيفات الحالية وذلك حتى مطلع العام ٢٠٠٣ وهذه الفترة الطويلة التى سيتم على مداها التقليص تدريجياً تعكس حقيقة العوائق السياسية التى تقف حجر عثرة فى طريق عملية الاصلاح الادارى التى يجرى تنفيذها حالياً، وفضلاً عن هذا فقد اجبر البنك المركزى اليمنى على رفع سعر الفائدة مرة اخرى فى محاولة لايقاف انهيار سعر الريال اليمنى، واصبحت الودائع المصرفية لمدة ثلاثة اشهر تحصل على فائدة بنحو ٢٠٪ بعد ان وصلت الى ١٧٪ كان البنك يحصل عليها فى مارس الماضى، من ناحية اخرى بين الضغط على الريال اليمنى، بشكل تلقائى والضغط على ارباح الاوراق المالية للخزانة، فقد ارتفع فى اغسطس الماضى المعدل المرجع للارباح الى نحو ٢٢,٨٩٪ لمدة ثلاثة اشهر بعد ان كان ١٩,٧٦٪ فى ابريل الماضى و١٧,٧٤٪ فى يناير الماضى، كما زادت الارباح على الاوراق المالية لمدة الستة اشهر وكذلك لمدة سنة واحدة بشكل ملحوظ.

وبخلاف النتائج السلبية التى اثمرتها مثل هذه الاتفاقات، كان هناك السرطان الاكبر الذى تمثل فى عمليات التهريب، الى الدرجة التى بات فيها سيداً للموقف، والبوابة السريعة للثراء الكبير، فسيطر التهريب على كل مفاتيح السوق والتى اصبحت مفتوحة على مصراعيها امام السلع والمنتجات المهربة من الابرة الى الصاروخ كما يقولون، الامر الذى عكس نفسه على المنتج المحلى الذى لم يستطع منافسة هذه البضائع والمنتجات المهربة، مما اصاب القطاع الصناعى فى مقتل، خاصة بعد ان اصبحت نسبة البضائع

والمنتجات المهربة الى اليمن تفوق حاجة الاستهلاك المحلى، مما دفع الكثيرين من اصحاب العمل الى تقليص حجم نشاطهم الاقتصادى الى النصف أو أقل وتسريح العمال، وكذلك دفع بالكثيرين من رؤوس الاموال الوطنية الى تهميش نفسها او تغيير نشاطها، فى حين فضل البعض الآخر الهروب من هذا الواقع وبدأ البحث عن اسواق جديدة مستقرة، ولا شك أن استمرار مسلسل الاغراق، يؤكد حقيقة المأزق الذى تعيشه الصناعة اليمنية ويقف عائقاً امام تطورها فضلاً عن تقليص عدد المصانع وحجم الاموال المستثمرة وبالتالى ضعف الناتج المحلى الاجمالى وحرمان الدولة من عائداتها المالية، وبهذا الصدد أشارت التقارير المعلنة من قبل الهيئة العامة للاستثمار فى اليمن إلى أن حجم الاستثمارات الصناعية التى تم تنفيذها على ارض الواقع لم تتجاوز ١٥٪ من مجموع المشاريع المقدمة، بسبب هروب العديد من المستثمرين وعدولهم عن فكرة الاستثمار فى اليمن نتيجة الخسارة الكبيرة التى اصابت المشاريع السابقة، خاصة اذا وضعت فى الاعتبار ان عمليات التهريب كانت احد اسباب الخسارة بعد ان تعدت انشطتها الحدود البرية لليمن مع دول الجوار، بل توسعت لتشمل الجو والبحر، حيث يستغل المهربون الشواطىء الممتدة من البحر الاحمر الى خليج عدن الى البحر الغربى خاصة الجزر المهجورة منها ـ كمحطة ترانزيت ـ لاعادة تهريب منتجاتهم من وإلى اليمن.

أليست مبالغة او تهويلاً اذن، اذا ما صورت المشاهدات من وقائع واحداث وتداعيات يومية لاحوال اليمن، ان نقول أن المسألة اليمنية ربما باتت حالة مستعصية الحل، لان الحلول جميعها فى ايدى قوى لاتريد بالفعل لليمن ان يستقر او يخرج من هذا الركام ولاتريد اصلاحاً لاوضاع اليمن المتردية كما تردد بما يعنى انها لا تحمل النوايا الصادقة ولا الرغبة الحقيقية فى الاصلاح، ان اى عاقل داخل اليمن او خارجها، ربما لا يمكن ان ينخدع بتلك الوعود والتعهدات والبرامج التى لم تر النور ولم تطلع عليها الشمس لانها تبدو وفقاً لتلك الاحداث بمثابة مسكنات او مخدر لحالة الرفض التى يعيشها المجتمع اليمنى نتيجة وصول الأمور إلى هذا الحد من التردى، وبالتالى أليس من المنطق القول بأن اليمن سيظل رهينة لمراكز القوى وحساباتها وهى التى لا تسعى لتنفيذ الا ما يحقق لها طموحاتها، ثم أليس من المعقول ان يسأل سائل ماذا يضر ـ وفقاً لهذا المنظور ـ لوساد

الجهل ولم يمتلك الفقراء وهم كثيرون نفقات تعليم ابنائهم وماذا يضر لو هرب المستثمرون، ولو قطعت عن اليمين كل المساعدات والهبات والمنح لسوء استخدامها ونهبها لصالح تلك القوى ونفوذها، ثم ماذا يضر لو اصبح مجرد الذهاب الى اليمن مجازفة غير محمودة العواقب، لكل مستثمر أو سائح او حتى باحث اجنبى، ثم ماذا يضر ان تنتشر اعمال السلب والنهب والقرصنة البحرية وقطاع الطرق والاختطاف ومصادرة حقوق الآخرين، كل هذا والسلطة تتحدث عن الاصلاح الاقتصادى والادارى ولاتزال، ومن المؤكد انها لا تعرف الى متى يمكن ان تكرر الحديث عن الاصلاح فيما تترك لمجموعة من افرادها فرصة العبث بموارد وثروات اليمن ومقدراته كيفما يشاءون، ويقررون شؤونه ويفرزون ابناءه بحسب مناطقهم وولاءاتهم ودرجة القرابة وقول نعم بدلا من لا للذات فوق كل الولاءات للوطن من قبل ومن بعد، حتى ماذا يضر عندما تبدر شطحة او يرتفع صوت لمسؤول يعلن عن محاربة الفساد أو عن اصلاح او عن اقامة محاكم فورية للخاطفين، او عن تصحيح الاوضاع والاختلالات فى المؤسسات وخلافه، على الرغم من انها مجرد شطحات ناتجة بالتأكيد كما يؤكد الحال عن شبع وصل الى حد التخمة ولم يبق الا اطلاق مثل هذه الوعود او الاعلانات التى تحافظ له على الكرسى لفترة اخرى قادمة ولا تعنى الا التمسك بالسلطة لما توفره من هيبة ومتعة وقوة، فإنها لا تلبث ان تتحول الى صدى، ثم ماذا يضر لو مضى الحال هكذا باليمن من كذبة لكذبة ومن وعد الى وعد ومن كرب الى كرب، بينما يفردالقهر والضنك قلوعهما على اليمن وتزداد هذه المعاناة، وينتظر الناس بارقة امل فى الخلاص من هذا الواقع، لكن كل ابواب الحل موصدة فى وجه كل المحاولات المخلصة، لتسقط تباعا كل الآمال فى صحوة تحقق للوطن اليمنى الأمن والاستقرار والنمو والتطوير، لأن كل حوار مع السلطة ملغوم بمصالح تلك المراكز ونفوذها غير المحدود، وأنه لا سبيل للاصلاح بدون مصالحة وطنية شاملة تضمن مشاركة كل ابناء اليمن فى تقرير مصيره وتصحيح مساراته والاسهام فى البناء والتنمية والتقويم، فماذا يضر اذا لم تحدث أو تحققت تلك المصالحة الوطنية؟!

انها اذن اللامبالاة التى تحدثنا عنها فى بداية هذا الفصل، والواضح ان الجماهير نفسها قد بادلت الساحة السياسية نفس هذا التوجه النفعى والانتهازى، فهى تأخذ من

كل تيار ما يستطيع أن يعطيه، لكى تبادله بمنافع محتملة، اما من جانب الحكومة أو من جانب التيارات الاخرى، ان العلاقة بين الجماهير والساحة السياسية أشبه بعلاقة الهجرة المؤقتة، فلا التيار السياسى الذى تمثله السلطة سيستقيم او يتجنس بجنسية الجماهير، ولا الجماهير ستصنع ساحة سياسية ومدنية خاصة بها، خاصة اذا كانت السلطة أو هذا النظام السياسى يملك القدرة على التعبئة البيروقراطية لتلك الجماهير فى الوقت الذى يخشى فيه الضغط الجماهيرى، ويرفض كذلك مشاركة الجماهير فى صنع القرار على أى مستوى، وهو لايزال يرفض السماح او الاعتراف بالحريات الديمقراطية لهذه الجماهير، بما فى ذلك بعض الحقوق الاساسية مثل حق التجمع وحق التنظيم النقابى الحر، والحق فى المشاركة عبر استطلاعات رأى أو حتى انتخابات حرة ونزيهة، الا انه بالرغم من تلك الضوابط، يكشف لنا التاريخ عن انه مثلما تؤدى الظروف الاقتصادية الضاغطة الى انسحاب وانحسار الحركة الجماهيرية تماماً، فإنها تؤدى الى انتفاضة جماهيرية صاخبة وعنيفة، وعلى القيادات السياسية فى اليمن ان تتحسب لذلك، كما ان عليها ان تبذل جهوداً اكبر فى اطار البرنامج بحيث تستهدف الآتى:

أولاً: تطبيع المناخ السياسى لضمان حشد اكبر قدر ممكن من الاجماع الشعبى والموارد الاستثمارية للوفاء باستحقاقات البرنامج باعتباره قضية وطنية تستدعى الالتفاف حولها وصياغة استراتيجية تنموية شاملة لليمن تستوعب آمال وتطلعات الجماهير ممثلة باحزابها وتنظيماتها السياسية المختلفة.

ثانياً: تعزيز المصداقية فى التعامل مع برنامج الاصلاح الاقتصادى والوعى بأهمية تكامل الاصلاح الاقتصادى مع الاصلاحات الاخرى المرتبطة به عضوياً «سياسيا، ادارياً، قانونياً».

ثالثاً: تطوير المؤسسات المالية النقدية وتصويب انشطتها وتشريعاتها ضمن سقف زمنى محدد، وخصوصاً المؤسسات المالية والضريبية.

رابعاً: ايلاء اهتمام اكبر بقطاع الصادرات وتذليل كافة العقبات التى يواجهها وعدم الاتكال على الصادرات النفطية وحدها فى تمويل الموازنة العامة.

خامساً: الاهتمام بمراكز المعلومات والبحوث العلمية والجامعات، وتطويرها ومدها بالامكانات اللازمة، حتى يمكن الاستفادة منها فى تحليل الظواهر الاقتصادية واتخاذ القرار، فضلاً عن بذل جهود اضافية فى مجالات التعليم والصحة عن طريق تحديث التعليم وتطويره بشكل يتناسب مع سياسة التحرير الاقتصادى ومتطلبات سوق العمل المستقبلية، وتوفيرالاستثمارات المطلوبة لتوفير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين باعتبار الانسان اغلى رأسمال، ومد تلك الخدمات لتشمل كافة مناطق اليمن ومحافظاته دون تفريق بين الجنوبية والشمالية.

سادساً: تفعيل آلية شبكة الامان الاجتماعى ببرامجها المتعددة،ومد مظلتها لتشمل اكبر قدر ممكن من المعوزين ومن ذوى الدخل المحدود الذين تأثروا بالبرنامج وانخفاض مستوى المعيشة الناجم عن تدهور قيمة العملة الوطنية، بهدف امتصاص الاثار الجانبية للبرنامج وتوفير المناخ المناسب لنجاحه بعيداً عن التوترات الاجتماعية الحاضنة لتفريخ العنف والتطرف.

ثم ان الاهم من هذا كله فى نظر المحللين أن تحقيق ذلك يتوقف على الميل الى تحقيق ذلك أولاً، وهو ما يتعزز داخل المؤسسات عمداً وبصورة منهجية يمكنها حل المشكلات الناجمة عن تنوع الاقتراحات والافكار او تصادمها، وهذا الميل يحتاج الى جيل من المثقفين ونشطاء العمل الاجتماعى والوطنى الذين يعتمدون فى مسيرتهم على بناء تقاليد المشاركة من خلال عمل نضالى سلمى فى المجالين الاهلى والسياسى يتحد مع الجماهير ويرفض الانفصال عنها او التعالى عليها، وسوف يتعين على هذا الجيل أن يتغلب على تشكك الجماهير فى مصداقية السلطة وانتهازيتها وهو ما يتطلب عملاً مثابراً طويل الأمد ويتسم بقدر كبير من الروح الغيرية ومن التضحية بالمصالح الخاصة، او على الاقل المصالح الاستثنائية او الامتيازات الطبقية، بما يعنى أنه الجيل الذى يهدم قلعة اللامبالاة الحصينة، وبهذا يستطيع اعادة صياغة مفهوم السياسة ومن ثم مفهوم النهضة ومفهوم الحرية بمد الجسور الى الجماهير وتحريرها وتحرير ذاتها من النزعة النفعية والعزلة ونفخ الروح فى اليمن من جديد، فهل ياترى ستحتاج اليمن الى وقت طويل لظهور هذا الجيل إذا كنا معنيين بالاجابة عن التساؤل.. اليمن الى أين بعد عشرة أعوام من الوحدة؟



٣

العنف والعنف المضاد

أن تجربة العقد الماضى فى التاريخ اليمنى تدفعنا إلى ضرورة توجيه مزيد من الانتباه الى التباين الكامن وراء الوحدة الظاهرية ـ ان صح التعبير ـ وتقويم وتحليل اشكال الاتفاق والاختلاف بين هذه الوحدة الظاهرية والانفصال الخفى ـ ان صح التعبير ايضاً ـ على نحو اكثر فعالية من الناحية الاجتماعية، فحينما ينظر المرء الى ذلك العدد الهائل من الظواهر الاجتماعية التى انتجتها الوحدة فى الظاهر، فى حين يؤكد الواقع أن ما يحدث هو وجود تفرقة بينة فى النظر والتعامل بين الشمال والجنوب بما يؤكد وجود تفرقة لاتوحد، سيبدو لهذا الناظر أوجه اختلاف عميقة فيما يتعلق بالوسائل التى ينبغى اتباعها بعيداً عن النظرة الرومانسية للتاريخ اليمنى ودينامية ودرجة التغيير فى الماضى والحاضر، ولعلى أرى أن هذا التباين ـ واثباته ـ يتطلب ما هو اكثر من مجرد التكهن والتعميم والاعتماد على تقارير الصحف الحزبية المعارضة وحدها أو الوثائق التى تصدرها الحركات او الاحداث المتفرقة او التقارير الحكومية.. اذ ان الملاحظة المباشرة والتفاعل والدراسة تكون حاسمة بشكل خاص.

ومن هذا المنطلق لا يمكن للمرء انكار واغفال حقيقة ان العنف يولد العنف، فالكثيرون ممن عانوا ويلات عنف السلطة ـ من التعرض للمضايقات والمطاردات والسجن والتعذيب ـ او شاهدوا زملاءهم يتساقطون من الوهن ويموتون فى السجون خلصوا إلى أن السعى وراء الديمقراطية واحترام حقوق الانسان اليمنى يقودهم الى طريق مسدود، خاصة فى ظل ظاهرة الاختلال الامنى اليمنى الموجودة وكادوا أن ينسحبوا من العملية السياسية وتتكون لديهم قناعة بأن سبيلهم الوحيد هو العنف وممارسته بعدوانية أشد فى المقابل، ثم ان التزام السلطة الصمت بل ربما ودعمها لهذا العنف يترجم على انه اشتراك فى

الجريمة ودليل على ازدواج المعايير فى النظر الى - وليس تطبيق - الديمقراطية تجاه ذلك، فالقمع الحكومى وانتهاك حقوق الإنسان وسياسة السلطة المتساهلة يؤدى بالتأكيد الى مواجهة وعنف سياسى واجتماعى، مما يمكن السلطة وبعض صانعى السياسة اليمنية من اثبات جدالهم المسبق بأن الحركات الاجتماعية لديهم، حركات تجنح الى العنف بطبيعتها ومعادية للديمقراطية فضلاً عن انها مصدر خطر يهدد الاستقرار القومى الوطنى ولعله بالمناسبة نفس الحال بالنسبة لمعتقدات صانعى السياسة الامريكية فى النظر الى الحكومات الاسلامية او الحركات الاسلامية،ونظراً لتطلع ملايين عديدة فى اليمن إلى المزيد من التحررية السياسية والدمقرطة - بمعنى التحول الى الديمقراطية وتطبيقها - لن يكون من وجهة نظرنا نشاط هذه الحركات المجتمعية فى اليمن بالضرورة مصدر التهديد بل بالاحرى مصدراً للتحدى، لأنها فى الاساس حركات اجتماعية اكثر من أنها حركات سياسية تهدف الى خلق مجتمع ذى توجه فكرى يعتمد فى المقام الاول على الاسترشاد بمبادىء واهداف ثابتة عن الحرية وحق تقرير المصير، وهى الميزة التى تمكن الشعب اليمنى من تقدير أمانى وآمال العديد من افراده فى سعيهم لتحديد سبل جديدة لتشكيل مستقبلهم.

لقد بات الحال مظلما، فلا يكاد يمر اسبوع دون ان تشهد اليمن أعمال عنف سياسية او اجتماعية وحسب تقديرات وزير الداخلية اليمنى نفسه فإن بلاده تمكنت من احباط ٦٢ حالة عنف فى عدن وحدها فى العام (١٩٩٩) استهدفت الامن والاستقرار، لكن موجات العنف لاتقتصر على عدن فحسب، بل امتدت الى ابين وشبوة والضالع وحضرموت جنوباً، كما انطلقت فى محافظات شمالية منها مأرب والجوف وصعدة وإب، كما تركزت فى بعض احياء العاصمة صنعاء.

وتتنوع اشكال العنف فى اليمن بين تفجيرات عبوات ناسفة وخطف السياح الاجانب الى اشكال اخرى من العنف الاجتماعى، مثل صدامات القبائل مع اجهزة الدولة، أو تفجير انابيب النفط فى حقول المسيلة فى حضرموت جنوباً، وفى الجوف ومأرب شمالاً، مروراً بعمليات خطف استهدفت فتيات وطالبات وانتهاء بقيام عصابات مسلحة باختطاف بعض رجال الاعمال او ابناء مسؤولين كبار فى الدولة، وعلى الرغم من تعمد

الجهات الرسمية عدم توفير احصاءات رسمية شاملة عن عدد ونوع عمليات العنف فى اليمن، الا ان صحيفة مثل «الايام» العدنية نشرت فى مطلع العام ١٩٩٩ احصائية تفيد وقوع ٤٢٨ عملية عنف ذات طابع سياسى واجتماعى مارستها جماعات سياسية أو قبائل أو عصابات كانت حصيلتها مصرع حوالى ٢٠٢ شخصاً واصابة مئات الاشخاص.

وتطرح اعمال العنف فى اليمن عدة اسئلة تتعلق بالهوية والدوافع، ومن ثم المستقبل، وربما كان السؤال الأول من هو الذى يمارس العنف؟ ولمن يوجه رصاصاته أو متفجراته؟.. هل هو عنف ضد الدولة أم ضم المجتمع أو ضد الذات؟.. ومن اين جاء الذين يمارسون العنف السياسى؟.. ولماذا تركزت اعمال العنف الاجتماعى على المحافظات الشمالية بدرجة اكبر من غيرها من المحافظات الاخرى؟.. ثم كيف تفاعلت اجهزة الدولة مع منفذى ومدبرى عمليات العنف؟.. ولماذا لم يتم تطبيق قانون اعدام الخاطفين الذى صدر فى صيف ١٩٩٨؟ ثم ما هو مستقبل هذه الظاهرة؟..

وللاجابة عن مثل هذه التساؤلات وغيرها من علامات الاستفهام ينبغى التمييز بين اشكال وانواع العنف السائد فى المجتمع اليمنى، فهناك نوعان رئيسيان من تلك الاشكال هما:

أولاً: عنف سياسى تمارسه منظمات سرية ضد اجهزة ورجالات الدولة أو ضد السياح الاجانب بهدف ابراز العضلات او اثبات الوجود أو للضغط على الدولة للإفراج عن بعض المعتقلين من أنصار هذه المنظمات، ويمكن القول بأن مثل هذا النوع من العمليات بدأته عناصر دينية متطرفة ضد قيادات الحزب الاشتراكى اليمنى منذ اليوم الأول لتوقيع اعلان الوحدة فى ٢٢ مايو ١٩٩٠، وبدأ فى صورة الاغتيال السياسى المباشر، لكنه وصل الى حد اختطاف رهائن اجانب على نحو ما جرى فى ابين قبل نهاية ١٩٩٨.

وتعتبر الاجهزة الامنية ان العنف السياسى فى اليمن هو الاخطر لجهة ان مدبريه ومنفذيه محترفون، ولهم دوافع تتجاوز الانتقام من الضحية الى حد وضع شروط تمس هيبة الدولة على نحو ما فعل اعضاء ما يسمى «جيش عدن وأبين» بزعامة ابوالحسن المحضار - «اعدم» - والذين نفذوا عملية اختطاف السياح البريطانيين فى ابين - ديسمبر ١٩٩٨ - إذ أن

أهدافاً تنظيمية تتجاوز حدود اليمن الى حد تهديد استقرار نظم الحكم فى عدة دول عربية.. كما للتنظيم علاقات وروابط تنظيمية مع جماعات دينية عربية مماثلة تقيم فى الخارج حسبما عبر ابوحمزة المصرى الذى يقيم فى لندن، والذى كان يدير عملية ابين مع ابوالمحضار بواسطة جهاز هاتف جوال.

ثم تدرجت عمليات العنف السياسى فى اليمن من مجرد عمليات اغتيال تستهدف قادة الحزب الاشتراكى خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٤، الى عنف سياسى يرتدى ثوباً دينيا بدا واضحاً فى الفترة من ١٩٩٤ حتى الوقت الراهن، والذى دشن نفسه فى هجوم مسلح باعداد غفيرة شنتها كوادر فى تنظيم يدعى «الجهاد» ضد القبور والاضرحة ودور العرض السينمائى والاندية الاجتماعية فى عدن فى الايام الاولى من سبتمبر ١٩٩٤، وتطورت هذه العمليات الى حد محاولة اغتيال وزير الداخلية اليمنى فى كمين نصبه له المتطرفون الدينيون فى أحد شوارع العاصمة «صنعاء» فى اغسطس ١٩٩٨، وصولا الى التهديد بتفجير فوضى عارمة، اتخذت مظهراً مزعجاً من خلال انتقال حوالى ٤ آلاف عنصر من تنظيمى «الجهاد» و«جيش عدن وابين» الى محافظات الشمال مأرب والجوف هرباً من الملاحقات الامنية، وانى لأخشى من اتساع رقعة العنف بشكل درامى فى هاتين المحافظتين اللتين كانتا - ولاتزالا - ساحة لاعمال عنف اجتماعى شنها شباب القبائل ضد قوات الجيش والشرطة والامن المركزى فى ٢يوليو ١٩٩٨ ولم تتوقف - ربما حتى الآن.

وينصب الاتهام على وجه الخصوص على الجناح الدينى المشارك فى حزب التجمع اليمنى للاصلاح، غير ان قيادات هذا الحزب تنفى تورطها فى دعم ورعاية ظاهرة العنف فى اليمن وتوجه - بدورها - الاتهام الى قيادات فى الجيش والشرطة كانت قد تورطت بشكل أو آخر فى تجاهل هذه الجماعات الناشطة بل وتزويدها بأسلحة أوتوماتيكية ومتفجرات، لكن التحليل الموضوعى يذهب فى اتجاه آخر، هو أن عوامل ودوافع العنف موجودة فى الواقع اليمنى كما انه لا ينقصها السلاح المتوفر على نطاق واسع فى اليمن.

ففى تقرير لصحيفة «الاندبندنت» البريطانية الصادرة فى ١٢ مارس ١٩٩٨ جاء أن كل بيت فى اليمن تتوفر فيه من ٣ الى ٥ قطع سلاح، وأن ٥٥ مليون قطعة سلاح منتشرة فى المجتمع اليمنى ولا تملك الدولة السيطرة عليها، والاخطر من ذلك انتشار واستقرار

عبارة «ان السلاح زينة الرجال فى اليمن» ورصد مراسل الاندبندنت فى صنعاء ظاهرة ان كل طفل يولد يحصل على قطعة سلاح من والده، كما يحصل على قطع أخرى - كهدية - من الاقارب، فالناس فى اليمن - على حد قول المراسل - يقدمون السلاح كنوع من الهدية فى المناسبات الاجتماعية المختلفة.

وفى تقرير لصحيفة «الاهرام» القاهرية كتب موفودها الى صنعاء فى ٢٢ اغسطس ١٩٩٨.. ارجع انتشار عمليات العنف فى اليمن الى سهولة استقطاب بعض العناصر للعمل التخريبى بمقابل مادى مغر مستغلين الظروف الاقتصادية الصعبة، وتوافر العديد من المواد المستخدمة لاغراض التفجير سواء كانت قنابل أو عبوات ناسفة او قذائف متوفرة فى الاسواق المحلية والاماكن غير الخاضعة للسيطرة الامنية وبأسعار زهيدة، اذ يصل سعر القنبلة الى نحو ٤ الاف ريال اى ما يعدل ٣٠ دولاراً، والكلاشينكوف الى ٦ الاف ريال، والقذائف إلى ١٥ الف والمسدس يتراوح سعره بين ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ ريال حسب نوعه وحالته، كما ان هناك أسواقاً خاصة ومعروفة لبيع كل انواع الاسلحة علناً ومنها سوق «حجانة» على مسافة قريبة من صنعاء، والآخر سوق «الطرح» شمال العاصمة، والخلافات القبلية تستخدم فيها كافة الاسلحة عدا الدبابات والطائرات خاصة فى مأرب والجوف وخولان وغيرها من الاماكن التى تشهد الصراعات القبلية، ويستحيل على الدولة ان تتدخل فى هذه المناطق. كما يستحيل على الجيش اقتحام هذه المناطق الجبلية الوعرة حيث يسهل نصب الكمائن، فوزير الداخلية نفسه كاد يلقى مصرعه فى كمين نصب له من مجهولين فى محافظة الجوف ونجا منه بأعجوبة.

وفى تحقيق نشرته مجلة «المجلة» الصادرة فى لندن عن ظاهرة بيع السلاح فى اليمن نفى احد تجار السلاح المعروفين فى اليمن ان تؤثر الإجراءات التى اتخذتها الحكومة اليمنية لتنظيم وحمل وبيع الاسلحة فى المدن اليمنية، وقال ان هذه الاجراءات سوف تزيد اسعار البيع فى السوق وهو ما يهدف اليه البائع دائما، وعن كيفية سماح الجمارك الرسمية بدخول هذه الاسلحة قال التاجر «بعد حرب ١٩٩٤ سمحت الحكومة للتجار باستيراد السلاح، لانها وجدت فى ذلك فائدة كبرى كون أن الدولة تأخذ نصف كمية السلاح المستورد كنوع من الضرائب، والتاجر مستفيد من ذلك بشكل كبير، حيث ان

اسعار السلاح فى الخارج اكبر من هذا بكثير، مما يوفر على التاجر معاناة ومخاطر عمليات التهريب ونفقاتها الباهظة من مصدرها حتى تصل الى مستودعاتها، ومن الطبيعى ان يأتى بها عبر اساليب شرعية وعبر المنافذ والقنوات الرسمية،

وكانت الحكومة قد سمحت للجنوب والمتطوعين الذين شاركوا فى حرب ٩٤ بامتلاك ما يقع تحت ايديهم من اسلحة تخص القوات الجنوبية، الامر الذى ادى الى انتشار الاسلحة الثقيلة ومدافع مضادة للطائرات ومنصات اطلاق صواريخ كاتيوشا فى يد المواطنين الذين باعوها فى الاسواق، واستقرت اخيراً فى يد شيوخ القبائل، اذ تتباهى كل قبيلة بحجم ونوع الاسلحة التى تمتلكها وفى كثير من الاحيان تطلق قذائف مدفعية فى الهواء كنوع من استعراض القوة فى مواجهة قبائل أخرى أو رجال الشرطة، وفى ظل ظاهرة من هذا النوع يصعب السؤال عن دوافع العنف، فوجود السلاح بغزارة يغرى على ارتكاب اعمال عنف ولاسيما حين تتوفر بشكل واضح مبررات الغضب.

ثانيا: عنف اجتماعى، ويلاحظ انه حتى عام ١٩٩٦ ورغم التوترات السياسية والاجتماعية التى شهدتها اليمن وابرزها بالطبع حرب صيف ١٩٩٤، لم تقع حادثة اختطاف واحدة ضد سياح أجانب أو خبراء، لكن فى مطلع عام ١٩٩٦ بدأت ظاهرة خطف الاجانب، عندما قامت مجموعة فى محافظة صعدة شمال صنعاء باختطاف خبيرين امريكيين يعملان فى شركة «هنت» لتكرير البترول، وتم الافراج عنهما بعد وساطة زعماء القبائل وكانت دوافع عملية الاختطاف هى اجبار الشرطة على الافراج عن احد المتهمين فى قضية جنائية.

ويبدو أن مرونة قوات الشرطة.. وتدخل القبائل للافراج عن الرهائن اغرت باقى القبائل التى لها مطالب لدى الدولة إلى القيام بعمليات اختطاف للرهائن الأجانب، وهكذا شهد عام ١٩٩٨ وحده ٤٢ عملية اختطاف، اقترن بعضها بتعرض الرهائن للأذى على يد الخاطفين او على يد قوات الشرطة كما حدث فى مذبحة ابين التى راح ضحيتها ٤ من الاجانب - ٣ بريطانيين واسترالى واحد - وعلى الأكثر من هذا نجد أن أشكال وانماط العنف الاجتماعى تتنوع بين:

١ ـ خطف الاجانب.

٢ ـ خطف رجال الاعمال وابناء السياسيين.

٣ ـ خطف الفتيات.

٤ ـ الثأر القبلى.

٥ ـ تفجير انابيب النفط جنوباً وشمالاً.

٦ ـ السيطرة بالقوة على أراضى المواطنين وممتلكاتهم.

ومع هذا التنوع أصبح من اليسير أمام من يطالع الصحافة الاهلية والحزبية الصادرة فى صنعاء وعدن أن يقف فى كل يوم على كم من احداث العنف التى لا تشبه من حيث العدد ولا من حيث الطابع أى احداث عنف اخرى فى العالم، وهو ما يعنى أن هناك خصوصية ونمطاً يمنياً فى انتاج العنف، ومن التجنى بمكان رمى المسؤولية على العصبية القبلية وحدها والثأر واعتماد السلاح لحل الخلافات، فالواقع ان أسباباً كثيرة تقف خلف ظاهرة انتشار العنف الاجتماعى وتنوعه. يمكن رصدها فى تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان لعام ١٩٩٨ وما بعده حيث يقول: أن اليمن يواجه معاناة التحديث فى واقع اجتماعى تسوده القبلية والعشائرية وتختلف البنى القانونية والسياسية والاقتصادية.

ومع تفصيل التقرير للاثار التراكمية للاختلالات الادارية والابعاد الاقتصادية لحرب ٩٤ وظاهرة التمييز فى تولى المناصب على اساس النفوذ القبلى أو الانتماء السياسى أو الاقليمى، يرصد الباحثون والمحللون ظاهرة تراجع سلطة الدولة فى بعض المحافظات والمناطق، وتقدم سلطة القبيلة لملء الفراغ، ويجد المحللون ان هناك مديريات بكاملها لا تحكمها السلطة، وانما تخضع لحكم القبائل، ومن الوقائع الدالة على ذلك مثلاً ان قبيلة «آل غسيل» بشبوة استمرت تواصل عملية الاشراف على نقطة تفتيش خاصة بها اقامتها فى منطقة «حنيقة» التى تقع على الطريق الرئيسى الذى يربط بين محافظتى شبوة وابين - الجنوبيتين - وعمدت الى تفتيش واحتجاز السيارات المارة التى تحمل لوحات عسكرية وحكومية، وتقول شخصيات فى قبيلة «آل غسيل»: أنها تقوم بهذا العمل للضغط على السلطة لاحضار عقيد في الامن المركزى اقدم على قتل شخصين من افراد القبيلة وآخرين.

وعلى هذا المنوال وكنتاج طبيعى لمعطى خاص، تذوب وتتلاشى تدريجياً سلطة الدولة، بل أن هذه السلطة تتحول فى احيان كثيرة الى جزر عائمة محاصرة بالعديد من الجزر المساوية لها بالقوة ورد الفعل، وهى جزر يدبر شؤونها شيوخ القبائل، فتتحول الى ما هو اكبر من المستعمرة وأقرب إلى هيكلية الدول، الواجب من قبل نظيرتها فى صنعاء احترام اعرافها وقوانينها ونظمها، واية محاولة لاختراق حدود القبيلة المرسمة أو التحدث عن السلطة المركزية يستنهض حمية رجال القبائل ويستنفر فيهم الروح القتالية دفاعاً عن الحدود الطبيعية، ورفضا للتدخل فى شؤون السيادة.

وباضافة بعد آخر الى اسباب انتشار العنف فى اليمن يمكن ملامسة شيئين يعدان من معالمها البارزة هما العنف والفساد، فلهذين الغولين القدرة على النماء والبقاء والتوسع والتحدى لاية محاولة للحد من سطوتهما بالتقويض والحصار، فالعنف هو السمة الغالبة فى علاقات كل مكونات واطراف المجتمع مع بعضهم البعض، ابتداء من عنف السلطة، وسلطة المدرسة القمعية وحتى المنزل وافراد العائلة الواحدة، ولايمكن لهذا القمع الذى اخذ لنفسه صفة قانونية الا ان يخلق ادواته ووسائله للاحتماء من عنف الآخر وامتصاصه وامتصاص ضرباته.

وفضلاً عن هذا تأتى على رأس قائمة الاوضاع التى ادت الى انتشار العنف وتحول دون تحديث المجتمع، واستنهاض قوى ومؤسسات المجتمع المدنى الحديثة فى مواجهة البنى التقليدية، مشكلة الامية الثقافية، ووفقاً للمعلومات الواردة فى صحيفة «رأى» العدد ١٠٦ ومقارنة مع اكثر الدول تخلفاً فى العالم اليوم، تأتى اليمن فى ذيل القائمة فى امور كثيرة، وبشكل خاص فى الجانب الثقافى والفكرى، حيث ان نسبة الامية بين النساء خاصة فى الارياف اكثر من ٨٧٪ وبين الذكور ٦٧٪ كما ان الاحصاءات المتوفرة عن اليمن عن توزيع الصحف تقول أن معدل الصحف والمجلات التى توزع يومياً لا تتجاوز ١٠ آلاف نسخة من مجموع السكان البالغ عددهم أو يزيد عن ١٩ مليون نسمة.. كما أن عدد الكتب التى تطبع سنوياً فى اليمن لا يزيد عن عشرة كتب، وذلك يعنى أن لكل ١٦٠ الف شخص كتاباً واحداً، وبالنسبة لصحف ومجلات الاطفال، فإن نصيب كل ٢٠٠ الف طفل نسخة واحدة، ناهيك عن غياب المكتبات العامة، وعلى كل فإن اليمن بهذا الوضع تعيش

حالة من الاستقطاب الفكرى، ومن اهم مظاهرها الموقف العدائى الذى يتخذه كل تيار فكرى من الآخر، دون محاولة حقيقية لتفهم فكرة أو محاولة التواصل معه، وتصل هذه الحالة الى اقصى مراحل الخطورة فى حالة نفى الآخر أو استعداء السلطة القائمة ضده.

من هنا تشهد اليمن حالياً ما يربو على الف حالة قتل سنوياً بسبب الثأر وفقاً لاحصاءات نشرتها صحيفة «رأى» فى مطلع التسعينيات يقول باحثون: ان اكثر من ٧٥٪ من القبائل اليمنية لديها قضايا ثأر فيما بينها، وتزداد الظاهرة خطورة واتساعاً برغم التقدم التكنولوجى فى العالم كله، وهو ما يطرح وجود مشكلة فى عملية ضبط المفاهيم المستخدمة، خاصة وقد شملت الظاهرة فئات المثقفين والمتعلمين الذين يمارسون الثأر بأنفسهم دون اللجوء الى مؤسسات الدولة، ربما لان القضاء ضعيف، والدولة بلا هيبة، والناس يبحثون عن سلطة تنفيذية تنظم لهم حياتهم وتحسم خلافاتهم، وعندما غابت، أو لم يجدوها، فروا إلى الاعراف القبلية والى جدار القبيلة طلباً للحماية، ويقول أحد زعماء القبائل: هذه ظاهرة زينة ورثناها عن اجدادنا وما فيها الا المصلحة، فالذى يقتل فرداً من عشيرتنا برصاصة نقتل واحداً منهم بعشر رصاصات والذى يخطف عجلاً، علينا أن نخطف رأس فرد منهم، وان كانت هى الدولة.

ان حالات الثأر التى تشهدها اليمن، تعكس درجات من العنف والقسوة القبلية ايضاً، كما انها تكشف أن الثأر ليس ظاهرة جديدة فى المجتمع اليمنى، بل لها تاريخ يمتد من تاريخ نشوء القبيلة، وترتبط بالمجتمعات ذات التركيبة الاولى التى تلعب فيها رابطة الدم والقرابة دوراً مهما واساسياً فى تشكيل هذه القبيلة، لذا فإنها ليست ظاهرة سطحية عابرة يمكن معالجتها بقانون، بل هى ظاهرة مركبة لها خمسة ابعاد: اجتماعية، نفسية، ثقافية، اقتصادية، سياسية، فإذا كان الثأر جزءاً من ثقافة القبيلة، وظاهرة اجتماعية تمارسها فإن الصراع الذى ينتج عنه الثأر سببه البحث عن صورة القبيلة لدى القبائل المتجاورة احياناً، اذ ان فقد شخص من القبيلة يجعلها فى وضع متدن امام القبائل الاخرى، كونهم يعتقدون ان هذه القبيلة قد ابيح دمها، لذا يحدث خلل فى البناء الاجتماعى للقبيلة، ويتولد شعور بالانتقام لدى افرادها فتربى الأم ابنها منذ الصغر على

الثأر. والاقارب يدفعون بهذا الاتجاه فتتحول القضية الى تنشئة سيكولوجية يكبر أفراد القبيلة عليها، وتصبح جزءاً من ثقافتها.

أما سياسياً، فقد وجد الباحثون أن لها أسباباً وجيهة، اذ وظفت هذه الظاهرة منذ الاستعمار البريطانى فى الجنوب، الحكم الامامى فى الشمال، حيث تلت اثارة الفتن بين القبائل، أو ما يسمى بنظام «فرق تسد» فى الجنوب حماية للاستعمار والحد من حدة القبيلة التى تهدد وجودهم، ومازال هذا التوظيف مستمراً حتى الآن، فالسلطة فى اليمن مازالت تستفيد من صراع القبائل فيما بينها، وكان كثيرون قد تطرقوا الى ظاهرة التوظيف السياسى لهذه الظاهرة، والى خطورة توظيف الثأر لاضعاف القبائل اليمنية عن طريق اثارة الفتن فيما بينها لاشغالها عن المطالبة بحقوقها، فتعددت تبعاً لهذا نتائج ما افرزه هذا الوضع، اذ اتجهت القبائل لممارسة الثأر من الدولة عن طريق اختطاف السياح، وتفجير انبوب النفط فى مأرب، واختطاف مدراء المشاريع فى مناطقهم وتارة تلجأ القبائل إلى القتل العمد والمباشر.

وتوكد احصائية صادرة عن وزارة الداخلية مصرع ألف شخص سنوياً فى معارك ثأر بين القبائل ويعود انتشار الثأر بين القبائل الى عدة اسباب هى: ضعف السلطات القضائية وعدم استقلاليتها مما يلحق الظلم بعدد كبير من الناس، ويجعلهم يفقدون ثقتهم فى القضاء، فيلجأون الى الاعراف القبلية التى قد يجدون فيها العدالة المفقودة، افتقار اليمن لمؤسسات تثبت وتكرس قاعدة دولة النظام والقانون، حيث استفحل الفساد فى كافة المؤسسات مما دفع بالاجهزة الامنية الى الانحياز لمن يملك ومن يدفع ومن له نفوذ، ضعف السلطة التنفيذية التى لا تستطيع فى كثير من الاحيان تنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم فيرى الناس فى شيوخ القبائل سلطة اعلى من سلطة الدولة وصار معروفاً أن كل شيخ قبيلة يمتلك سجناً خاصاً داخل قصره، تنفذ من خلاله الاحكام العرفية التى يصدرها، واخيراً فإن الدولة دخلت طرفاً فى قضايا الثأر، فالضباط ينحازون عندما تكون قبيلتهم طرفاً فى صراع مسلح مع قبيلة اخرى، مما جر المؤسسة العسكرية إلى مستنقع الحروب القبلية.

ففى محافظة تعز مثلاً، جرى اشتباك مسلح استعمل فيه مختلف الاسلحة الخفيفة والمتوسطة بين قبيلتين من قبائل المخلاف شرعب، ونتج عن الاشتباك وقوع قتيل، واصابة

١٢ مواطناً ومواطنة تم نقلهم الى مستشفى الثورة فى تعز لمعالجتهم، وفى نهاية ديسمبر ١٩٩٨، وقع اشتباك بين قبيلتى بنى النضر وبنى الاحمد بسبب قضية ثأر، ولقى ٧ اشخاص مصرعهم، و٢٠ جريحاً بينهم نساء واطفال فى الاشتباكات المسلحة التى دارت بين قبائل الجهة وبنى النضر، والتى استخدمت فيها الاسلحة المتوسطة والخفيفة، وقد رفضت تلك القبائل المتحاربة الوساطة التى بذلتها قيادات عليا فى الدولة وشخصيات قبلية نافذة.. كما عجز اكثر من عشرة أطقم ارسلتها الدولة عن فض الاشتباكات، غير ان الملاحظة الاخطر من المواطنين بالمنطقة تؤكد أن تأخر الدولة ووجود عناصر من القوات المسلحة بينهم ضابط معروف، اسهم فى اذكاء نارالفتنة وتفاقمها، ويذكر أن الحرب كانت قد اندلعت بين هذه القبائل منذ عدة اشهر، وسقط خلالها عشرات القتلى والجرحى، وتهدمت منازل واحرقت مزارع، ولم تحرك الدولة ساكناً الا فى وقت متأخر للغاية.

وفى هذا الجو المشحون بالاثارة والملبد بالغيوم، تخيل ماذا يحدث فى حالة إذا نشر خبر كاذب بهذا الخصوص بين القبائل؟.. وعلى سبيل المثال كان خبر كاذب قد نشر فى مطلع العام ١٩٩٩ وكاد ان يؤدى الى فتنة بين القبائل يقول: اصيبت الاوساط القبلية فى مديرية احور محافظة ابين بحالة من الذعر والقلق مساء التاسع والعشرين من ديسمبر ٩٨ عندما اشيع خبر كاذب بأن قبيلة آل العميس اقدمت على قتل واحد من افراد قبيلة آل على انتقاماً على مقتل والدهم الذى قتل فى مطلع اكتوبر الماضى فى اشتباك بينهما على شعب - وقد حدث هذا بالفعل - ويصادف ان تنتشر الشائعة فى وقت كانت مجاميع قبيلة آل العميس متواجدة فى الاسواق، مما اضطروا معه الى الاختفاء من الاسواق، تحسباً لرد فعل من قبيلة آل على، ووصلت حدة الامر الى اخراج مرضاهم من المستشفى، وقد وضع افراد القبيلتين فى المناطق مترامية الاطراف عند سماعهم الخبر فى وضع حالة تأهب حتى ظهر اليوم التالى حيث تبين ان الخبر كاذب، ترى هل كانت الدولة وراء تسريب هذه الشائعة أو الخبر الكاذب؟.. مجرد سؤال.

وتنقل الصحف أيضاً، عن شهود عيان، انه على الرغم من وجود توتر بين القبيلتين مترتب على اشتباكات جرت بينهما خلال عام ١٩٩٨، واسفرت عن مصرع ٦ اشخاص

وجرح ١٤ شخصاً من الطرفين، الا ان اجهزة الامن لم تبادر الى انشاء نقاط حراسة اضافية لمنع احتكاكات خاصة فى الاسواق والاماكن العامة فى حين نجد فى المقابل، ان مشايخ مديرية امن محافظة الضالع مثلاٍ، نجحوا فى ايقاف القتال بين آل الشهادى وآل الطيرمى الذى دام اسبوعاً، واسفر عن مصرع شخص والحاق الضرر المادى بالطرفين وكان القتال بدأ بسبب قضية ثأر بين القبيلتين، لكن تدخل مشايخ المديرية ومدير الامن ساهم فى التوصل الى هدنة تم بمقتضاها وقف المعارك لفتح المجال امام المصالحة.

والواقع ان الكلاشينكوف صار لغة الحوار لادارة الخلافات العشائرية القبلية، وقد ادى الى تصعيد التوتر وتصدير الاضطرابات، وأوجد لغة مغايرة للحوار فى حسم الأحداث، تستند الى مفردة القوة ومنطق البارود والحديد، وهو ما يخلق حالة يفلت فيها الزمام عن السيطرة، وان لعبة السلاح لم تعد السلطة وحدها هى الممسكة بزنادها، بل ان الفوهة توجه فى كل اتجاه بما فى ذلك صوب السلطة نفسها وهذا هو مكمن الخطر، وقد لاحظ المراقبون من هذا الاتجاه ان عمليات الاختطاف فى اليمن كانت بدأت باختطاف اليمنيين وليس الاجانب، كما انها كانت تتركز على عدة قطاعات هى:

- أولاد السياسين وشيوخ القبائل لاغراض سياسية أو قبلية وكنوع من الثأر.
- رجال الاعمال والاثرياء بهدف اجبار الرهينة على دفع فدية مالية.
- الاجانب بهدف اجبارالدولة على تقديم مشروعات تنموية وخدمات خاصة فى المحافظات النائية والتى تعانى الاهمال.
- خطف الفتيات والاعتداء عليهن أو ابتزاز اهاليهن.

ويلخص حادث وقع فى مطلع التسعينيات فى مدينة شبام نموذجاً للعنف العشوائى الموجه ضد شخصيات قبلية واخرى سياسية، فقد اطلقت مجاميع مسلحة، النار من اسلحتها الآلية، باتجاه منازل آل عبيد الاه وآل سليم بجوجة، ولم تحدث اية اضرار سوى تكسير بعض الاثاث فى المنازل التى اخترقتها الطلقات النارية، كما تعرض سكرتير ثانى الحزب الاشتراكى بمركز شبام لاطلاق النار فى ذات الوقت وذلك عندما كان متوجهاً الى منزل خاله الذى تعرض هو الآخر لنيران الاسلحة الآلية، كما يذكر أن ما حدث خلال

ايام عيد الفطر المبارك فى يناير ٢٠٠٠ كان نتيجة تطور خلاف وقع بين آل نصار وآل سليم، اذ واصل ثلاثة من آل نصار اطلاق الرصاص - عشوائياً - على منازل آل سليم لابلاغهم رسالة بأن لهم ثأراً وانهم متربصون حتى تحقيقه.

وتعطى واقعة رجل الاعمال المقاول المعروف عبدالحكيم شمسان بعدن فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٨، بعد خروجه من المسجد يوم الجمعة، ونقله الى مأرب نموذجاً للاضطراب الامنى والقلق المرتبط بتكرار هذه العمليات، فقد أعلن الخاطفون عن هويتهم، وحددوا شروطهم للافراج عنه، لكن سلطة الدولة لاتمتد الى بعض مناطق محافظة مأرب مما اطال فى مدة الاختفاء واعطى الخاطفين فرصة المساومة بالمزايدة فى المطالب، وكذلك تمثل حادثة اختطاف صبى - ١١ عاما - نجل عضو مجلس النواب والقيادى فى الحزب الحاكم محمود خالد ناجى من امام مدرسته وسط الحى الدبلوماسى فى صنعاء فى ديسمبر ١٩٩٨ نموذجاً آخر يعبر عن الانفلات الامنى اذ صار السؤال المطروح هو: اذا كان ابن مسئول كبير فى الدولة لا يأمن على نفسه فى وسط العاصمة فهل يأمن الاجانب؟

وكانت عناصر مجهولة أقدمت على خطف سيارة هيلوكس موديل ٩٧ تتبع رجل الاعمال المعروف هائل سعيد بالقرب من منطقة سدبة مديرية القطن بالخط الذى يربط وادى حضرموت بالساحل، وتؤكد المعلومات عن الواقعة ان الخاطفين ظنوا ان رجل الاعمال موجود داخل السيارة، وقد اجبروا السائق على التوقف بعد أن طاردوه واطلقوا الرصاص فى الهواء، ولما لم يجدوا رجل الاعمال قاموا بنهب محتويات السيارة ووجدوا مبلغاً يقدر بـ٢٦٠ ألف ريال، وفى صحيفة الطريق والتى نشرت عن تلك الواقعة، فى العدد نفسه، نطالع مناشدة تقدم بها عدد من العائلات من آل شمسان وآل بريك وآل طرموم وآل الكعكس وآل السقاف الى رئيس الجمهورية يطالبونه سرعة التدخل للإفراج عن رجل الاعمال عبدالحكيم شمسان الذى اختطفه مسلحون من قبيلة ظبيان، وجاء فى المناشدة تقدير لدور الدولة فى الافراج عن السياح الالمان فى منطقة بنى ظبيان، وكان هذا النداء هو الثامن من نوعه دون إفراج عن رجل الاعمال، وقالت الصحيفة: ان اهل المخطوف قد تلقوا اشعاراً بأن الخاطفين سوف يطلقون سراح عبدالحكيم شمسان مقايضة باثنين من اخوته أو اقاربه.

واضافة إلى هذا كله، فقد ادى التدهور الاقتصادى وانتشار البطالة الى ذيوع ظاهرة قيام عصابات مسلحة بقطع الطرق الرئيسية، والاعتداء على السائقين والمواطنين، واجبارهم على تسليم ما يمتلكونه من أموال أو بضائع، وقد نشرت صحيفة الايام فى ديسمبر ١٩٩٨، خبرا يفيد قيام مسلحين ملثمين يستقلون سيارتين لاند كروز شاص بمهاجمة ثلاثة عمال فى سيارة لاندكروز صالون تابعة لاحدى شركات النفط العاملة بحقول المسيلة فى مديرية القطن، محافظة حضرموت، وعندما اوقف السائق السيارة، قفز المسلحون من سيارتهما واشهروا اسلحتهم باتجاه العمال الثلاثة، وكان بينهم خبير هندى، واستولوا على اموال العمال واقتادوا السيارة الى مكان مهجور، حيث تم تفكيكها وبيع قطع الغيار الى محطات متخصصة فى بيع الاجزاء المسروقة.

وفى مطلع يناير عام ١٩٩٩ نجد صورة أخرى من صور قطع الطرق على المسافرين حيث كان مغتربون قادمون من المملكة العربية السعودية عن طريق مأرب - وادى حضرموت - وهم من آل بلحامض والجابرى، كانوا يستقلون سيارتين، لاحظوا ان سيارة هيلوكس تطاردهم، فأبلغوا شكواهم الى احد الاطقم الامنية، فأخبروهم ان هذه السيارة تتبع أمن الطرقات، فاطمأنوا، وبعد حين على الطريق فوجئوا بأنها تعترض طريقهم، وترسل اشارات ضوئية تعنى ان يتوقفوا، ثم نزل رجال مسلحون واجبروا ركاب السيارتين على تسليم الأموال التى بحوزتهم، فسلموا ٤٠ الف دولار و١٥ الف ريال سعودى و٦٠٠ الف ريال يمنى، وعندما تساءل الركاب عن سبب مصادرة أموالهم، رد عليهم اعضاء الطاقم العسكرى باطلاق الرصاص فى الهواء ثم شهروا اسلحتهم فى وجوههم مما اضطرهم الى ركوب السيارتين نادمين، وهذا ناهيك عن النماذج الكثيرة لوقائع اقدمت فيها العصابات المسلحة على اقتحام المحلات التجارية فى عز الظهر، والاستيلاء على محتوياتها.

ونخلص من هذا، ان نشأة ظاهرة عدم الانتماء والسطحية الشديدة بجانب العنف الذى يعانى منه المجتمع اليمنى، يرجع فى مجمله الى عجز الدولة عن التعامل مع مجمل القضايا التى يعانى منها المجتمع، وعلى هذا فإن ظاهرة اختطاف الاجانب التى نبعت من اختطاف اليمنيين فى الاصل، تتحملها جهة واحدة هى الدولة.. فالمناطق التى يعيش فيها رجال القبائل محرومة جداً من ابسط الخدمات الضرورية لحياة كريمة، فيضطر

الخاطفون الى الضغط على الحكومة لاقامة خدمات لمناطقهم مثل المدارس والمستشفيات ومشاريع زراعية، ومناطق القبائل تحولت الى مناطق اشبه بمناطق البدو والرحل، وذلك بعد أن تركزت الثروة فى ايدى عدد من اللصوص.

ورغم أن حالات الاختطاف والتى زاد فيها المختطفون عن المئات، كان يتم اطلاق الرهائن بعد فترة وبعد تحقيق عدة او بعض مطالب الخاطفين او قيام شيوخ القبائل بوساطات لدى الخاطفين الذين كانت رؤيتهم دائما انه لا قيمة لهم او لمناطقهم لدى حكومة صنعاء، بينما للاجانب قيمة كبيرة لدى هذه الحكومة، ولذلك كانوا يمارسون الضغط على الدولة للحصول على حقوقهم باختطاف الاجانب الذين تعتبرهم الدولة اليمنية مصدر دخل لها وليس مصدر دخل للفرد اليمنى، وكان الرهائن يعاملون لدى الخاطفين معاملة حسنة، حتى ان رئيس هيئة تنشيط السياحة اليمنية عبدالرحمن مهيوب يؤكد بمقولة طريفة أن اليمن ابتدع سياحة الاختطاف.

ويلفت نظرنا ان سياسة الدولة تجاه الخاطفين، كانت تعنى الاستجابة للمطالب أو اعطاء وعود، او مد امد التفاوض وعدم اللجوء للعنف مع المختطفين، فضلاً عن اللجوء الى مشايخ القبائل، ولم تشر وزارة الداخلية عن ذلك الا عندما تم اختطاف الستة عشر سائحاً بمعرفة تنظيم الجهاد، وعقب مذبحة الرهائن الغربيين التى تمت فى اليمن خلال خطف أولئك الستة عشر سائحاً، والتى قتل خلالها ثلاثة من السياح البريطانيين، اضافة الى سائح استرالى، وكذلك قتل ثلاثة من الخاطفين على ايدى رجال الامن اليمنيين، صرح وزير الداخلية اليمنى بأن الحكومة اليمنية ستتخذ اجراءات حاسمة ضد المختطفين، مذكراً بأن هناك قانوناً يقضى بالاعدام على المختطفين، وما ان بدأت محاكمة المتهمين بخطف السياح الستة عشر حتى توقفت تلك المحاكمة، فيما نشطت محاكمة اخرى لخمسة من البريطانيين من اصول اسيوية اضافة الى فرنسى واحد من اصل جزائرى بتهمة الارهاب واعمال التخريب فى اليمن، لماذا توقفت محاكمة مختطفى السياح الستة عشر ولماذا الاسراع فى المحاكمة الاخرى اذن؟

لقد كانت هناك سياسة مخالفة تماماً لما اعلن عنها وزير الداخلية، على الرغم من انه كانت هناك مجموعة من السياح الالمان مختطفة منذ عدة اسابيع ولم يطلق سراحها وقت

اختطاف السياح الستة عشر، كما كانت هناك مفاوضات مع مختطفى السياح الالمان، رغم ذلك لم تتخذ الحكومة اليمنية نفس الموقف وتتفاوض مع الخاطفين او تعمل على ادخال شيوخ القبائل كوسطاء، وانما بادرت اجهزة الامن بإطلاق النيران وبكثافة كبيرة على الخاطفين والمختطفين، ولم يكن هناك اى حساب لما ستسفر عنه تلك المواجهة، لقد ظهرت تحليلات صحفية واعلامية فى ذلك الحين تقول أن الهدف هو اخماد صوت الخاطفين ودفن اسرار التحالف القائم بين النظام والارهاب وعدم كشف عناصر النظام الحاكم المتورطة فى تنظيمات ارهابية، عالمية، ولهذا كان الهجوم بتلك الكثافة حتى وان ادى الحال إلى قتل كل الاجانب، وقد سارع وزير الداخلية اليمنى حسين عرب وقتها بالتصريح بأن قوات الامن اضطرت للتدخل بعد ان بدأ الخاطفون باطلاق النار على الرهائن الا ان احد الناجين اكد عدم صحة رواية الوزير حين أورد ان الخاطفين بدأوا فى اطلاق النيران على المخطوفين.. بعدما داهمتهم قوات الامن من كل مكان.

هذا يدعونا الى العودة بالذاكرة الى الوراء قليلاً، حيث جاء التدشين العملى للصدامات الدموية بين القوات الحكومية والجماعات الارهابية الدينية المسلحة فى عدن يوم ٣ سبتمبر ١٩٩٤، وكان لافتاً ان المواجهة الأولى جاءت عنيفة للغاية سواء من حيث الاسلحة التى استخدمها الجانبان أو كثرة عناصر المتطرفين المسلحين، اذ بلغ عددهم فى المعركة ١٥٠٠ مسلح، او سخونة المعارك التى دارت من شارع الى شارع خصوصاً فى منطقة كريتر، او من حيث عدد الضحايا الذى ناهز الخمسين بين قتيل وجريح.

وكان مصدر مسؤول فى وزارة الداخلية بصنعاء أعلن قيام بعض العناصر غير المسؤولة وغير المدركة لنتائج تصرفهم بهدم القبور عند مسجد الهاشمى فى حى الشيخ عثمان، ومسجد العيدروس فى كريتر محافظة عدن، واثارت القلق بين المواطنين خاصة وانها كانت تحمل اسلحة متنوعة، وتمكن قوات الشرطة من السيطرة على الموقف والقبض على عدد منهم، ومطاردة الفارين، وتمكنت اجهزة الشرطة والامن المركزى والنجدة من تحديد الاماكن التى يتخفى فيها الجناة وطوقت هذه الاماكن، وطلبت من الجناة تسليم انفسهم واسلحتهم، لكنهم قاموا باطلاق النيران من أسلحتهم الالية، واطلاق قذائف البازوكا ورمى القنابل ضد قوات الشرطة التى بادلتهم اطلاق النار، ثم

انتهى الموقف بسيطرة قوات الشرطة، والقاء القبض على الجناة واعادة الحياة الطبيعية الى ما كانت عليه وان كان نتج عن الصدام استشهاد اربعة من قوات الامن السياسى والامن المركزى واصابة ثمانية من الامن المركزى والنجدة ومصرع ثلاثة من الجناة.

ونظراً لأهمية تلك الواقعة التى كشفت عن حجم ونشاط الجماعات الدينية المسلحة، يركز المحللون على جذورها وتفاصيلها خاصة وان نسبة كبيرة من عمليات العنف السياسى فى اليمن والمرتبطة بالجماعات الدينية المسلحة تنطلق من محافظة ابين فى اتجاه صنعاء شمالاً، او عدن جنوب ووفقاً لما نشرته مجلة «الوسط» اللندنية فى الثانى عشر من سبتمبر ١٩٩٤، فإن الاحداث بدأت بتحرك حوالى ١٤٠٠ الف متطرف - ويقال الفين - من معسكراتها فى ابين مدججين بالسلاح بما فى ذلك الهاونات والمدافع المضادة للطائرات فى اتجاه محافظة عدن وما ان وصلوا الى حدودها حتى توزعوا الى مجموعات توجهت احداها الى حى الشيخ عثمان والعيدروس فى كريتر، وبدأت فى هدم الاضرحة المقامة على قبور بعض الاولياء المعتقدين. وفى المساء قامت مجموعات بالانتشار فى الشوارع، والاعتداء على النساء والمحلات التجارية وحفلات العرس مما ادى الى وقوع قتلى وجرحى بالعشرات.

والمثير هنا أن قوات الامن وصلت فى اليوم التالى بقيادة العقيد على منصور رشيد وكيل وزارة الداخلية، حيث وقعت معارك بكافة انواع الاسلحة فى شوارع كريتر انتهت بمصرع واصابة ٥٠ شخصا من الطرفين، وقد استعانت قوات الامن فى تلك المعركة بالدبابات والعربات المجنزرة وفرضت استحكامات امنية على كريتر ومع ذلك فرالمسلحون الى أعالى الجبال، كما لوحظ ان هذه المعركة جاءت بشكل فجائى، وكأن الجماعات الدينية المسلحة قررت استعراض القوة فى لحظة، ودون مقدمات، اذ بعد مرحلة من الكمون، جاءت الانطلاقة مشفوعة بالعنف، كما ان ظهور عناصر ما يسمى بتنظيم الجهاد اليمنى المحظور بدأ بحادث مسجد الرحمن فى ٢١ اغسطس ١٩٩٢ الذى سقط فيه قتيلان بسبب محاولة قام بها متطرفون للاستيلاء بقوة السلاح على ارض لبناء مركز ثقافى عليها وخلال عامين ظلت جماعة الجهاد ساكنة الى ان تحركت بعنف وكثافة فى اتجاه عدن ايضاً.

ولعل أول حادث كشف عن هذا التنظيم في اليمن كتجمع سياسى مسلح يسعى الى تحقيق اهدافه بالعنف هو محاولة اغتيال على صالح عباد - مقبل - الذى كان يومها عضواً فى المكتب السياسى للحزب الاشتراكى، وتلاه بعد ذلك بأسبوع حادث تفجير فى فندق «الساحل الذهبى» فى عدن والذى راح ضحيته احد عمال الفندق وسائح نمساوى عشية رأس السنة الميلادية، اضافة الى القبض من قبل اجهزة الامن على اثنين كانا فى الوقت نفسه يحاولان زرع متفجرات فى فندق عدن، واثبتت حينها التحريات وجود كميات كبيرة من الالغام والمتفجرات وأجهزة التفجير فى الغرفة التى كان يقيم فيهاالاثنان بفندق عدن، وعقب هذين الحادثين كشفت اجهزة الامن عبر تحرياتها عن التنظيم فتبين انه ينطلق من جبال المراقشة فى محافظة ابينَ بقيادة طارق الفضلى ابن آخر سلاطين ابين، وكان قد غادر اليمن الى افغانستان قبل عام ١٩٩٠ وتوطدت علاقاته مع ما يسمى «الافغان العرب» كما ارتبط بعلاقات يعتقد انها تنظيمية بالشيخ عبدالمجيد الزندانى - رئيس مجلس الشورى فى التجمع اليمنى للاصلاح حالياً - وقامت قوات الامن بمحاصرة مقره وطالبته بتسليم نفسه لكنه تمكن من الهرب الى صنعاء والتجأ بالشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد وحاليا رئيس مجلس النواب.

وإلى جانب طارق الفضلى، هناك جمال النهدى الذى اتهمته الدوائر الامنية بتدبير عمليات عنف ضد السياح فى فندق عدن ١٩٩٣، والذى صار بعد ذلك عضوا باللجنة الدائمة للمؤتمرالشعبى العام، وهناك مقبل الوادعى الذى يقيم فى قرية «دماج» وهو من قبيلة وادعة فى محافظة صعدة وهو يمثل تياراً متطرفاً وكاد يلقى مصرعه فى عام ١٩٩٨ عندما القى متطرف على خصومة معه قنبلة يدوية بينما كان الوادعى يغادر مسجد الرحمن فى عدن بعد محاضرة سياسية، وعلى الرغم من الآراء المتطرفة التى يروجها الوادعى فى محاضراته ومن بينها الرفض المطلق لكل الاشكال الديمقراطية بما فى ذلك الاضرابات والتنظيمات السياسية والانتخابات، الا انه مازال يتحرك ويقوم بجولات واسعة النطاق فى كافة المحافظات اليمنية، وفضلاً عن هذا كانت هناك عناصر ارهابية يمنية واخرى عربية وافريقية عديدة فى معسكرات بمحافظة صعدة، والغريب ان تلك المعسكرات تقع على مقربة من لواء الوحدة التابع لوزارة الدفاع اليمنية، ويوجد

معسكر آخرفى وادى دماج عبارة عن قلعة حصينة تبعد عن عاصمة المحافظة بحوالى ٣٠ كيلومتراً، ويتخذ غطاء له من خلال معهد دينى، وحين تم الابلاغ عنه كان رد السلطات الامنية وبالتحديد من مدير الامن السياسى بأنه ليس لأحد علاقة بهذا المعسكر ولا يقلقنا وجوده.

وبالرغم من هذه المعلومات الخطيرة، ينفى وزير الداخلية حسين عرب فى احد حوارته بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٩٨ وجود شىء اسمه ارهاب، بمعنى وجود منظمات أو تظيمات ارهابية تتبنى الارهاب على الاطلاق، وما يطرح عن المعسكرات والحديث الطويل الذى وصل الى حد اعلان بعض وسائل الاعلام ان اسامة بن لادن موجود فى اليمن، مع ان الجميع يعلمون وعلى رأسهم امريكا ان ابن لادن لم يدخل اليمن، وإذا كنا نتحدث عن الأفغان العرب، فاليمن شاركت مثلها مثل دول عربية اسلامية عديدة شاركت فى الحرب التى خاضها الاسلاميون فى افغانستان ضد الوجود السوفيتى، وهذه مسألة لايستطيع احد ان ينكرها على الاطلاق، لكن ليس كل من شارك فى هذا العمل نعتبره ارهابياً، ومع تأكيدنا أن مثل هذا الامر - الارهاب المنظم - غيرموجود فى اليمن، فإنه اذا ثبت لدينا تورط شخص فى علاقة حول هذا الامر فإننا نقوم بكافة الاجراءات الامنية.

لكن ماقاله وزير الداخلية تنفيه حادثة أبين التى كشفت عن وجود تنظيم ارهابى يدعى جيش عدن - ابين، بزعامة ابوالحسن المحضار ومن هنا انتعشت تكهنات سابقة حول اختراق قام به المتطرفون للوحدات العسكرية والشرطة، حيث يردد قياديون اشتراكيون مثل صالح شائف وجود قيادات كبيرة فى الجيش متورطة فى دعم المنظمات الارهابية، ويذكر فى هذا المجال ان المكتب الاعلامى لجيش عدن الاسلامى اصدر وقت حادثة السياح الستة عشر بيانا جاء فيه ان القوات الحكومية قامت بتطويق مكان المجموعة المنفذة وقطعت أى اتصال بها وارسلت بتعزيزات من قوات الحرس الجمهورى فى إشارة واضحة لحسم الموقف ظاهرياً وإن أدى ذلك إلى قتل الجميع بمن فيهم السياح وجاء على لسان محافظ ابين «فليذهبوا فى ستين داهية هم والسياح»، وفضلاً عن هذا مما يؤكد ان الهدف من استخدام القوة هو دفن اسرار التحالف القائم بين النظام الحاكم والمنظمات الارهابية، ما بادرت به القوات الامنية من قتل احد الخاطفين بعد استسلامه حتى لا يتحدث بما يعرف.

وقد أوردت هيئة الإذاعة البريطانية مساء يوم ٩ يناير ١٩٩٩ فى برنامجها العام انها حصلت على صورة لاحد الخاطفين الذين قتلوا فى اليمن وقد اظهرت الصورة حالة القتيل ويداه مقيدتان، وكذلك قالت اذاعة لندن بأن الصحفى اليمنى الذى التقط الصورة يعتقد ان الخاطف تم قتله على ايدى رجال السلطة اليمنية بعد تحرير باقى الرهائن واستسلام الخاطفين واعتقال ذلك الرجل، الا انه تم قتله بعد ذلك بقليل، وظهرت عورة نظام صنعاء وتحالفه مع الارهاب عقب هذا الحادث، ولم يتمكن النظام من قتل كل الخاطفين ودفن الاسرار معهم، وبقى ثلاثة من الخاطفين فى ايدى رجال الامن تمهيداً لمحاكمتهم.

وهؤلاء بالطبع يستطيعون ان يدمروا المعبد على من فيه اذا تحدثوا، خاصة وأن لهم اصواتاً بالخارج يمكن ان تزيد من فضح السلطة اليمنية وتعريتها خاصة فى ظل المطالبة البريطانية بكشف ابعاد الحادث، وبدا وكأن السلطة تبحث عن كبش فداء يتحمل وزر العملية بديلاً عنها وعن حليفها تنظيم الجهاد، ويصرح رئيس مجلس النواب ورئيس حزب الاصلاح وقتها قائلا: لا يمكن ان ننكر تردى الاوضاع الامنية وانفلاتها، لدينا قوات امن وجيش كبير قادر على حماية اليمن، لكن التقاعس واللامبالاة موجودان، وأن الخطأ فى معالجة بعض القضايا الامنية وغيرها هو السبب فى انتشار الحوادث وكثرتها، وهذا شىء يؤسف له، واذا كان العامة يقولون ان آخر العلاج الكى، فعلى الحكومة اليمنية أن تتخطى سياسة المعالجة بالمسكنات وتعتمد الحزم والردع والضرب بين من حديد على من يعبثون بالامن ويرتكبون الحوادث.

ثم يبلغ التناقض برئيس مجلس النواب ذورته عندما يتهم الحزب الاشتراكى بالوقوف خلف تنظيم الجهاد فيقول: ربما يكون هناك افراد محبطون لضغوط مورست ضدهم قبل الوحدة، خلقوا لانفسهم تسمية الجهاد ويحاولون من خلالها ممارسة بعض السلوكيات الخاطئة، ومن غير المستبعد ان يكونوا مدفوعين من بعض قادة الاشتراكى الموجودين بالخارج، أليس هذا استهتاراً بعقول الناس؟، فاذا كان هذا القول صحيحاً، فكيف تتبنى المنظمات الارهابية مثل هذه العمليات وتجرى اتصالاتها بالاعلام الدولى؟

أن ما يحدد الاجابة عن التساؤل ما جرى فى محاكمة المحضار ورفاقه، حيث احجمت اجهزة الامن فى البداية والقضاة فى منطقة مودية ـ مكان وقوع الحادث ـ عن التحقيق

مع ابوالحسن المحضار وباقى المتهمين باختطاف السياح الستة عشر، وعللوا الرفض بأن الاشخاص المتهمين من جماعة الجهاد يتمتعون بحماية مطلقة من شخصيات كبيرة فى النظام الحاكم ومن جهة ثانية اعتذرت اجهزة القضاء فى المحافظة عن الاشتراك فى محاكمة المتهمين بحجة ان المنطقة غير آمنة وانهم لا يجدون من يضمن سلامتهم وسلامة اسرهم وعلى اثر ذلك تم انتداب ممثل للنيابة من ديوان النائب العام ليقوم بقراءة صحيفة الاتهام، كما تم انتداب قاض من خارج المحافظة يدعى نجيب القادرى وهو قاضى محكمة اب ليقوم بدور قاضى محكمة زنجبار، وعندما عقدت أولى جلسات المحاكمة، لمحاكمة الثلاثة المقبوض عليهم اضافة الى احد عشر شخصاً هارباً، وقام ممثل النيابة بقراءة صحيفة الاتهام والتى تضمنت ان المتهمين وآخرين قاموا بتشكيل عصابة وقاموا بالتقطع واختطاف ستة عشر سائحاً واعمال عنف وتفجير ومقاومة السلطات الامنية ورجال الضبط القضائى لمنعهم من اداء واجبهم، قاصعه ابوالحسن المحضار المتهم الاول: نحن لسنا عصابة، نحن تنظيم جهادى، مجاهدون فى جيش عدن الاسلامى، ودعوتنا الجهاد وحاربنا فى صيف ٩٤ الى جانب قوات السلطة وكانت طاعتنا عمياء، ولذ فإذا كان لهذه الاجابات دلالة، فإنها تبين بوضوح ان هناك تنظيمات جهادية فى اليمن، وان هذه التنظيمات تحظى بدعم وتأييد الحكومة، بل ان هذه التنظيمات هى جزء من منظومة الحكومة اليمنية.

إذن، انها تنظيمات تحظى بالشرعية والحماية من الدولة، ولها معسكراتها التى يتم امدادها باحتياجاتها من الاغذية والذخائر، والتى تمر عبر النقاط الامنية دون ممانعة، لأن هناك ارتباطات وثيقة بين تلك الجماعات والسلطة اليمنية، والتى تقوم بدورها باستخدام تلك الجماعات فى مهمات داخل وخارج اليمن، وفى ضوء ذلك كشفت محاكمة جيش عدن - بل فضحت - رموزاً فى السلطة، وكشفت عن علاقات الجماعات الارهابية بالدولة وكذلك كشفت عن الشخصيات المسؤولة بالسلطة والمرتبطة بخلايا الارهاب العالمية، وازاء ذلك فإنه قد تم تأجيل المحاكمة لافساح المجال امام الحكومة عن كيفية التصرف امام هذه الكارثة.

بقى أن نذكر بعد هذا الاستطراد أن ظاهرة اختطاف الفتيات او اختفائهن حسب تعبير وزارة الداخلية اليمنية فى مجتمع محافظ مثل المجتمع اليمنى، تعد ظاهرة خطيرة، وقد تحولت هذه الظاهرة الى كابوس مرعب يهدد الأسر اليمنية، خاصة وأن بعض ممن ارتكب هذه الجرائم هم من افراد قوى الامن، والذين تفترض فيهم حماية المجتمع ومحاربة الجريمة، وليس خطف الفتيات والاعتداء عليهن، فقد تمت فى مدينة المكلا عاصمة حضرموت فى مارس ١٩٩٧ عملية اختطاف سيدتين، ثم اغتصابهما على يد أحد ضباط الحكومة، ومجموعة من جنوده فى صنعاء، وكادت هذه الحادثة تشكل ازمة سياسية بعد ان تفاعل الغضب فى صدور المواطنين فى حضرموت نتيجة قيام منتسبى الاجهزة الامنية بتلك الجرائم.

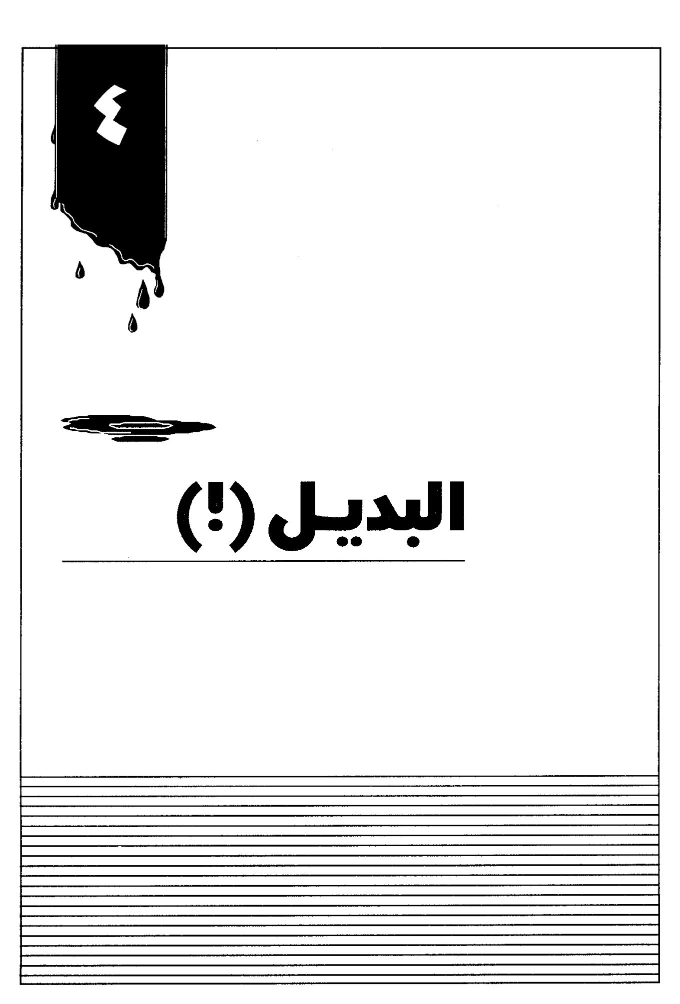
وقد اثار محمد اليدومى الامين العام للتجمع اليمنى للاصلاح موضوع ظاهرة اختطاف الفتيات خلال التحضير لعقد المؤتمر العام للحزب فى اكتوبر ١٩٩٨ عندما اعلن عن اختفاء ثمانى فتيات بعد اختطافهن والأعتداء عليهن، واتهم اجهزة الامن بالتقاعس عن اداء واجبها فى حماية الأمن والاستقرارالاجتماعى فى اليمن، كما استنكر ما تتعرض له النساء فى المدن اليمنية من مضايقات خلال سيرهن فى الطرق العامة، ولان هذا الاتهام جاء من حزب الاصلاح المتحالف مع حزب المؤتمر الشعبى، كما أن حزب الاصلاح هو الذى يضم بين جانبيه تحالف التيار الدينى مع التحالف القبلى، فقد بادر وزير الداخلية حسين عرب وقتها بالرد.

ونفى الوزير وقائع الاختطاف قائلا: ان هذه الجرائم غير معهودة فى اليمن، لكنه فى نفس الوقت كشف عن خمس حالات اختفاء لفتيات وقعت خلال الفترة - اغسطس، سبتمبر، اكتوبر - من نفس العام، وقال أن حالات اختفاء الفتيات تمت باختيارهن - كيف؟ - وقناعتهن نتيجة لخلافات اسرية او علاقات عاطفية، وانه قد تم العثور على تلك الفتيات وتمت اعادتهن لاسرهن الا ان رد الوزير لم يقنع حزب الاصلاح خاصة مع ما يشاع أن عدداً من المختطفات ينتمين إلى هذا الحزب، وبدورها بادرت منابر المساجد التى يسيطر عليها حزب الاصلاح بشن هجوم حاد على الاجهزة الامنية معتبرة تلك الاجهزة وقياداتها متورطة فى تلك الاحداث.

وبينما كان حسين عرب يهدد بأنه سيقوم بالكشف عن اسماء الفتيات المختطفات وظروف اختفائهن، كانت صحيفة الصحوة الناطقة باسم حزب الاصلاح تعبر عن الاستنكارات الشعبية الواسعة ضد حوادث اختطاف الفتيات، وابرزت الصحيفة مثالاً لذلك بقيام اثنين بخطف فتاة صغيرة فى محافظة ذحار، وان المتهمين رهن التحقيق، وواصلت الصحيفة حملتها من اجل كشف الغموض عن هذه العمليات الاجرامية والتى تهز المجتمع اليمنى حسب قولها.

وعندما اتخذت القضية بعداً سياسياً وشعبياً واسعاً سارع وزير الداخلية الى التصريح بأن بعض الجهات تحاول اكساب القضية بعداً سياسياً بهدف تحقيق مكاسب حزبية على حساب سمعة الوطن واجهزته الامنية، لكن ما لم تكد تنقضى ايام على هذا التصريح الا وسادت مدينة الحديدة موجة من الغضب عقب قيام اربعة من منتسبى قوات الامن المركزى باختطاف فتاة تبلغ من العمر سبعة عشر عاماً، حيث اقتادها الجنود بالقوة الى مقرهم وفى غرفة الحراسة تناولوا اغتصابها، ورغم ذلك كانت الاجهزة الامنية بالمحافظة تبذل جهودها بهدف اسدال الستار عن تلك الجريمة ولعلنا نقول بأنه اذا كانت ظاهرة اختطاف الفتيات، هى ظاهرة غريبة على المجتمع اليمنى، فقد تراوحت التحليلات حول تلك الظاهرة بين اعتبارها تتم لاسباب اخلاقية وبين اعتبارها ناتجة عن خلافات عائلية، لكن سواء كانت هذه او تلك فإنها لا شك ظاهرة تحتاج الى دراسة خاصة لمعرفة الأسباب وكيفية التصدى لها حتى تنتهى هذه الظاهرة السيئة من المجتمع اليمنى.

ألا يبدو منطقياً فى النهاية، فى ظل هذه الاوضاع اليمنية الصعبة ان يتساءل المراقب: كيف يعيش الناس فى اليمن؟.. وفيما يفكرون؟.. هل يشغل المستقبل حيزاً كبيراً أو ضئيلاً من تفكيرهم؟.. ام ان هموم الحاضر اصبحت تطغى على كل شيء؟.. ان الكلام المرسل لن يفيد على اية حال، ومن يريد الإجابة، عليه بقراءة الكلام من بدايته، ومع انتفاء الفائدة من الكلام المرسل نقول ان اللقطات السريعة الثاقبة من حياة المواطن اليمنى قد تضع ايدينا على حياة مواطن يعيش بقوة الدفع الذاتى، أو أنه ربما يعيش لأنه لايجد شيئاً آخر يفعله.



٤

البديل (!)

القضية المطروحة فى اليمن تتعدد مستوياتها، هناك التفاصيل اليومية التى يتعامل معها المواطن، وهى ـ فى الواقع ـ محصلة سياسات نظام الحكم ورؤيته ومنهجه، ورغم المعاناة التى لا يختلف عليها اثنان، بما فى ذلك نظام الحكم ذاته، الذى يعترف فى مناسبات عديدة بوجود أزمة اقتصادية طاحنة وفساد مستشر ومشكلات أمنية، إلا أن القضية الأعقد هى:

إلى أين تذهب اليمن؟

ما هو مشروع المعارضة للتغيير؟

ما هو مستقبل الوحدة اليمنية؟

هل يمكن أن تصمد الوحدة فى ظل النمط السياسى والاقتصادى والأمنى؟

وعن أى وحدة نبحث؟

وعن أى معارضة؟

التساؤلات قلقة لأن الإجابات حبلى بالقلق، من ذاك الذى يعرف على وجه التحديد ما تخبئه الأيام لتلك البلاد التى تعيش فى قلب الأسطورة؟

وإذا كانت درجات القلق هى مسطرة القياس أو هى المعيار لمعرفة ما سوف يجيىء، فإن اليمن معرضة إلى ما هو أخطر من الانفصال، لقد توقع الرئيس اليمنى الجنوبى الأسبق على ناصر محمد أن يحدث نوع من «الصوملة» أى التفتيت، بحيث تعود اليمن إلى عصر الدويلات والكيانات والسلاطين الصغيرة، ففى ظل غياب مشروع قومى نهضوى حقيقى فى اليمن، فإن البديل ليس فقط عودة الدولتين إلى الوضع الذى كان قائماً قبل مايو ١٩٩٠ بل أن اليمن ستكون معرضة إلى ما هو أخطر.

ويطرح الحزب الاشتراكى صيغة «تصحيح مسار الوحدة»، وذلك من خلال العودة إلى أسس ومبادىء وقواعد الوحدة السلمية التى أعلن عن قيامها فى ٢٢ مايو ١٩٩٠، وجاءت الحرب لتدمر أسسها، وتقوض دستورها، وتلغى بالقوة طابعها السلمى.

وجاءت الدورة الخامسة للجنة المركزية المنعقدة خلال الفترة من ٥ ـ ٩ مارس ٢٠٠٠ لتؤكد مجدداً فى قراراتها أن القضية المركزية والرئيسية التى تواجه الحزب والوطن بمختلف قواه السياسية هى إصلاح مسار الوحدة، التى تقود دون شك إلى ممارسة الديمقراطية الحقيقية كرديف للوحدة، وذلك عبر حوار وطنى شامل يفضى إلى مصالحة وطنية تنهى كل دورات العنف وتحقق التوازن السياسى، وتجسد المواطنة المتساوية، وإنهاء عسكرة الحياة المدنية واحترام الدستور المستفتى عليه من قبل الشعب، والعودة إليه فى أية تعديلات تتطلبها ظروف تطورات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوطن، وبما يعزز حقيقة التعديلات السياسية والتبادل السلمى للسلطة والتجسيد الحى لمضامين وثيقة العهد والاتفاق التى تمثل الاجماع الوطنى.

والواقع أن مطلب تصحيح مسار الوحدة صار مطلباً شعبياً تعكسه بيانات الأحزاب السياسية المعارضة، وتصريحات قادتها فى الصحف سواء فى داخل أو خارج اليمن، ولعل الجبهة الوطنية للمعارضة اليمنية «موج» قد عكست ذلك فى أدبياتها، إذ تتحدث بوضوح عن ضرورة الإصلاح الشامل «سياسياً، وقضائياً، واجتماعياً، وإدارياً» بما يكفل التماسك والتوازن والفرص المتكافئة فى مختلف مناحى الحياة وإعادة صياغة العلاقات المجتمعية وتحرير المواطنين من قانون القوة الذى أدى إلى ضرورة احتماء الكثيرين منهم بمراكز قوى أو الوقوع ضحايا لها».

وربما كانت النقطة المحورية هنا هى عدم رغبة السلطة الدخول فى أى حوار مباشر مع أحزاب المعارضة، وباستثناء الحوارات التى أجراها رئيس الدولة فى بعض المناسبات مع قادة فى أحزاب المعارضة، واتخذت شكل الصفقات المؤقتة التى يسهل التخلى عنها، أو التخلص منها مثلما حدث خلال الحوار بين رئيس الدولة والأمين العام للحزب الاشتراكى على صالح عباد «مقبل» قبل الانتخابات الرئاسية «خريف ١٩٩٩»، وقدم

خلاله الرئيس وعداً بتزكية «مقبل» كمرشح للمعارضة، ثم تبخر الوعد فى مجلس النواب، نقول باستثناء مثل هذه النوعية من الحوارات «الصفقات» لم يحدث: أى حوار جاد ومباشر بين السلطة وأحزاب المعارضة.

وعلى الرغم من أن الإعلام الرسمى يتشدق دائماً بشعارات ديمقراطية، ويتغنى بنشيد الوحدة. إلا أن كلمة الحوار أو المصالحة الوطنية تسبب نوعاً من الحساسية «الارتكريا» لدى السلطة، فإذا بها تتحول إلى جنرالات تتمترس داخل الخنادق لتشن وابلاً من الهجوم بالقذائف بعيدة المدى ضد المعارضة، وبلغة تخلو من غرور المنتصر فى حرب ١٩٩٤ تتساءل السلطة بعلياء وزهو: من يحاور من؟ أو مع من نتصالح؟

وتتعمد السلطة وضع عراقيل من كل صنف للحيلولة دون الحوار مع قادة المعارضة الحقيقيين، من نوع اختيار ١٦ شخصية قيادية جنوبية وتحميلها مسؤولية الحرب، وكأن قادة الشمال كانوا يتنزهون فى «الهايد بارك» مع أن الحرب بدأت بالفعل يوم ٢٧ أبريل ١٩٩٤ فى ميدان السبعين بصنعاء، وخلال الخطاب التدشينى للقتال الذى أعلنه الرئيس على عبدالله صالح، واعتبره المراقبون وقتها الشفرة التى بموجبها صدرت التعليمات بشن المعركة، فبعد هذا الخطاب بساعة بدأ القتال ضد القوات الجنوبية فى منطقة عمران.

قال الرئيس اليمنى وقتها ـ بالحرف الواحد ـ أن القيادة الجنوبية اتخذت قرار الانفصال وقبضت ثمنه من الخارج، وبالنسبة له ليس هناك من سبيل أمامه سوى الوحدة أو الموت، وأنه مستعد للتضحية بثلاثين ألف عسكرى من أجل الحفاظ على الوحدة.

إن إصرار السلطة على قائمة الـ ١٦ أو حتى على شخص واحد فيها هو نائب الرئيس على سالم البيض هو اختصار مخل، وغير موضوعى للأزمة التى حدثت، كما هو إصرار لعدم رغبة السلطة إيجاد حل ينهى الأزمة، واللافت هنا أن جميع الذين وردت اسماؤهم فى قائمة الـ ١٦ رفضوا العودة إلى صنعاء حتى بعد صدور أحكام بالبراءة على بعضهم مثل «صالح شائف» أو أحكام بالحبس مع وقف التنفيذ «عبدالرحمن الجفرى»، وقد أدرك هؤلاء أن بقاء قائمة الـ ١٦ يعكس رغبة السلطة فى تعقيد الوصول إلى حلول للأزمة، كما يحول دون إجراء حوار حقيقى.

والواقع أن السلطة الفردية فى العالم الثالث كله، وليس فى اليمن فحسب لا تؤمن بالحوار مع الآخر إطلاقاً، وهى تمارسه عندما تضطر إلى ذلك، واللافت أن السلطة تضطر إلى الحوار عندما تختل موازين القوى فى غير مصلحتها، فالسلطة تحاور المعارضة عندما يتأزم موقف السلطة وتتراجع قوتها أمام الضغط الجماهيرى الذى تتصدره أحزاب المعارضة كما حصل فى أندونيسيا، عندما أجبرت الجماهير الرئيس سوهارتو على ترك السلطة، وكان الطلاب الأندونيسيون هم عماد الانتفاضة الشعبية، وبشكل عام فإن السلطة فى اليمن تستغل ضعف المعارضة، وانقسامها، وليست هناك مبالغة فى القول أن قوة السلطة تكمن فى ضعف المعارضة، وفى هذه الحالة لا تجد السلطة مبرراً للدخول فى حوار مع المعارضة، خاصة إذا كانت السلطة قصيرة النظر كما هو الحال فى اليمن، وهى سلطة تعتمد على التكتيك القصير المباشر. بغض النظر عن تأثيره الاستراتيجى. وهذا الأسلوب نجح إلى حد بعيد فى إبقاء الرئيس الحالى فى السلطة لمدة عقدين من الزمان، وهو رقم قياسى لم يحققه أى رئيس يمنى من قبل. ويعتمد التكتيك القصير المباشر على ترغيب أو ترهيب رموز القوى الاجتماعية «شيوخ القبائل» والسياسة «زعماء المعارضة» بحيث يظل قائد النظام هو محور الفلك الذى يدور فيه الآخرون.

إن المصالحة الوطنية لن تتحقق إلا فى وجود معارضة قوية. وتصحيح مسار الوحدة لن يحصل إلا إذا التحمت أحزاب المعارضة مع الجماهير، واتفقت على برنامج عمل مشترك «جبهوى» لا ينفى وجود تناقضات «ثانوية» بين الأحزاب، لكنه يؤكد على وجود تناقضات «جوهرية» مع السلطة.

لقد أدت رعونة وانتهازية بعض أحزاب المعارضة اليمنية إلى أضعاف المجلس الأعلى للتنسيق بين أحزاب المعارضة اليمنية الذى كان قائماً قبل الانتخابات التشريعية التى جرت فى أبريل ١٩٩٧، إذ قاطعتها بعض الأحزاب «الاشتراكى ـ رأى» بينما شاركت فيها أحزاب أخرى، أهمها «التنظيم الوحدوى الناصرى ـ حزب الحق» وأدى ذلك إلى إضعاف أهم جبهة سياسية ولدت بعد حرب صيف ١٩٩٤، لقد بدت بعض أحزاب المعارضة وقتها وكأنها تهرول فى اتجاه السلطة، وتبحث عن بضعة مقاعد فى مجلس النواب لا تزيد عن عدد أصابع اليد الواحدة.

لقد تكرر المشهد مرة أخرى عندما صدقت أحزاب المعارضة إدعاءات السلطة برغبتها فى إجراء انتخابات رئاسية تعددية وصدقت مزاعم السلطة حول استعدادها لقبول مرشح يمثل أحزاب المعارضة، فكان أن هرولت أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة فى اتجاه أحضان السلطة راغبة فى الحصول على شرعية الترشيح فى الانتخابات الرئاسية عبر بوابة مجلس النواب، لكن هيهات أن يحدث ذلك لأن البرلمان يسيطر عليه حزبان لا ثالث لهما «المؤتمر/ الإصلاح» وهما وجهان لعملة واحدة، والمشكلة هى أن خيبة الأمل لم تكن وحدها الحصاد المر لتكتيك فاشل اتبعته أحزاب المعارضة، وإنما كان هناك ما هو أكثر مرارة، ونقصد اهتزاز صورة ومصداقية هذه الأحزاب فى الشارع اليمنى، الذى اكتشف أن طليعته السياسية ليست بالكفاءة التى تمكنها من قيادة الشارع فى مواجهة سلطة تتسم بأعلى درجات البراجماتية والخداع.

وكان طبيعياً أن تظهر لجان شعبية فى المحافظات الجنوبية كتعويض عن ضمور النشاط الحزبى من جهة، وعن كسر لطوق الأنماط السياسية العتيقة التى تمارسها أحزاب المعارضة من جهة أخرى بما فى ذلك الحزب الاشتراكى «القائد» الذى لازال يعانى من مشكلات فى رأسه «المستويات القيادية» لجهة خروج بعض القيادات عن الخط السياسى للحزب، من نوع مشاركة أعضاء اشتراكيين فى الوفد الرسمى الحكومى المرافق للرئيس فى جولته التى شملت أميركا، وكندا، وإيطاليا، مما أعطى انطباعاً فى الأوساط الدولية بأن المعارضة تؤيد الرئيس والنظام فى سياساته.

وليس من شك أن الحزب الاشتراكى سوف يعود إلى موقع القيادة فى أوساط المعارضة وفى الشارع إن تخلى عن القياديين الذين لا يمثلون خط الحزب، بل هم أقرب إلى السلطة لأنهم ارتبطوا بصفقات سرية تعود عليهم بالفوائد، وتعود على الحزب والوطن بالكوارث.

إن اللجان الشعبية التى ظهرت فى الضالع، وعدن، وحضرموت، وأبين تعبيراً عن تنامى الرفض الشعبى لممارسات السلطة القمعية، وزيادة الصحوة الشعبية فى مواجهة الإرهاب الرسمى، وإمكانية بلورة مؤسسات جديدة للمجتمع المدنى تمثل خروجاً عن النمط التقليدى المعروف فى صورة نقابات مهنية ومنظمات حقوق الإنسان، لقد ساهمت

اللجنة الشعبية فى الضالع فى مواجهة السلطة وحماية المعتقلين من موت محقق، وأدركت السلطة أن اللجان الشعبية تمثل خطراً داهماً عليها، لذا راحت تقاومها وتعتقل قادتها ولعل أبرز نموذج هو اعتقال سيف على صالح نائب رئيس اللجنة الشعبية فى الضالع الذى تنقل بين سجون الضالع وفتح وصنعاء، ووصفه د. أبوبكر السقاف فى إحدى مقالاته بأنه «سجين الوحدة».

ورغم أن السقاف لا يرى فى اللجان الشعبية بديلاً للأحزاب، «بل هى فى المدى الأبعد أساس وجودها» إلا أننى اختلف معه تماماً، فاللجان الشعبية هى التى قادت عملية التغيير فى أندونيسيا، ونجحت فى تطهير جاكارتا من حكم الطغمة الفاسدة، وهذا النمط التنظيمى الجماهيرى التلقائى مرشح للتكرار على نطاق واسع فى دول العالم الثالث، وربما كان التأثير الإيجابى له فى ساحة المعارضة كونه طرح سؤالاً مهماً حول مصير هذه الأحزاب ومدى قدرتها على قيادة الشارع فى اتجاه التغيير؟

إن المؤرخ الموضوعى سوف يتوقف عند المسيرة الحاشدة التى جرت فى ٢٧ أبريل ١٩٩٨، والتى انطلقت بمناسبة مرور أربعة أعوام على الحرب باعتبارها الميلاد الأول للجان الشعبية، فهذه المسيرة التى دعا إليها الحزب الاشتراكى، وبرزت خلالها قياداته الراديكالية مثل «حسن باعوم» لم تكن فحسب احتجاجاً على إهانات وجهها وكيل نيابة «شمالى» إلى أهل حضرموت أثناء التحقيق فى واقعة إغتصاب سيدتين جنوبيتين من المكلا على يد ضابط وثلاثة جنود «شماليين»، وإنما كانت الشرارة الأولى لتحركات شعبية مماثلة، لاسيما فى عدن حيث ولدت اللجنة الشعبية التضامنية أثناء موجة التضامن الشعبى العارمة مع صاحبى صحيفة «الأيام» العدنية ووالدتهما، إذ كان مدير أمن عدن «محمد صالح طريق» قد وجه إهانات بالغة «سب وقذف فى حق والدة صاحبى صحيفة الأيام» وجاء الرد الشعبى العفوى سريعاً بالدعوة إلى مسيرة حاشدة واحتجاجية على ممارسات السلطة.

إن اللجان الشعبية اليمنية لم تساوم. ولم تهادن، بل كانت راديكالية فى طرحها: المصالحة الوطنية الشاملة وإصلاح مسار الوحدة.

أن هذين الهدفين يمثلان جوهر المشروع البديل للسلطة القائمة، فالمصالحة الوطنية

تحقق قدراً من السلام الاجتماعى المطلوب، وإعادة النازحين والمفصولين والموقوفين لأسباب سياسية إلى مرافق عملهم ووظائفهم السابقة، وغربلة الهياكل الوظيفية وإعادة رسم الخارطة الوظيفية وتشغيلها بما يتطابق مع التوصيف الوظيفى القانونى وقاعدة التكافؤ ومقتضيات الكفاءة التشغيلية، وإعادة تأهيل فائض القوى العاملة فى مراتب وظيفية أخرى مكافئة ومعادلة لما وصلوا إليه سابقاً، وبما ينسجم مع قدراتهم الفاعلة.

وإصلاح مسار الوحدة يعنى ـ عملياً ـ إنهاء الصيغة الحالية التى هى أقرب إلى الضم والإلحاق وفرض إرادة الطرف المنتصر فى الحرب على سائر انحاء البلاد، وذلك على حساب المشروع الوحدوى الذى تم رسمه فى عام ١٩٩٠ ولم يتحقق لأسباب متنوعة إلى أن تم إجهاضه ـ نهائياً ـ فى حرب ١٩٩٤.

لقد ظهر المطلبان (المصالحة ـ إصلاح مسار الوحدة) لأول مرة ـ على الصعيد الشعبى ـ خلال مسيرة المكلا الحاشدة، والتى يمكن وصفها بـ «ربيع حضرموت» على غرار «ربيع براغ» فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وربما لهذا السبب جاء رد الفعل الرسمى دموياً، إذ جرى إطلاق الرصاص على المسيرة بناء على تعليمات صدرت من مدير أمن حضرموت، وهو ما تكرر فى الضالع لكن على نطاق واسع حيث تم فرض حصار عسكرى شامل على المحافظة، فيما تعرض المناضل محمد مصلح سالم عضو سكرتارية الحزب الأشتراكى بمديرية عتمة محافظة ذمار إلى عملية اغتيال نكراء بسبب نشاطه المناهض.

إن وضوح الهدف يعد شرطاً أساسياً فى أى عمل سياسى ونضالى، وما لم تتفق المعارضة على برنامج محدد إنطلاقاً من ضرورة المصالحة الوطنية وإصلاح مسار الوحدة، فإن البديل سيخرج من الشارع اليمنى وسوف يتجاوز الجميع، السلطة والمعارضة، وإذا كان الحزب الاشتراكى أدرك هذه الحقيقة، وراح يؤيد اللجان الشعبية، ويبارك تحركاتها، بل وأن تشارك قيادات الحزب وكوادره فى نشاطاتها، فإن هذا الحراك السياسى ربما ينتقل تدريجياً من ساحة المعارضة إلى ساحة المناهضة للسلطة القائمة ومشروعها الذى يقوم على سياسة «فرق تسد».

إن المعارضة تعنى الاختلاف من داخل النظام وهيكله ودستوره ونظمه وقوانينه، أما

المناهضة فهى تقوم على فكرة النقيض للنظام القائم بكل تداعياته ومركباته وقوانينه، والأمر المؤكد هو أن أى معارضة تبدأ من داخل النظام سوف تظل رهناً لذاك النظام، تدور فى فلكه حتى وإن فى عكس الاتجاه، فى حين أن القوى السياسية التى تعمل وفق مبدأ مناهضة النظام، والسعى إلى تقويضه سوف تطرح لنفسها أشكالاً مختلفة من المقاومة والنضال.

وإذا كانت الأحزاب المعارضة والقوى السياسية التى تعمل فى إطار «موج» ومنها الحزب الاشتراكى ـ رأى أو مجلس التنسيق الأعلى.. تتمسك بالنهج الديمقراطى، وترفض العنف حتى فى مواجهة الإرهاب الرسمى وترغب فى تغيير يأتى عبر الانتقال السلمى للسلطة، فإن تفاعلات الواقع اليمنى قد تقدم بدائل أخرى تتجاوز أحزاب المعارضة من جهة، وتتجاوز السلطة من جهة أخرى، وقد تتخذ شكل تفاعلات داخل القوات المسلحة اليمنية، أو عمليات عنف منظمة بغية تفكيك هياكل النظام، وإزدراء مؤسساته الأمنية، والتشكيك فى قدرتها على قمع الجماهير، وربما تظهر قيادات شعبية جديدة «غير حزبية» تقدم مشروعاً بديلاً، وجذرياً للنظام القائم وللمعارضة.

إن المقصود هنا بكلمة «النظام» لا تعنى فحسب النظام السياسى المتمثل فى تعددية حزبية، ونفوذ متنام للقبيلة، وتداخل للسلطات العسكرية والتنفيذية، وضمور فى السلطة القضائية، وإنما يعنى النظام الاجتماعى السياسى والاقتصادى السائد فى هذه المرحلة، والذى يعكس نفسه فى دستور وقوانين وقرارات تخدم فئة قليلة من السلطة تمثل تحالف القوى التقليدية «القبيلة ـ العسكر ـ الأصوليين المتطرفين» فى مواجهة قوى الحداثة والاستنارة والتقدم، والتى لا تتجسد فحسب فى أحزاب سياسية، وإنما فى النخب الثقافية والفكرية التى تبحث للوطن عن مخرج. وربما يجد المحلل السياسى أسماء واضحة تحمل راية الحداثة والديمقراطية عندما يطالع أسماء مؤسسى اللجان الشعبية. أولئك الذين أدركوا أن أنبوب العمل الحزبى أضيق من أن يستوعب حركة الجماهير، وأن السلطة تعمل بدأب على خنق المعارضة داخل أنبوبها أو مقراتها أو صحفها، ومن ثم راحت اللجان الشعبية التى هى الخلايا الأولى لمشروع الحداثة الجديد تعمل على ضم فعاليات جديدة، وكفاءات فى إطار بلورة تنظيم جديد وفاعل ضمن تنظيمات المجتمع

المدنى، وكبديل ـ مؤقت أو دائم ـ للنقابات المهنية أيضاً التى جرى السيطرة عليها سلطوياً سواء بالعمل على تغيير هوية المنضمين إليها «نقابة الصحفيين» أو التلاعب فى العملية الانتخابية بغية الدفع بالعناصر الموالية للسلطة إلى المواجهة مثلما تكرر الحال فى نقابة المحامين.

أن هراوات السلطة الغليظة التى تم تحريكها فى اتجاه قادة وكوادر اللجان الشعبية هى أبلغ دليل على ادراك السلطة بأن اللجان الشعبية ليست مجرد مظهر احتجاجى مؤقت أو عابر يرتبط بظلم هنا أو قمع هناك، وإنما هى ـ أى اللجان الشعبية ـ تنظيم جماهيرى مناهض للمشروع التقليدى المتخلف الذى تمثله سلطة القبيلة والعسكر والتطرف الأصولى.

لقد شن الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب، وشيخ مشايخ قبيلة حاشد هجوماً شديداً ضد اللجان الشعبية ووصفها بأنها «خمائر شيوعية». وحرض السلطة التنفيذية على إتخاذ «إجراءات حاسمة»، و«دون حاجة لقانون» و«لا رجوع إلى مجلس النواب»، وهذا التحريض المباشر من أحد أبرز رموز سلطة القبيلة فى صنعاء، إنما يعكس خشية المؤسسة القبلية المتخلفة من مشروع استنارة جديد يتبلور فى جنح الظلام لكى يهدد التحالف الثلاثى القائم.

ولقد بدا واضحاً أن السلطة أيا كانت، تشريعية أو تنفيذية على استعداد للإطاحة بالدستور والقانون، واستعمال كافة الإجراءات الاستثنائية للدفاع عن مصالحها وعن وجودها، وفى حين أن تشكيل اللجان الشعبية هو عمل شرعى ودستورى، تأسيساً لنص المادة «٥٧» من الدستور، كما أن نشاطها قانونى إلا أن السلطة لجأت إلى التهديد باستخدام الإجراءات الاستثنائية، مثلما فعل الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر عندما حرض السلطة التنفيذية باتخاذ ما تراه من إجراءات لقمع اللجان الشعبية من دون حاجة إلى قانون ولا رجوع إلى مجلس النواب.

وليست هذه المرة الأولى التى يوفر فيها رئيس مجلس النواب الغطاء التشريعى للسلطة التنفيذية لكى تتجاوز القانون، ولا هى المرة الأولى التى يحرض فيها على استعمال العنف، فالشيخ عبدالله الأحمر تورط من قبل فى التشجيع على ضرب الكُتاب

والصحفيين المعارضين للسلطة، وهو الذى سئل عن واقعة الاعتداء على الكاتب المفكر د. أبوبكر السقاف على يد عناصر أمنية فأجاب بقوله «من كتب يلبج» أى من كتب يُضرب.

وباعتبار أن الشيخ عبدالله الأحمر هو صاحب عبارة «عودة الفرع إلى الأصل» فى وصفه للوحدة اليمنية، فإنه يمكن القول أن السلطة التشريعية فى اليمن لعبت دور المحرض فى الانقلاب الذى جرى منذ صيف ١٩٩٤ ضد الوحدة الطوعية بغرض تحويلها إلى ضم وإلحاق وهيمنة، وفرض إرادة الطرف المنتصر فى الحرب.

إن السلطة هى التى تفرض على الجماهير أسلوب المقاومة، والسلطة هى التى فرضت على النخبة السياسية التحول من موقع المعارضة وفق الدستور والقانون إلى صيغ أخرى، بعضها لا يتفق مع الدستور والقانون، ولم يكن ذلك اختياراً من بين بدائل أمام النخبة السياسية. بل كان أمراً مفروضاً رسمته السلطة عندما بادرت بإتخاذ قرار الحرب فى أبريل ١٩٩٤، ولم تدع للطرف الآخر فى المعادلة فرصة اختيار بدائل أخرى غير قرار الحرب.

وتمضى السلطة بعد ذلك فى اتجاه رسم إرادتها فوق إرادة الجماهير، ومتجاوزة الدستور والقانون لقمع المواطنين فى الضالع بالقوة، واعتقال الكوادر السياسية فى عدن وحضرموت، وفى استعمال السلطة القضائية كأداة إرهاب ضد المعارضين أو المستقلين، وعندما تستعمل السلطة التنفيذية وتوظف السلطتين التشريعية والقضائية فى إطار مشروع الهيمنة والتسلط والنهب المنظم للثروة، لا يبقى أمام الجماهير والنخبة السياسية بدائل فى مواجهة سوى أن تنتقل بالوعى من حالة المعارضة الدستورية والقانونية إلى حالة النقيض.

وفى مرحلة أخرى سوف يتحول الوعى إلى حركة مقاومة، ولعل تشكيل اللجان الشعبية وظهور بيانات تحرض على المقاومة، وأسماء لتنظيمات جنوبية تنادى بحق تقرير المصير، والخلاص الوطنى هى إرهاصات لتحول فى الوعى الجماهيرى من المعارضة إلى النقيض. وإدراك بأن أحزاب المعارضة القائمة لا تستطيع أن تمثل البديل الموضوعى للانقضاض على النظام السياسى والاجتماعى وتقويضه وهدمه، وأن اليمن تحتاج إلى

تحالف اجتماعى وسياسى مواز فى القوة، ومساو لما تمتلكه السلطة، إن لم يكن أقوى، وهذا شرط أساسى فى معادلة التغيير الشعبى بعدما باتت فرص التغيير عبر آلية الانتخابات وصندوق الاقتراع مستحيلة، بل هى المستحيل الرابع.

لقد وقف الكاتب الصحفى هشام باشراحيل فى المحكمة بعدن يقول: «إن من انجازات الوحدة قلب الحق باطلاً، والباطل حقاً».

وكتب أبوبكر السقاف: «إن أية حداثة لا تنبت فى تربة راسخة ليست إلا سراباً عابراً، ولهذا تبدو الديمقراطية التى هبطت مع صفقة الوحدة من أعلى وسيلة للسيطرة، وليست أسلوباً لإدارة الحياة، أنها ديمقراطية السيطرة المزينة بملامح قوية من علاقات القنانة «العبيد» الاقطاعية. ونظام الطوائف المغلقة التى تجعل التراتب قائماً على أساس مبدأ القوة لا على الحق والقانون».

لقد تراجع الهامش الديمقراطى الذى كان متاحاً قبل الحرب بصورة كبيرة، بحيث يكاد الأمل فى التغيير عبر الآليات الديمقراطية يصبح سراباً إن لم يكن قد صار مستحيلاً، لأن السلطة استطاعت أن تؤمم مفاتيح التغيير السلمى الديمقراطى. وأن تتحكم فى بوابات التغيير عن طريق صناديق الاقتراع، ومن ثم فإن السلطة هى التى تدفع الجماهير للبحث عن بديل غير ديمقراطى، والسلطة هى التى تدعو إلى ممارسة العنف، وهى التى تحرض على الإجراءات الاستثنائية، وتحاصر القرى بالدبابات ثم تطالب الجماهير بالذهاب إلى صناديق الانتخابات.

لم تكن حرب صيف ٩٤ إنقلاباً على الوحدة فحسب، وإنما على الديمقراطية أيضاً، ويعترف رئيس حزب الإصلاح ورئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر أن انتخابات ١٩٩٣ التشريعية كانت أكثر نزاهة من انتخابات ١٩٩٧ التشريعية، ويعتقد كثيرون أن وجود الحزب الاشتراكى بقوته. وجيشه كان عاملاً أساسياً فى الحفاظ على التوازن السياسى فى اليمن قبل الحرب، وعندما اختل هذا التوازن احتكر حزبا الحرب «المؤتمر - الإصلاح» خريطة المقاعد داخل مجلس النواب فى انتخابات ١٩٩٧ التىَ قاطعها الحزب الاشتراكى، وحزب رأى، وحزب التجمع الوحدوى الأحزاب الثلاثة هى جنوبية المنشأ، ومعها قاطع آلاف الناخبين صناديق الاقتراع فى محافظات الجنوب، وكانت فكرة مقاطعة

الانتخابات مقدمة أولى فى الدعوة إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعودة إلى وثيقة العهد والاتفاق.. واحترام الالتزامات الدولية التى قطعتها على نفسها سلطة الانتصار العسكرى للرأى العام المحلى والعربى والدولى فى رسالة إلى بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة.

يقول د. أبوبكر السقاف: «اثبت حزبا الحرب المؤتمر والإصلاح فشل التجربة الديمقراطية الوليدة التى جاءت بها صفقة الوحدة. فكانت الوحدة بالحرب إلغاء فى وقت واحد لاسطورة ديمقراطيتها وسلميتها، وإن جاءت حرب الوحدة بعدها لا قبلها كما فى جولات سابقة فى السبعينيات».

ولا يطرح سؤال التغيير عبر الوسائل والوسائط الديمقراطية فى مجتمع ديمقراطى أرسى فى مراحل تاريخية سابقة شروط اللعبة السياسية وقواعدها، فالمجتمعات غير الديمقراطية تحتكم ـ عادة ـ إلى السيف، وهى تخرج من حرب باردة إلى حرب ساخنة من دون أن ترسى أو تكرس القيم الديمقراطية الجديدة التى ينبغى الاحتكام إليها كبديل للسيف.

وقد ثبت عبر التجارب التاريخية أنه يمكن أن نصنع أموراً كثيرة بالرماح، ولكن لا يمكن أن نجلس عليها، والواقع أن صيغة التعددية الحزبية فى اليمن بشكلها الراهن ليست أدوات تشغيل وتفعيل للحياة الاجتماعية والسياسية فى اتجاه «دمقرطة الحياة» وإنما «فرملة وتعطيل» التفاعلات السياسية، وصيغة التعددية الحزبية الحالية هى عقوبة قاسية بقدر ما هى قيد يعطل حركة الجماهير، أنها اشبه برجل تم تقييد رجليه وذراعيه ثم ألقوه فى الماء، وطالبوه بالسباحة والوصول إلى الشاطىء الآخر الذى هو السلطة أو بر الأمان، ان حال الأحزاب اليمنية لا يختلف كثيراً عن حال ذلك الرجل المقيد الذى ألقوه فى البحر، ومن ثم فهى غير قادرة على لعب دور قيادى فى عملية التغيير الجذرى فى البلاد، بل هى غير قادرة على المشاركة بفعالية فى الحياة السياسية، وأقصى ما تستطيعه هو تنظيم «المقاطعة» بمعنى جعلها فعلاً سياسياً إيجابياً وليس فحسب موقفاً سلبياً، فالمقاطعة أسلوب سياسى فعال أن صاحبته أدوات إعلامية، وخطاب سياسى واضح، وأهداف محددة، وتحرك نشط للكوادر فى أوساط الجماهير، ومن دون ذلك تتحول المقاطعة إلى موقف سلبى يستفيد منه النظام.

إن إصرار حزبى الحرب على المضى فى تزييف الإرادة الشعبية عبر صناديق الاقتراع هو استمرار للحرب، واستكمال لها، ومن ثم تبدو مهمة التغيير مطروحة على الجماهير بمفهومها وكيانها الواسع، وينبغى هنا فضح أى دعاوى تزعم أن قضية التغيير يمكن تأجيلها إلى ما بعد بناء الوطن، أو تكريس الديمقراطية كمرادف للوحدة، فكل تلك المزاعم السلطوية حتى وإن وردت على لسان معارضيه هى قنابل دخان توفر مناخاً للسلطة كى تمرر القوانين والتشريعات والإجراءات التى تزيدها قمعاً واستبداداً.

لقد شاع فى عدن لفترة من الوقت أن تطبيق وتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق متروك للأجيال القادمة، وكان هذا الاعتقاد من الأخطاء القاتلة، إذ تخلت النخبة السياسية عن دورها فى القتال بكافة الوسائل للدفاع عن وثيقة العهد والاتفاق، التى هى محصلة نضال القوى الحديثة خلال سنوات الوحدة الثلاث الأولى، وعندما تخلت النخبة السياسية سواء فى أحزاب المعارضة الرئيسية أو فى أوساط المستقلين من المفكرين والقيادات المهنية عن الوثيقة إنما أعطت للسلطة مبرراً فى استمرار وتمديد مناخ الفساد السياسى والاجتماعى «أملاً فى أن تحقق الأجيال القادمة الوثيقة أو تنفذها وفق معطيات مغايرة للواقع الذى أفرز الوثيقة».

إن التأسيس الديمقراطى فى اليمن لا يمكن أن يتم خارج نطاق الوطن الواحد، والمواطنة المتساوية، ففى ظل سياسة التمييز اكتست الديمقراطية فى المناطق الجنوبية والشرقية طابعاً خاصاً متوتراً، مشحوناً ببارود غضب يمكن أن ينفجر فى أية لحظة، بعدما نسفت الحرب أبسط قواعد وشروط الاندماج الوطنى، وعندما يتحدث رئيس حزب المؤتمر الشعبى الذى هو رئيس الجمهورية على عبدالله صالح عن أن مقاطعة الانتخابات تشويه للديمقراطية، إنما يتحدث عن ديمقراطيته هو، لا ديمقراطية الشعب، يتحدث عن ديمقراطية فيها لون طائفى وقبلى وليس ديمقراطية الوطن الواحد، والإنسان ـ المواطن ـ الواحد.

ولعل أحد جوانب الزيف فى الديمقراطية اليمنية هو ما كشف عنه هنتنغتون فى «أنها تساعد تحت قناع ديمقراطى غير فاعل على أزدهار أشكال الاستبداد التقليدية»، لذا فإن المعتقدين بإمكانية التغيير عبر الأدوات الديمقراطية التى توفرها السلطة فى صنعاء

لا يفعلون فى أحسن الأحوال سوى تدعيم سلطة القمع والاستبداد، ومنحها مبررات وموافقات كى تواصل نفس الأساليب، أما الذين لا يعترفون بديمقراطية السلطة. ولا بشرعيتها فإن عليهم طرح صيغ جديدة للتغيير، وطرح أدوات جديدة، بل والسعى فى اتجاه اشراك فئات واسعة من الجماهير فى دائرة الطامحين إلى التغيير، وفى بؤرة هؤلاء يقع العاطلون عن العمل سواء بسبب سياسة الفصل التعسفى التى انتهجتها سلطة الحرب بعد الانتصار، حيث جرى استبعاد آلاف العمال والضباط والجنود والكفاءات المهنية من وظائفهم وتحويلهم إلى بطالة مقنعة لا تحصل سوى على الراتب الأساسى الذى لا يكاد يغطى مصاريف الأسرة فى أسبوع أو العاطلون عن العمل بسبب عدم وجود فرص عمل جديدة، فالسلطة بعد الحرب انهمكت فى الإنفاق على ما يكرس ويؤمن وجودها، وكان طبيعياً أن يحدث تراجع كبير فى فرص العمل التى يتم توفيرها سنوياً لتوظيف الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن جيش البطالة يزداد عدداً فى اليمن. وقد بلغت نسبة العاطلين ٤٠٪ من إجمالى قوة العمل، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر حتى بلغت مع حلول عام ٢٠٠٠ حوالى ٧,٩٢٢,٠٠٠ شخص ويدخل حوالى ٦٠٠ ألف شخص إلى دوائر الفقر والحرمان سنوياً، واللافت هو أن القيمة الحقيقية لأجر العامل قد انخفضت إلى حوالى ٧٠٪ بسبب انهيار القوة الشرائية للريال اليمنى.

أن جيش العاطلين والمحرومين والمفصولين هو نواة القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى عملية التغيير، وهو القوى الاجتماعية التى تخلت عنها السلطة ولم تمنحها الضمانات الحقيقية لاستمرار الحياة، ولم تشركها فى أى ممارسة ديمقراطية، بل باسم هذه الفئات من المحرومين جرى تزوير الانتخابات، وكان مثيراً للغاية أن تحصل انتفاضة الجائعين والمحرومين. والتى شملت جميع المحافظات اليمنية بعد انتخابات ١٩٩٧. وكأن هذه الانتفاضة هى الرد العملى على التزوير الفاحش الذى حصل فى تلك الانتخابات.

لقد هزت انتفاضة الخبز فى اليمن أركان النظام. وقد شعر بالخطر ربما لأول مرة، ولم يكن انتشار الدبابات وقطع المدفعية بل ومشاركة الطائرات الهليوكبتر فى حصار محافظتى مأرب والجوف إلا دليل واضح على حالة الرعب التى سيطرت على هيئة أركان

النظام، وعبثاً جرت محاولات استقطاب شيوخ القبائل والفعاليات السياسية الشعبية فى هاتين المحافظتين، وجرى التحضير للقاء موسع يضم اللقاءات الشعبية فى المحافظتين مع الرئيس فى صنعاء، وانتهى اللقاء بصورة مثيرة نشرتها صحف صنعاء الرسمية تضم مخبرين ورجال الأمن السياسى باعتبارهم ممثلى قبائل مأرب والجوف.

لقد قاطعت القيادات الشعبية لقاء الرئيس لأن مثل هذه اللقاءات تنتهى - عادة - بوعود لا تنفذ، وحتى إذا افترض البعض حسن النية فى الرئيس فإن الجهاز الإدارى المعاون له يحول قراراته إلى حبر «جاف» على ورق أصفر، والدليل على ذلك أن الرئيس قرر فى عام ١٩٩٨ إنفاق ما يعادل ٢٥٠ ألف دولار سنوياً على محافظة الجوف وحدها باعتبار أن نسبة كبيرة من أعمال شركة «هنت» النفطية الأمريكية تتم فى هذه المحافظة، وأن شركة «هنت» تدفع ٢٥٠ ألف دولار سنوياً للإنفاق على تطوير الخدمات فى محافظة الجوف، ولكن قرار الرئيس لم ينفذ، وهنا روايتان، إحداهما أن الرئيس أصدر القرار بالفعل، وكان فى نيته وضميره أن يتم تنفيذه فى الحال، لكن الفوضى الحاصلة فى وزارة المالية حالت دون تنفيذه، أو أن الرئيس أصدر - كالعادة - القرار وهو يعرف مقدماً استحالة تنفيذه، لأن عائدات النفط تذهب فى اتجاهات وحسابات أخرى لا علاقة لها بالموازنة العامة، أو وزارة المالية.

إن أحداً لا يستطيع الدخول فى ضمائر الناس، لكن الأمر المؤكد هو أن مستحقات محافظة الجوف لم تصل إلى أصحابها الحقيقيين، والحال نفسه فى محافظة مأرب التى اجتاحتها فى العام ١٩٩٧ سيول جارفة أدت إلى تشريد حوالى ٣٠ أسرة باتوا يعيشون فى العراء، ورغم أن الحكومة قبضت معونات مالية ويمنية عاجلة، فإن هذا الدعم الدولى لم يصل إلى مستحقيه، ويعانى أهالى مأرب والجوف مثل أهالى محافظات جنوبية وشرقية عديدة حالة متدنية فى الخدمات الصحية والتعليمية، فضلاً عن انهيارات فى الطرق التى تربطهم بالحياة، وكان طبيعياً أن تنتشر عصابات قطع الطرق، وعصابات اختطاف السياح الأجانب، واختصت محافظتى مأرب والجوف بنسبة ٤٣٪ من إجمالى عدد عمليات الاختطاف التى جرت منذ عام ٩٧ حتى نهاية ١٩٩٩، طبقاً لإحصاءات وزارة الداخلية.

إن العنف الاجتماعى العشوائى هو المقدمة الأولى لانتفاضة غضب واسعة النطاق،

وهذه الانتفاضة هى الرد العملى على ديمقراطية السلطة التى تزيف الحياة - وليس فحسب إرادة المواطنين - داخل صناديق الاقتراع.

إن سيناريو التغيير الأقرب إلى الممكن وربما إلى التحقق هو سيناريو التظاهرات الشعبية السلمية التراكمية، المتدفقة، التى تضم أفواجاً جديدة من الجماهير فى كل تحرك مثلما حصل فى رومانيا حينما خرجت التظاهرات الشعبية تحمل الشموع لتضىء سماء ومساء بوخارست لتعلن نهاية حكم شاوشيسكو.

لقد تكرر ذلك المشهد الحضارى فى المسيرة السلمية الاحتجاجية التى ضمت ١٠ آلاف شخص وجالت مدينة الضالع، وشاركت فيها قيادات اللجنة الشعبية، والقيادات الحزبية التى تمثل مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة «الاشتراكى - الوحدوى الناصرى - اتحاد القوى الشعبية - البعث القومى». فقد رفع المتظاهرون الأعلام السوداء، وصور الشهداء الذين سقطوا على يد قوات الجيش والأمن المركزى فى المواجهات العنيفة وهم الشهداء «محمد ثابت الزبيدى، غسان قاسم مانع، عبدالله أحمد عبدالله، أحمد محمد ناصر، عادل عبدالله مانع»،وكذلك صور الجرحى، والتزم المشاركون فى المسيرة بالصمت النبيل والهدوء رغم مشاعر الغضب، ومثل هذه المسيرات الصامتة تساهم فى تنمية الوعى السياسى لدى الجماهير بأهمية وضرورة التغيير، وتبعث برسائل إلى السلطة بأن دوام الحال من المحال.

وضمن هذا السيناريو الذى يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، بحيث تتسم فيه النخبة السياسية الطليعية بسياسة النفس الطويل، وعدم الإنجراف وراء محاولات السلطة لتقسيم وشرذمة الحركة الشعبية، فإن السلطة سوف تقع فى خطأ كبير إن هى حاولت قمع المسيرات الشعبية الصامتة والسلمية، لأن من المرشح أن تتحول هذه المسيرات إلى موجات غضب عارمة تزيح فى طريقها كل المعوقات، مثلما حدث فى أندونيسيا، حينما اكتسحت التظاهرات الشعبية المراكز الحكومية، وهيئات الشرطة، واستطاعت أن تنهى حكم الديكتاتور سوهارتو، وأن تفرض التغيير فى قمة هرم السلطة.

والأمر المؤكد هو أن اليمن حبلى بالمتغيرات والاحتمالات، وإذا كان احتمال حدوث تغيير عن طريق المؤسسة العسكرية يبدو صعباً للغاية فى ظل سيطرة «العائلة» على مراكز القرار

فى القوات المسلحة، وسيطرة القبيلة على المراكز القيادية التى تمثل مفاصل الحركة فى الجيش، فإن التغيير الشعبى يبدو هو الأكثر احتمالاً فى ظل انسداد أنابيب التغيير أمام المعارضة الحزبية، وتحكم السلطة فى الجيش، وصعوبة التغيير بالعمل العسكرى الإنقلابى، وتشير شواهد الواقع اليمنى إلى أن النموذج الأندونيسى هو الأقرب إلى التحقق فى البيئة اليمنية، إذ أن السلطة فى صنعاء لن تعطى الجماهير فرصة استمرار منهج المسيرات الصامتة التى تصبح وسيلة محلية وإقليمية ودولية على السلطة، تتمكن فى النهاية من الانتصار عليها، والمتأمل لتطورات الأوضاع السياسية فى اليمن بعد حرب ٩٤ سوف يكتشف أن السلطة صارت أكثر عنفاً، وقمعاً للتحركات الشعبية بعدما احتكر المؤتمر الشعبى وحليفه حزب الإصلاح السلطة، وغاب التوازن بغياب الحزب الاشتراكى عن السلطة، وبالتالى اختل التوازن السياسى، واختل التوازن الجغرافى، واختل التوازن الفكرى ما بين العقل القبلى التقليدى، والعقل الاشتراكى التقدمى.

وفى غياب الحزب الاشتراكى عن السلطة قامت السلطة باستعمال اقصى درجات العنف لمواجهة التظاهرات الشعبية الاحتجاجية التى وقعت فى صيف ٩٨ أحتجاجاً على رفع الأسعار، ووصل الأمر إلى حد محاصرة محافظتى مآرب والجوف بالدبابات، وقصفهما بالمدفعية الثقيلة، وهو ما تكرر فى مارس ٢٠٠٠ مع محافظة الضالع على يد وحدات فى اللواء «٣٥» المرابط فى المحافظة، والذى تمدد وأعاد الانتشار بحيث احاط بمعظم القرى.

ومن المتوقع أن تمارس السلطة أقصى درجات العنف فى مواجهة المسيرات الصامتة والسلمية والهادئة، وقمع أى محاولة لحشد وتعبئة الجماهير على الرغم من أن التظاهر السلمى هو أحد الحقوق المعترف بها فى الدستور اليمنى، وفى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كما أنها وسيلة التعبير الأكثر فعالية فى ظل القيود المفروضة على الأحزاب وعلى الصحف وعلى النقابات المهنية، وإذا كانت اللجان الشعبية خرجت من بطن الشارع كإطار سياسى لتنظيم حركة الاحتجاج والغضب، فهى أو غيرها من أشكال التنظيم التى تبتدعها الجماهير هى المرشحة لقيادة عملية التغيير، وسوف تظل الأحزاب المعارضة قابعة فى مكانها طالما ربطت نفسها بالسلطة، وطالما قبلت الضغوط المفروضة عليها.

إن حركة التغيير قد تنطلق من الجنوب تحت قيادة حركة شعبية جديدة، ليست بالضرورة منبثقة من تفاعلات الحزب الاشتراكى. بل أنها قد تتجاوز الحزب الاشتراكى بغية الدفاع عن مصالح الجنوب المهدرة بعد الحرب، يقول قيادى جنوبى معروف هو محمد حيدرة مسدوس «أن أكثرية سكان الجنوب كانوا متأثرين بالحزب الاشتراكى اليمنى وموالين له. ولكن ذلك ليس حباً فيه، وإنما لأنهم كانوا يرون فيه صورة الدولة التى كانت رأسمالهم، ولكنهم حالياً يقولون بأن الحزب قد خانهم، وقد تخلى عنهم وأصبح حزب المعارضة السابقة للنظام السابق فى الشمال وليس حزبهم، أما الأقلية من سكان الجنوب المعادين للحزب فقد صفوا حساباتهم معه أثناء الحرب وبعدها، وبالتالى فإن الجنوبيين بصورة عامة يمكن لهم بعد الآن أن يقبلوا بأى تصرف تجاه الحزب الاشتراكى، ولكنهم لن يقبلوا مثل ذلك تجاه الجنوب حتى وإن تكتموا ذلك.

إن الظلم الواقع على سكان الجنوب هو ظلم نوعى مرتبط بفاتورة الحرب التى اجهضت مشروع الوحدة الطوعية وحولته إلى ضم وإلحاق يقول مسدوس: «إن البعض يعتقد بأن تكريس الضم، وطمس أى هوية للجنوب، بما فى ذلك تاريخ الثورة، وارشيف الدولة التى كانت فى الجنوب، هو الذى يرسخ الوحدة اليمنية، ولكنهم لم يدركوا بأن مثل ذلك هو الذى يرشح الهوية الجنوبية أكثر فأكثر فى نفوس كل سكان الجنوب، وكل ابناء الجنوب بدون استثناء مهما حاول البعض منهم أن يتكتم على ذلك».

وترصد مذكرة من منظمة الحزب الاشتراكى فى حضرموت الأوضاع فى البلاد على النحو التالى:

١ - استمرار سياسات الحرب الانفصالية القائمة على التمييز الصريح بين ابناء المحافظات الجنوبية والشرقية وابناء المحافظات الشمالية من حيث سياسة «فرق تسد» بين القبائل والمناطق.

٢ - معاملة ابناء المحافظات الجنوبية الشرقية من قبل أجهزة النظام معاملة المنتصر للمهزوم.

٣ - استمرار الخطاب الإعلامى للحرب.

٤ - استمرار السياسات الاقتصادية العشوائية وانفجار الأسعار والاستمرار فى سياسة تجويع وإفقار الشعب مادياً بعد إزلاله سياسياً.

٥ ـ تدهور الخدمات الحيوية للمواطنين وزيادة أسعار نصفها إمعاناً فى سياسة الإفقار.

٦ ـ حكم المدن حكماً عسكرياً مباشراً وازدياد وتيرة القمع البوليسى وانكشاف الوجه العدوانى للنظام فى المناطق الجنوبية والشرقية، والذى أصبح لا يتورع عن إطلاق الرصاص الحى على المواطنين العزل من السلاح لأتفه الأسباب.

٧ ـ ازدياد الفوضى والفساد الإدارى والاستمرار فى سياسة إعادة التقاسم الحزبى للوظيفة العامة، وتشريد الكفاءات والهبوط الحاد فى إنتاجية العمل.

٨ ـ إلغاء الهامش الديمقراطى المحدود فى حضرموت ومعظم المحافظات الجنوبية والشرقية، وملاحقة أحزاب ونشطاء المعارضة، وتحريم الاجتماعات الحزبية والجماهيرية وتجريد أحزاب المعارضة من الإمكانات المساعدة على النشاط، والاستمرار فى حجز ومصادرة ممتلكات ومقرات منظمة الحزب الاشتراكى فى حضرموت.

٩ ـ الاستمرار فى نهب أراضى الدولة وعقاراتها بالإضافة إلى أراضى الاستثمار والقطاع العام.

١٠ ـ إنعدام الثقة بين الجماهير وأجهزة الحكم كمحصلة لمجمل تلك السياسات والممارسات اليومية لمسئولى الأجهزة.

وينتقد عبدالرحمن الجفرى رئيس جبهة «موج» ورئيس حزب «رأى» الديمقراطية السائدة، والانتخابات التى تجريها السلطة تحت إشرافها، وفى رسالة وجهها إلى رموز الأمة والجماهير فى ١٩٩٧/٣/٤ أى قبل الانتخابات التشريعية قال: «الديمقراطية هى إداة للتغيير إلى الأفضل، ونرفض أن تتحول إلى إداة لتثبيت السوء والفساد والإذلال، ومن يقبل المشاركة فى انتخابات ٩٧ التشريعية فإنما يقبل ما يرفضه الشعب».

ويضيف: إن النظام يريد أن يحصل على شرعية انتخابية لنتائج حرب غير مشروعة، وإن الفتن تعم الوطن ويساعد النظام على إشعالها، والأمن غائب والفوضى سائدة والفساد دولة، فكيف يمكن القبول بانتخابات فى ظل أوضاع كهذه؟

وينتهى الجفرى «تحية لمن يرفضون الذل والتبعية، تحية لكل الأحزاب والمنظمات والشخصيات الذين أعلنوا رفضهم لهذه المهزلة».

أن منظمات المجتمع المدنى هى المعنية بعملية التغيير فى اليمن، هذه حقيقة أساسية لأن الدولة المدنية التى يطمح إليها المواطنون هى نقيض للدولة التقليدية القائمة فى اليمن حالياً، والحكومة المدنية التى يسعى الشعب إلى تحقيقها هى غير الحكومة العسكرية التى تجسد التحالف القبلى - الأصولى - التجارى فى صنعاء، وأخيراً فإن الدولة القائمة فى اليمن حالياً ليست هى دولة الوحدة التى تخلى الجنوبيون من أجلها عن دولتهم، وكيانهم، وثرواتهم. فالسلطة لاتزال تردد فى خطابها الرسمى أن الوحدة قد عمدت بالدم، وهذا يعنى أن الوحدة اليمنية أصبحت وحدة بالقوة، ومن ثم فهى ليست الوحدة الطوعية - الاختيارية - التى أعلنت فى مايو ١٩٩٠، بل هى الوحدة التى أعلنت فى يوم ٧ يوليو ١٩٩٤ يوم اقتحمت القوات الشمالية مدينة عدن.

وإذا كانت الوحدة ارتبطت منذ يومها الأول بالحلم فى الديمقراطية السياسية، والمدنية، وديمقراطية الحقوق المتساوية، فإن هذا الحلم سرعان ما اصطدم مع ديمقراطية القبلية، التى هى أقوى من المؤسسات، بل أن المؤسسة القبلية هى صاحبة السلطة الأعلى فى البلاد، ومن ثم فإن ديمقراطيتها هى السائدة، وهى التى أدت إلى الحرب، وإلى كل هذا العنف، وفى مجتمع من هذا النوع يستحيل التغيير عبر الآليات الديمقراطية، أو تبادل السلطة سلمياً، فالقبيلة لا تسلم زمام أمورها، لأن الديمقراطية بمعناها التعددى والتبادلى يعنى عملياً فنائها.

الفهرس